

كتاب الصوم

أبو الحسن محمد بن الحسن قال: قرأت نسخة هذا الكتاب على أبي بكر محمد بن عثمان فقلت له: حدثك أبو جعفر محمد بن سعدان؟ قال: أخبرنا^٢ أبو سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني^٢ قال أخبرنا محمد بن الحسن - إلى آخر هذا الكتاب؛ ثم قلت: له أروى هذا عنك؟ قال: نعم؛

و عارضت به أبا سليمان موسى بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن الحسن عن طلحة بن عمرو الموصلي عن مجاهد أنه كان يكره أن يقول

(١) وفي م قبل لفظ الكتاب «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الواحد العدل». (٢) الصوم في اللغة هو الإمساك، ومنه: صام النهار - إذا وقفت الشمس ساعة الزوال، وفي الشريعة عبارة عن إمساك مخصوص، وهو الكف عن قضاء الشهوتين: شهوة البطن وشهوة الفرج، من شخص مخصوص وهو أن يكون مسلماً طاهراً من الحيض والنفاس، في وقت مخصوص وهو ما بعد طلوع الفجر إلى وقت غروب الشمس، بصفة مخصوصة وهو أن يكون على قصد التقرب، فالاسم شرعي فيه معنى اللغة - انتهى ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٢ ص ٤٤ باختصار.

(٣-٢) وفي الأصل «أبو سليمان الجوزجاني»، وفي البقية «أبو سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني».

(٤) لعل الصواب «المكي» صحف فصار «الموصلي» وهو: طلحة بن عمرو الحضرمي المكي، من هذه الطبقة، يروى عن مجاهد وعطاء وسعيد بن جبير، وعنه وكيع وغيره، من رجال التهذيب.

الرجل^١: «جاء رمضان، وذهب رمضان، ولكن ليل «جاء» شهر رمضان،
وذهب شهر رمضان»، قال: لا أدري لعل «رمضان» اسم من أسمائه^٢
تعالى^٣. قلت: أرايت رجلا تسحر وهو لا يعلم بطلوع الفجر وقد طلع

(١) لفظ «الرجل» ساقط من هـ.

(٢) لفظ «جاء» ساقط من هـ.

(٣) وفي ز، م «أسماء الله».

(٤) قلت: أخرج البيهقي في ج ٤ ص ٢٠١ من سننه بسنده من طريق علي
ابن سعيد ثنا محمد بن أبي معشر حدثني أبي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تقولوا «رمضان» فإن رمضان اسم من
أسماء الله ولكن قولوا «شهر رمضان». وهكذا رواه الحارث بن عبد الله
الناظري عن أبي معشر، وأبو معشر هو نجيح السندي ضعفه يحيى بن معين،
وكان يحيى القطان لا يحدث عنه، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه -
والله أعلم؛ وقد قيل عن أبي معشر عن محمد بن كعب من قوله وهو أشبه،
ثم روى بسنده عن محمد بن بكار بن ريان: ثنا أبو معشر عن محمد بن كعب قال:
لا تقولوا «رمضان» فإن رمضان اسم من أسماء الله عز وجل ولكن قولوا
«شهر رمضان»؛ وروى ذلك عن مجاهد والحسن البصري والطريق إليهما
ضعيف، وقد احتج محمد بن إسماعيل البخاري في الصحيح في جواز ذلك بالحديث
ثم روى بسنده: إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة - الحديث، و: من صام
رمضان، وقال: لا تقدموا رمضان - ٥١ ص ٢٠٢. قال السرخسي في شرح
المختصر: وذكر (عن طلحة بن عمرو عن مجاهد أنه كان يكره أن يقول الرجل
«جاء رمضان» و«ذهب رمضان» ولكن ليل «جاء شهر رمضان» و«ذهب
شهر رمضان» قال: لا أدري لعل «رمضان» اسم من أسماء الله تعالى) =

الفجر ثم علم بعد ذلك أنه كان أكل و الفجر طالع و ذلك في رمضان؟ قال: يتم 'صوم يومه' ذلك، و عليه قضاؤه، و لا كفارة عليه . قلت: فلم ألقيت عنه الكفارة؟ قال: "لأنه أكل و هو لا يعلم بطلوع الفجر .

قلت: فان أفطر و هو يرى أن الشمس قد غابت ثم تبين له بعد ذلك أنها لم تغب؟ قال: عليه أن يمكث حتى تغيب الشمس ثم يفطر، = فكأنه ذهب في هذا إلى ما رواه أبو هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا تقولوا « جاء رمضان » و « ذهب رمضان » فان « رمضان » اسم من أسماء الله تعالى؛ و في رواية: و لكن عظموه كما عظمه الله تعالى؛ و اختار بعض مشايخنا قول مجاهد في هذا فقال: و الصحيح من المذهب انه يكره ذلك لأن هذا لم يبين مذهب نفسه و لا روى خبراً، بخلاف قول مجاهد، و قالوا في بيان المعنى انه مشتق من الإرماض و هو الإحراق، و المحرق للذنوب المذهب لها هو الله تعالى، و الذى عليه عامة مشايخنا انه لا بأس بذلك، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: عمرة في رمضان تعدل حجة، و قال: من صام رمضان و قامه إيماناً و احتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه و ما تأخر، و قال: ان لله تعالى تسعة و تسعين اسماً من احصاها دخل الجنة؛ و ليس فيها ذكر رمضان، و لإثبات الاسم لا يكون بالآحاد وإنما يكون بالتواتر و المشاهير، و لو كان من أسماء الله تعالى فهو اسم مشترك كـ « الحكيم » و « العالم » و لا بأس بأن يقال « جاء الحكيم و العالم »، و المراد به غير الله تعالى - اهـ ج ٣ ص ٥٥ .

(١-١) و في ز « صومه » .

(٢) و في هـ « عليه » تصحيف .

(٣) لفظ « قال » ساقط من هـ .

و عليه قضاء ذلك اليوم ، و لا كفارة عليه لأنه ظن أن الشمس قد غابت ؛
أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب
بنحو ذلك .

قلت : أ رأيت رجلا أجنب في شهر رمضان ليلا فترك الغسل
حتى طلع الفجر ؟ قال : يتم صومه ذلك ، و ليس عليه شيء . قال : هـ
و بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه و سلم أنه كان يصبح جنباً من غير
احتلام ثم يصوم يومه ذلك و ذلك في شهر رمضان . قلت : فان

(١) أخرجه في كتاب الآثار ص ٥٢ : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم
قال : افطر عمر بن الخطاب و أصحابه في يوم غيم ظنوا أن الشمس قد غابت ،
قال : فطلعت الشمس فقال عمر رضى الله عنه : ما تعرضنا لحلف تم هذا اليوم
ثم نقضى يوماً مكانه ؛ قال محمد : و به نأخذ ، إما رجل افطر في سفر في شهر
رمضان أو حائض افطرت ثم طهرت في بعض النهار أو قدم المسافر في بعض
النهار إلى مصره أتم ما بقى من يومه فلم يأكل و لم يشرب و قضى يوماً
مكانه ؛ و هو قول أبي حنيفة رضى الله عنه . و أخرج الإمام أبو يوسف في
ص ١٨٠ من آثاره نحوه .

(٢) أسنده الطائفي في مسنده : ثنا صالح بن منصور بن نصر الصمغاني ثنا جدى
ثنا أبو مقاتل حفص بن سلم عن أبي حنيفة عن عطاء عن عائشة رضى الله عنها
قالت : كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يصبح جنباً من غير احتلام ثم يتم
صومه ، ثنا محمد بن نصر بن سليمان الهروي ثنا أحمد بن مصعب ثنا الفضل بن موسى
ثنا أبو حنيفة عن عطاء عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله
عليه و سلم - فذكر مثله ، اهق ٤-٢ . و أخرجه ابن خسر و عن الحسن بن زياد عنه عن
حماد عن إبراهيم عن عائشة أنه بلغها أن أبا هريرة كان يفتي في مسجد رسول الله =

= صلى الله عليه وسلم انه من أصبح جنباً فلا يصوم من ذلك اليوم ، فقالت :
 يرحم الله أبا هريرة انه لم يحفظ ! لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يخرج إلى صلاة الفجر ورأسه يقطر من ماء غسله من الجنابة ثم يصبح صائماً ،
 فيبلغ ذلك أبا هريرة فرجع عن قوله وقال : هي أعلم مني . وأخرجه الإمام الحسن
 ابن زياد أيضاً في آثاره - راجع ج ١ ص ٤٩٠ من جامع المسانيد . وأخرجه
 الحارثي من طريق نوح بن بيان عنه عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة
 قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج إلى صلاة الفجر ورأسه
 يقطر من غسل جنابة من جماع ثم يظل صائماً - اهـ ، راجع جامع المسانيد ج ١
 ص ٤٩٠ . وقال في العقود : أخرجه ابن خسر - من طريق فرج بن بيان -
 راجع ج ١ ص ٨٦ . ولم أجده في المستدين ، أما في رواية الإمام « نوح بن
 بيان » تصحيف ، و « فرج بن بيان » صحيح لأنه محسوب في تلاميذ الإمام
 وإن لم نجده في كتب الرجال . وحديث الباب أخرجه الإمام عده في ص ١٧٨
 من موطئه : أخبرنا مالك أخبرنا سفيان مولى أبي بكر بن عبد الرحمن أنه سمع أبا بكر
 ابن عبد الرحمن يقول : كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم وهو أمير المدينة
 فذكر أن أبا هريرة قال : من أصبح جنباً افطر ، فقال مروان : أقسمت عليك
 يا عبد الرحمن لتذهب إلى أمي المؤمنين عائشة وأم سلمة فسالها عن ذلك ، قال :
 فذهب عبد الرحمن وذهبت معه حتى دخلنا على عائشة فسالنا على عائشة ثم قال
 عبد الرحمن : يا أم المؤمنين ! كنا عند مروان بن الحكم فذكر أن أبا هريرة
 يقول : من أصبح جنباً افطر ذلك اليوم ، قالت : ليس كما قال أبو هريرة
 يا عبد الرحمن ! أترغب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ؟ قال :
 لا والله ! قالت : فأشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يصبح جنباً
 من جماع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم ، قال : ثم خرجنا حتى دخلنا على
 أم سلمة فسالها عن ذلك فقالت كما قالت عائشة ، فخرجنا حتى جئنا مروان
 فذكر له عبد الرحمن ما قلنا فقال : أقسمت عليك يا أبا عبد تتركبن دابتي فانها =

= بالباب فلتذهب إلى أبي هريرة فانه بأرضه بالعقيق فلتخبره ذلك ، قال : فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أبا هريرة فتحدث معه عبد الرحمن ساعة ثم ذكر له ذلك فقال أبو هريرة : لا علم لي بذلك إنما أخبرني به خبر . قال محمد : وبهذا نأخذ ، من أصبح جنباً من جماع من غير احتلام في شهر رمضان ثم اغتسل بعد ما طلع الفجر فلا بأس بذلك ، وكتاب الله تعالى يدل على ذلك ، قال الله عز وجل « احل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم و آتم لباس لهن علم الله انكن كنتم تحتانون انفسكم فتأب عليكم و عفا عنكم فالتن باشروهن » يعني الجماع « وابتغوا ما كتب الله لكم » يعني الولد « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود » يعني حتى يطلع الفجر ، فاذا كان الرجل قد رخص له ان يجامع و يبتنى الولد و يأكل و يشرب حتى يطلع الفجر فمتى يكون القسل الا بعد طلوع الفجر ؟ فهذا لا بأس به ، و هو قول أبي حنيفة رحمه الله و العامة - اهـ . و أخرج الطارقي بسنده عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه و سلم قالت : كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يخرج إلى الفجر و رأسه يقطر من جماع غير احتلام و يصلي صائماً - اهـ ، راجع ج ١ ص ٨٠ من جامع المسانيد . و أخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١٨١ من آثاره : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم : ان أبا هريرة رضى الله عنه كان يفتي ان من ادركه الفجر و هو جنب فقد افطر ، فبلغ ذلك عائشة رضى الله عنها فقالت : رحم الله أبا هريرة لم يحفظ ! كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يخرج إلى الفجر و رأسه يقطر من ماء الجنابة ثم يصوم ، فبلغ ذلك أبا هريرة رضى الله عنه فقال : هي أعلم مني ، فرجع عن قوله - اهـ . قلت : و اثر أم المؤمنين عائشة الصديقة سقط من آثار الإمام محمد ، و كان لا بد ان يرويه فيه لأن أبا يوسف و الحسن بن زياد روياه في آثارهما فانه ان لا يرويه و يقول « باغنا » ! و لفظ بلاغه لفظ امامنا - والله أعلم . قال العلامة الزبيدي في العقود : أبو حنيفة عن سليمان بن يسار =

احتلم نهارا في شهر رمضان ؟ قال : فكذلك أيها .

قلت : أ رأيت رجلا ذرعه القيء وهو صائم ؟ قال : لا يضره ذلك شيئا . قلت : فان كان هو الذي استقاء عمدا ؟ قال : فعليه قضاء ذلك اليوم ، ولا كفارة عليه . قلت : ' ولم ' وقد تقبأ عمدا ؟ قال : إنما

= عن أم سلمة رضى الله عنها : ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج الى الفجر ورأسه يقطر من جماع غير احتلام ، هكذا رواه الحسن بن زياد عنه ، وأخرجه الستة بزيادة « و يتم صومه » وهذا لفظ ابن ماجه ، ولفظ غيره « و يصوم » فهذه الزيادة لا بد من ذكرها حتى يتم بها الاستدلال في الباب ، وكأنها سقطت من رواية الحسن بن زياد ؛ قلت : ولفظ « و يصلى صائما » في آخره موجود في رواية الحارثي عنه - كما مر فوق ؛ فالسقوط من نسخة العلامة الزبيدي لا من الرواية ؛ قال العلامة : أبو حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً من غير احتلام ثم يتم صومه - أخرجه الستة والطحاوي من طريق عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام عن أبيه عنها ، و من طريق مالك وسفيان كليهما عن سمي عن أبي بكر بن عبد الرحمن عنها وعن أم سلمة ؛ أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج الى الفجر - او قالت صلاة الفجر - ورأسه يقطر من غسل الجنابة من جماع ثم يظل صائما ؛ هكذا رواه ابن خسر و من طريق فرج ابن بيان عنه ، وأخرجه الستة بمعناه ، وأخرجه الطحاوي من طريق أبي اسحاق عن الأسود ، و من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء ، و من طريق عاصم عن أبي صالح ، و من طريق جعفر بن أبي عبد الله عن ابن أبي مليكة اربعتهم عنها - اهـ ج ١ ص ٨٦ .

(١-١) وفي م « لم » .

الكفارة في الأكل و الشرب و الجماع ؛ أخبرنا محمد عن أبي يوسف عن الحسن بن عمار عن الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي رضي الله عنه بذلك . قلت : أ رأيت رجلا احتجم و هو صائم ؟ قال : إن فعل ذلك لم يضره شيء . قلت : أفكره ؟ له أن يحتجم ؟ قال : إن خاف أن يضعفه

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في ج ٢ ص ١٧٧ : ثنا حفص عن حجاج عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي قال : اذا ذرعه القيء فليس عليه القضاء ، و اذا استقاء فعليه القضاء ؛ و روى عن عبد الرحيم عن اسماعيل عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي رضي الله عنه قال : اذا تقيأ الصائم متعمدا انظر ، و اذا ذرعه القيء فلا شيء عليه . اهـ . و قال : ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر انه كان يقول : من ذرعه القيء و هو صائم فلا يفطر ، و من تقيأ فقد افطر ؛ و روى عن أبي بكر بن عباس عن عبد الله بن سعيد عن جده عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا استقاء الصائم أعاد . و اخرج الإمام محمد في ص ١٨٢ من موطئه : أخبرنا مالك أخبرنا نافع ان ابن عمر كان يقول : من استقاء و هو صائم فعليه القضاء و من ذرعه القيء فليس عليه شيء ؛ قال محمد : و به نأخذ ، و هو قول أبي حنيفة رحمه الله - اهـ . و قال في كتاب الآثار ص ٢٠ أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال في القيء : لا قضاء عليه الا ان يكون نعد فتم صومه ثم يقضيه بعد ؛ قال محمد : و به نأخذ ، و هو قول أبي حنيفة . و اخرج الإمام ابو يوسف في ص ١٧٩ من آثاره : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال في الصائم يدركه القيء : ليس عليه شيء ، يتم صومه ، و اذا استقاء عمدا صام يومه ذلك و قضى يوما مكانه - اهـ . و اخرج ابن أبي شيبة : ثنا غندر عن شعبة عن مغيرة عن ابراهيم قال : اذا ذرعه القيء فلا إعادة عليه ، و ان تهوع فعليه الإعادة - اهـ . (٢) وفي م « أفكره » .

فأحب إلّ أن لا يفعل ؛

محمد عن أبي يوسف عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفطر الحاجم والمحجوم ؛ قال : فشكا إليه الناس الدم فرخص للصائم أن يحتجم .

محمد عن أبي حنيفة عن أبي السوار عن أبي حاضر عن عبد الله بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم محرم بالقاحة . محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة عن أبي العطف عن الزهري

(١) ورواه إمامنا الأعظم أيضا ؛ أخرجه الحافظ طلحة بن محمد وابن خسرو البلخي من طريق عمر و محمد ابني علي عن أبيهما عنه عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحجمة فقال : إذا هاج الدم بأحدكم فليحتجم فإنه ربما تبين لصاحبه فيقتله - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٤٨ . ورواه من طرق أخر - راجع جامع المسانيد وآثار الإمام محمد والإمام أبي يوسف و مسانيد .

(٢) القاحة مقام بين مكة والمدينة . وأخرجه في ص ٦٢ من آثاره أيضا : أخبرنا أبو حنيفة قال أخبرنا أبو السوار عن أبي حاضر عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم محرم ؛ قال محمد : وبه نأخذ . ولكن لا ينبغي لأحرم أن يحلق شعرا إذا احتجم ، وهو قول أبي حنيفة . وأخرجه في مسنده أيضا . وأخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١١٥ و ١٧٨ من آثاره . وأخرجه الحارثي و طلحة بن محمد وابن خسرو . قال الحارثي : الصواب أبو السوداء - راجع ج ١ ص ٤٨٣ من جامع المسانيد . وسقط قوله « عن ابن عباس » من نسخ كتاب الآثار للإمام محمد والصواب إنباته فزيد من بقية المسانيد ومن آثار الإمام أبي يوسف ص ١١٥ ومن =

أن سعد بن مالك وزيد بن ثابت كانا يحتجمان وهما صائمان .
 قلت : أ رأيت المرأة تطهر من حيضها في بعض النهار ؟ قال : فلتدع
 الأكل والشرب بقية يومها . و عليها قضاء ذلك اليوم والأيام التي
 كانت فيها حائضاً ، لأنه لا يحسن بها أن تأكل وتشرب وهي طاهرة
 والناس صيام . قلت : فإن أكلت ؟ قال : لا شيء عليها في ذلك . قلت : ه
 ولم يكون عليها قضاء ذلك اليوم ولا يكون عليها كفارة ؟ قال : لأنها
 قد كانت^١ في أول النهار مفطرة ، الأكل والشرب لها حلال .
 قلت : أ رأيت الصائم هل يُقبل أو يباشر ؟ قال : نعم ، إذا كان
 يأمن على نفسه على^٢ ما سوى ذلك ؟

= كتاب الأصل .

(١) أخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن أبي
 العطف عن الزهري عن سعد بن مالك وزيد بن ثابت رضي الله عنهما أنهما كانا
 يحتجمان وهما صائمان ويعزلان - ٨١ ص ١٧٨ . وأخرجه الحافظ طلحة بن عدي عن
 ابن مخلد بن العطار عن عدي بن الجارود عن ابن حبيب عن أبي حنيفة عن أبي العطف
 منهال بن الجراح الشامي عن الزهري عن سميد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص
 وزيد بن ثابت أنهما احتجما وهما صائمان - ٨١ ، راجع ج ١ ص ٨١ من جامع
 المسانيد . وأخرجه الإمام عدي في ص ١٨١ من موطئه : أخبرنا مالك حدثنا
 الزهري أن سعدا وابن عمر كانا يحتجمان وهما صائمان ، قال عدي : لا بأس بالحجامة
 للصائم ، وإنما كرهت من أجل الضعف ، فإذا أمن ذلك فلا بأس ، وهو
 قول أبي حنيفة .

(٢-٢) وفي الأصل « لأنها كانت » وفي بقية الأصول « لأنها قد كانت » .
 (٣) لفظ « على » ساقط من ه .

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن زياد بن علاقة عن عمرو بن ميمون
عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُقْبَل وهو صائم؛
محمد عن أبي حنيفة عن الهيثم عن عامر عن مسروق عن عائشة أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يصيب من وجهها وهو صائم .

قلت: أ رأيت رجلا أسره العدو فالتبست عليه الشهور فلم يدر

(١) أخرجه الإمام محمد في ص ٥٢ من آثاره ، و رواه الإمام أبو يوسف في
ص ١٧٧ من آثاره مثله سنداً ومتناً، وأخرجه الحافظ ابن المظفر من طريق
أبي يوسف وشعيب بن إسحاق ومحمد و داود بن الزبير - راجع جامع المسانيد
ج ١ ص ١٨٩ .

(٢) أخرجه الإمام محمد في آثاره : أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا رجل عن عامر
الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصيب من وجهها وهو صائم؛ قال محمد : لا نرى بذلك بأساً إذا ملك الرجل
نفسه عن غير ذلك - أي الإنزال ، وهو قول أبي حنيفة . و رواه الإمام
أبو يوسف : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن الهيثم عن عامر عن مسروق
عن عائشة رضي الله عنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصيب من
وجهها وهو صائم - ٥١ ص ١٧٧ من الآثار . وأخرجه الإمام محمد في مسنده
أيضاً ، وأخرجه ابن خسر عن طريق الإمام محمد ، وأخرجه الحارثي عن طريق
الحمانى والإمام محمد والقاسم بن معن ، وأخرجه طلحة بن محمد عن طريق
الحسين بن الحسن بن عطية والحمانى وقال : رواه محمد بن الحسن والنضر بن محمد
عنه - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٤٩٣ . وأخرجه الطبراني عن طريق الإمام
زفر ولفظه : كان يصيب من وجهها وهو صائم ، تريد القبلة ؛ قال الطبراني :
لم يروه عن الهيثم إلا أبو حنيفة - ٥١ .

أى شهر رمضان فتحرى شهرا فصامه فاذا هو شهر رمضان؟ قال: فصيامه تام جائز عنه، وهو بمنزلة من قد علم.

قلت: أرايت إن كان قد مضى شهر رمضان وهو لا يعلم بمضيه^٢ ولم يصمه فصام شهرا بعد شهر رمضان ينوى به شهر رمضان ثم علم بعد أن شهر رمضان قد كان مضى؟ قال: يجوز^٣ عنه صومه^٤ من شهر رمضان.

قلت: فان تحرى شهرا فصام قبل شهر رمضان وقبل أن يدخل وقبل أن يجب عليه صيامه؟ قال: لا يجوز به.

قلت: فان مضى شهر رمضان فكل شهر صامه ينوى به صيام شهر رمضان أجزاء^٥ عنه؟ قال: نعم.

قلت: فان صام شهر رمضان ينوى به تطوعا بصيامه وهو لا يعلم أنه شهر رمضان هل يجوز عنه من شهر رمضان؟ قال: نعم، لأنه صام شهر رمضان ولا يكون شهر رمضان تطوعا.

قلت: فلو لا أن رجلا أصبح صائما في أول يوم من شهر رمضان ولا ينوى أنه من شهر رمضان ولا يعلم أن ذلك اليوم من شهر رمضان^٦ ونوى بصيامه تطوعا ثم علم بعد ذلك أن يومه ذلك كان من رمضان هل يجوز عنه؟ قال: نعم، وليس عليه قضاء ذلك اليوم.

(١-١) من قوله « قال فصيامه ... » ساقط من هـ.

(٢) وفي هـ « لا معصيته ».

(٣-٣) وفي م « عن صومه ».

(٤) وفي م « اجزى ».

قلت : فان أصبح بنوى الإفطار في أول يوم من شهر رمضان
 'و هو لا يعلم' أنه من شهر رمضان و هو يظن أنه من شعبان فاستبان
 له قبل انتصاف النهار أنه من شهر رمضان فصامه هل يحزى عنه ؟ قال :
 نعم إن لم يكن أكل أو شرب قبل أن يستبين له ، فان كان أكل
 ه أو شرب فعليه قضاء ذلك اليوم ، ولا كفارة عليه ، وإنما سقطت عنه
 الكفارة لأنه لم ينو أن يكون مفطرا في شهر رمضان ، إنما نوى أن
 يكون مفطرا في شعبان . قلت : فان علم أن ذلك اليوم من شهر رمضان
 بعد انتصاف النهار ؟ قال : فليصم بقية يومه ذلك وعليه قضاء ذلك اليوم .
 قلت : فان أصبح في أول يوم من شهر رمضان مفطرا و هو يرى أنه
 ١٠ من شعبان فأكل وشرب ثم استبان له بعد ذلك أن يومه ذلك من
 شهر رمضان أيدع الطعام بقية يومه ؟ قال : نعم ، وعليه قضاء ذلك اليوم .
 قلت : أ رأيت إن كان مسافرا في شهر رمضان فطلع عليه الفجر
 وهو ينو أنه مفطر ثم دخل مصره من يومه ذلك بعد الزوال
 ولم يأكل ولم يشرب هل يحزى صيام يومه ذلك ؟ قال : لا ، لأنه أصبح
 ١٥ مفطرا بنوى الإفطار . قلت : فان أكل أو شرب هل عليه كفارة ؟

(١-١) وفي ع « ولا يعلم » .

(٢) وفي ع « فبان » .

(٣) من قوله « قبل ان ... » ساقط من ه .

(٤) كذا في الأصل ، ولفظ « عليه » ساقط من ه ؛ وفي ز ، م « له »

مكان « عليه » .

قال: لا، لأنه مفطر، غير أني أستقبح له أن يأكل أو يشرب في شهر رمضان والناس صيام وهو مقيم في مصره.

قلت: أرايت رجلاً أصبح صائماً في أول يوم من شهر رمضان والناس مفطرون لا يعلمون أن ذلك اليوم من شهر رمضان هل يحزى عنه صوم ذلك اليوم من شهر رمضان؟ قال: نعم، وقد أساء حين تقدم جماعة الناس بالصيام^٢.

قلت: أرايت رجلاً أبصر هلال شهر رمضان وحده ولم يبصره أحد غيره فرد عليه الإمام شهادته؟ قال: عليه أن يصوم ذلك اليوم ولا يفطر، ولا ينبغي له أن يفطر وقد أبصر الهلال. قلت: فإن أفطر هل عليه الكفارة؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه إذا أفطر ١٠

(١) كذا في ز، وفي بقية الأصول «او».

(٢) من قوله «والناس مفطرون»... «ساقط من م وهو سهو الناسخ».

(٣) ومراده في هذا يوم الشك، ومعنى الشك أن يستوى طرف العلم وطرف الجهل بالشئ، وإنما يقع الشك من وجهين: إما أن غم هلال شعبان فوقع الشك أنه اليوم الثلاثون منه أو الحادى والثلاثون، أو غم هلال رمضان فوقع الشك في اليوم الثلاثين أنه من شعبان أو من رمضان، ولا خلاف أنه يكره الصوم فيه

بنيّة الفرض لقوله صلى الله عليه وسلم «لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين» ولأنه حين نوى الفرض فقد اعتقد الفريضة فيما ليس بفرض وذلك كاعتقاد

النفلية فيما هو فرض، ولكن مع هذا إذا تبين أن اليوم من رمضان فصومه تام لأن النهى ليس لعين الصوم فلا يؤثر فيه، فأما إذا صام فيه بنيّة النفل فلا بأس به

عندنا، وهو الأفضل - ١٥١ ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٣ ص ٦٣.

على شبهة لم يكن عليه كفارة . قلت : أفصوم والناس مفطرون ؟
قال : نعم ، لأنه لا يسعه أن يصبح مفطرا وقد استيقن أن يومه ذلك
من شهر رمضان .

قلت : أ رأيت : رجلا قبل امرأته وهو صائم فأنزل ؟ قال : عليه
ه أن يتم صوم ذلك اليوم وعليه قضاؤه ، ولا كفارة عليه ، ولا يكون
على المرأة قضاء ولا كفارة إلا أن يكون منها^٢ مثل ما كان من الرجل^٣ .
قلت : وكذلك المرأة إذا رأت في منامها مثل ما يرى الرجل

من الحلم كان عليها مثل ما على الرجل من الغسل ؟ قال : نعم ؛

محمد قال : حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن أم سليم

١٠ سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأمرها بالغسل^٤ .

محمد عن أبي حنيفة عن سعيد بن المرزبان عن أنس بن مالك قال :

سألت أم سليم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها
مثل ما يرى الرجل ؟ فقال لها : إذ كان منها مثل ما يكون منه فلتغتسل^٥ .

(١) وفي هـ « يفطرون » .

(٢) وفي هـ ، م « صومه » .

(٣-٣) وفي هـ « مثل ما على الرجل » .

(٤) رواه الإمام محمد في آثاره ج ١ ص ٩٨ : أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا حماد

عن إبراهيم : أن أم سليم بنت ملحان رضي الله عنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم

تسأله عن المرأة ترى في المنام ما يرى الرجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا

رأت المرأة منكن ما يرى الرجل فلتغتسل ؛ قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول

أبي حنيفة رحمه الله تعالى - اهـ . وروى الإمام أبو يوسف في آثاره ص ١٤ نحوه .

(٥) هذا الحديث لم يذكره الإمام محمد في آثاره ولا الإمام أبو يوسف =

قلت : أ رأيت الرجل يأكل أو يشرب أو يجامع ناسيا لصومه في شهر رمضان ؟ قال : عليه أن يتم صوم ذلك اليوم ، ولا قضاء عليه ؛ وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو من ذلك في الأكل و الشرب خاصة ^١

قلت : فإن تغمض رجل في شهر رمضان فسبقه الماء فدخله حلقه ؟ قال : عليه قضاء ذلك اليوم إذا كان ذاكرا لصومه ، فإن كان ناسيا لصومه فلا شيء عليه ؛

محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم بذلك ^٢ .

= في آثاره ، فله سقط منها ؛ ولم يذكره في جامع المسانيد أيضا .

(١) استند في ج ١ ص ٣٩٥ من كتاب الحجة : أخبرنا الربيع بن صبيح قال حدثنا الحسن البصري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أكل أحدكم أو شرب ناسيا وهو صائم في شهر رمضان أو غير رمضان فإن الله أطعمه وسقاه فليمض في صومه ؛ وهذا مرسل ، والحديث هذا معروف مسند متصل رواه الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة - راجع نصب الرأية ج ٣ ص ٤٥٥ . روى موقوفا على علي و ابن عمر رضي الله عنهم ، و روى عن غيرهما أيضا .

(٢) وأخرجه في ص ٥٢ من آثاره : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في الرجل يغمض ويستنشق وهو صائم فيسبقه الماء فيدخل حلقه قال : يتم صومه ثم يقضى يوما مكانه ؛ قال محمد : وبه نأخذ ، أن كان ذاكرا للصومه ، فإذا كان ناسيا لصوم فلا قضاء عليه ، وهو قول أبي حنيفة . ورواه الإمام أبو يوسف في ص ١٨٠ من آثاره : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : إذا تغمض الصائم ودخل حلقه من ذلك الماء وهو ذاكر لصومه أتم صومه وعليه يوم مكانه ، وإن دخل الماء حلقه وهو =

قلت: أ رأيت رجلا استعط^١ في شهر رمضان وهو صائم؟ قال:
 عليه قضاء ذلك اليوم. قلت: فإن اكتحل^٢ وهو صائم فوجد طعم
 الكحل في حلقه؟ قال: ليس عليه قضاء ولا كفارة. قلت: من أين
 اختلفا؟ قال: لأن السعوط يدخل رأسه والكحل لا يدخل رأسه
 ٥. وإنما الذي يوجد منه ريحه مثل الغبار والدخان يدخل حلقه.
 قلت: أ رأيت رجلا احتقن^٣ في شهر رمضان أصابه حصر؟
 قال: عليه قضاء ذلك اليوم، ولا كفارة عليه.
 قلت: أ رأيت رجلا طلع له الفجر في شهر رمضان وهو في أهله
 ثم بدا له أن يسافر هل له أن يفطر؟ قال: لا يفطر ذلك اليوم لأنه خرج
 ١٠. من مصره مسافرا وقد طلع له الفجر.

= قاس لصومه اتم صومه وليس عليه قضاء - اه. و رواه ابن ابي شيبة في
 ص ١٢١٣ من مصنفه في بحث « ما قالوا في الصائم يتوضأ فيدخل الماء حلقه »
 عن وكيع عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم في الصائم يتوضأ فيدخل حلقه من
 وضوئه قال: ان كان ذاكرا لصومه فعليه القضاء، وان كان ناسيا فلا شيء
 عليه - اه.

(١) السعوط الدواء الذي يصب في الأنف، واسعطته اياه واستعط هو بنفسه،
 ولا تفل: استعط مبنيًا للفعول - المغرب ج ١ ص ٢٥٢.

(٢) وفي م « اكل ».

(٣) وحقن المريض دواؤه بالحقنة، وهي دواء يجعل في خريطة من ادم
 يقال لها « الحقنة » فتوسع في الكلام، واحتقن بنفسه تداوى بها - من المغرب

ج ١ ص ١٣٣.

(٤) وفي ع « حصر »؛ والحصر: القبض يحقن الإنسان لإزالته.

قلت: أ رأيت رجلا أصبح صائما تطوعا ثم بداله فأفطر؟ قال: عليه يوم مكان يومه ذلك .

قلت: أ رأيت رجلا أغمى عليه في شهر رمضان يوما فلم يفق حتى الغد بعد الظهر؟ قال: أما اليوم الذى أغمى عليه فيه فصيامه تام، وأما اليوم الذى أفاق فيه فعليه قضاؤه . قلت: فان أغمى عليه ليلا في شهر رمضان فلم يفق حتى غابت الشمس من بعد الغد؟ قال: أما اليوم الأول فليس عليه قضاؤه، وأما اليوم الآخر فعليه قضاؤه . قلت: وكذلك الصلاة؟ قال: أما الصلاة فعليه أن يقضيها إذا أغمى عليه يوما وليلة . فان كان أكثر من يوم وليلة فلا قضاء عليه في الصلاة .

١٠

قلت: أ رأيت رجلا نظر إلى امرأة في شهر رمضان فأنزل؟ قال: صومه تام جائز، ولا قضاء عليه إلا أن يكون مس المرأة فأنزل . قلت: أ رأيت رجلا جامع امرأته في شهر رمضان نهارا متعمدا لذلك؟ قال: عليه أن يتم صوم ذلك اليوم ويقضى يوما مكانه، وعليه أن يعتق رقبة، فان لم يجد رقبة فعليه صيام شهرين متتابعين، فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا؛ وكذلك جاء الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(١) وفي «الزوال» .

(٢) لفظ «صيام» ساقط من .

محمد عن أبي يوسف 'عن أبي حنيفة' عن عطاء بن أبي رباح عن سعيد بن المسيب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك'.

(١-١) لفظ «عن أبي حنيفة» ساقط من الأصول الأربعة التي بأيدينا ويطبع منها الكتاب ، وإنما زدناه من كتاب الآثار للإمام أبي يوسف .

(٢) أخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١٧٥ من آثاره : ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن سعيد بن المسيب أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : انه قد افطر يوما من رمضان ؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أتعذر على تحرير رقبة ؟ قال : لا ، قال : أنستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : أتعذر أن تطعم ستين مسكينا ؟ قال : لا ، قال : فأعانه النبي صلى الله عليه وسلم بمكثل فيه خمسة عشر صاعا من تمر فقال له : تصدق بها ، فقال : ما بين لابتيها أهل بيت أحوج مني و من عيالي ! قال : فكل وأطعم عيالك - هـ . وبهذا السند أخرجه الحافظ طلحة بن محمد من طريق حمزة أن رجلا أتاه فقال : يا رسول الله ! أنى جمعت أهل في رمضان ؟ قال : فهل تقدر على تحرير رقبة ؟ قال : لا ، قال : فعلى أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : فكل وأطعم ستين مسكينا ؟ قال : لا ، قال : فأمر له بخمسة عشر صاعا من تمر ، قال : اذهب فتصدق على ستين مسكينا ، فقال : يا رسول الله ! ما بين لابتيها أهل بيت أحوج مني ولا من عيالي ، فقال : اذهب فكل وأطعم . قال : و رواه عنه أبو يوسف وعبيد الله بن الزبير والحسن بن زياد واسد بن عمرو وإيوب بن هاني* وحماد وسعيد بن سويد . وأخرجه الحافظ ابن المظفر وابن خسرو من طريق الحسن بن زياد عنه . وأخرجه الحسن بن زياد أيضا في آثاره - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٤٩٩ . وأخرجه الإمام محمد في ص ١٧٧ من موطئه مسند موصولا : أخبر مالك حدثنا الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رجلا افطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر =

قلت: فكل صيام لم يذكره الله تعالى في كتابه متتابعاً فله أن يفرقه
إذا أراد أن يقضيه؟ قال: نعم. قلت: وما كان في القرآن متتابعاً فليس
له أن يفرق؟ إذا كان يقضيه؟ قال: نعم.

قلت: وكذلك إن أكل وشرب في شهر رمضان متعمداً فعليه
ما على من جامع من القضاء والكفارة؟ قال: نعم. قلت: وعلى المرأة
مثل ذلك إذا هي طأعته؟ قال: نعم. قلت: فإن كان عليها على نفسها

= يعتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً، قال: لا أجد،
فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق من تمر فقال: خذ هذا فتصدق به،
فقال: يا رسول الله! ما أجد أحداً أحوج إليه مني، قال: كله؛ قال عهد: وبهذا
نأخذ، إذا افطر الرجل متعمداً في شهر رمضان بأكل أو شرب أو جماع فعليه قضاء
يوم مكانه وكفارة الظهار أن يعتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين،
فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً لكل مسكين نصف صاع من حنطة أو صاع
من تمر أو شعير - ٥١. ورواه الإمام عهد في آثاره عن الإمام عن حماد عن
إبراهيم في الرجل يصيب أهله وهو صائم في شهر رمضان قال: يستم صومه
ويقضى ما افطر ويتقرب إلى الله تعالى بما استطاع من خير، ولو علم به الإمام
لعززه؛ قال عهد: وبه نأخذ ونرى مع ذلك أن عليه الكفارة عتق رقبة، فإن
لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً لكل مسكين
نصف صاع من حنطة أو صاع من تمر أو شعير؛ وهو قول أبي حنيفة -
٥١ ص ٥٣.

(١) لفظ «قلت» ساقط من الأصول، ولا بد منه.

(٢) وفي م «يفرقه».

فعلينا^١ قضاء ذلك اليوم و لا كفارة عليها؟ قال: نعم . قلت: فان جامعها أياما في شهر رمضان فانما عليه كفارة واحدة ما لم يكفر تلك الكفارة؟ قال: نعم^٢ . قلت: فان هو كفر تلك^٣ الكفارة ثم عاد؟ قال: فعليه^٤ كفارة أخرى أيضا . قلت: و كذلك الأكل و الشرب
 ٥ هو بمنزلة الجماع في كل وجه من ذلك؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت رجلا جامع امرأته في شهر رمضان نهارا ثم حاضت في^٥ ذلك اليوم؟ قال: فعليها قضاء ذلك اليوم، و لا كفارة عليها، و على زوجها قضاء ذلك اليوم و الكفارة . قلت: فلم وضعت عن المرأة الكفارة؟ قال: لأنها حاضت في ذلك اليوم .

١٠ قلت: أ رأيت رجلا أصبح صائما في غير شهر رمضان يريد قضاء رمضان ثم أكل و شرب متعمدا؟ قال: قد أساء و عليه القضاء، و لا كفارة عليه .

قلت: أ رأيت رجلا مسافرا أصبح صائما في شهر رمضان ثم أفطر؟ قال: عليه القضاء، و لا كفارة عليه؛

١٥ محمد قال: أخبرنا أبو حنيفة عن مسلم الأعور عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه خرج من المدينة إلى مكة في شهر

(١) وفي « عليه » و ليس بشيء .

(٢-٢) من قوله « قلت فان جامعها ... » ساقط من هـ .

(٣) وفي هـ « ملك » تصحيف « تلك » .

(٤) وفي هـ « عليه » .

(٥) لفظ « في » ساقط من هـ .

رمضان فشكا إليه الناس في بعض الطريق الجهد فأفطر حتى أتى مكة ؛
محمد عن أبي حنيفة عن الهيثم عن أنس بن مالك أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم خرج من المدينة إلى مكة في شهر رمضان لليلتين
خلتا من شهر رمضان فصام حتى إذا أتى قديداً شكوا إليه الناس الجهد

(١) أخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١٧٤ من كتاب الآثار . وأخرجه
الحارثي وطاحه بن محمد وابن المظفر والأشعري ومحمد بن عبد الباقي وابن خسرو في
مسانيدهم ، وأخرجه الحسن بن زياد في آثاره - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٤٩٤ ؛
وأخرجه الحافظ أبو نعيم في مسنده من طريق شعيب وسابق وقال : رواه حمزة
والحسن بن الفرات وسعيد بن أبي الجهم وأبو يوسف وأيوب بن هاني ومحمد
ابن أبي حنيفة وعبيد الله بن موسى ومحمد وأسد والحسن بن زياد وسعيد بن
مسروق وإبراهيم التيمي وخلف بن نوفل - هـ . والحديث معروف مخرج
في الصحاح عن جابر وأبي سعيد وابن عباس . وأخرج الإمام محمد ص ١٨٢ من
موطئه : أخبرنا مالك حدثنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس
رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام فتح مكة في رمضان
فصام حتى بلغ الكديد ثم افطر وأفطر الناس معه ، وكان فتح مكة في رمضان ؛
قال : وكانوا يأخذون بالأحداث فالأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم ؛ قال محمد : من شاء صام في السفر ومن شاء افطر ، والصوم أفضل لمن
قوى عليه ، وإنما بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم افطر حين سافر إلى مكة
لأن الناس شكوا إليه الجهد من الصوم فأفطر لذلك ، وقد بلغنا أن حمزة الأسلمي
سأله عن الصوم في السفر فقال : إن شئت فصم وإن شئت فافطر ؛ فهذا نأخذ ،
وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامية من قبلنا - هـ . ولم يخرج في آثاره ،
وذكر قول حمزة بن عمرو الأسلمي في كتاب الحج ج ١ ص ٢٧٩ أيضاً
كما ذكره في الموطأ .

(٢) « قديد » مصفرا موضع قرب مكة - قاله في معجم البلدان ج ٧ ص ٣٨ .

فأفطر بقديد ثم لم يزل مفطرا حتى أتى مكة^١ . فأى ذلك فعلت الحسن ،
إن صمت فقد صام النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن أفطرت^٢
فقد أفطر النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن سافرت في شهر رمضان^٣ .

(١) أخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١٧٤ من آثاره : حدثنا يوسف عن أبيه
عن أبي حنيفة عن الهيثم عن أنس بن مالك رضى الله عنه انه قال : خرج
رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة لليلتين خلتا من رمضان فسار
حتى انتهى إلى قديد ثم شكوا الناس إليه الجهد فأفطر بقديد ، ثم لم يزل مفطرا
حتى أتى مكة - اهـ . ولم يخرج الإمام محمد في آثاره ، واطن ان هذا الحديث
رواه الإمام محمد عن أبي يوسف فسقط واسطته من الأصول . وأخرجه
الحارثي من طريق أسد بن عمرو وحماد والحسين بن الحسن العوفي والصلت
ابن الحجاج والقاسم بن معن ومحمد بن الحسن وشعيب بن إسحاق عنه ، وأخرجه
طلحة بن محمد من طريق محمد وشعيب ومحمد بن المظفر من طريق مكي وشعيب
وابن خسرو والقاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي من طريق مكي عنه - راجع
ج ١ ص ٤٩١ من جامع المسانيد . وأخرجه الحافظ أبو نعيم أيضا في مسنده
من طريق مكي بن إبراهيم وشعيب و خالد العبدى وقال : رواه حماد والقاسم
والصلت ومحمد والحسين بن الحسن . وقال : افطار النبي صلى الله عليه وسلم
بالقديد لا خلاف فيه متفق عليه من رواية الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن
عتبة عن ابن عباس ؛ ومسمى قديدا ، ثم رواه عنه بسنده قال : وأما حديث أنس
في فطر النبي صلى الله عليه وسلم في السفر فستفيض ، رواه حميد وثابت ومرزوق
المجلى وغيرهم عن أنس ، ثم رواه عن حميد عنه بسنده .

(٢) وفي هـ « أفطر » وليس بصواب .

(٣) كذا في الأصول ، واطن ان قوله « فقد سافر النبي صلى الله عليه وسلم في
رمضان » سقط ههنا بعد قوله « رمضان » والله اعلم .

قلت: أرايت رجلا كان عليه صيام أيام من شهر رمضان فلم يقضها حتى دخل شهر رمضان آخر فصام تلك الأيام التي كانت عليه من شهر رمضان الماضي في هذا الشهر الآخر؟ قال: فصيامه ذلك جائز من رمضان هذا الداخل، ولا يكون قضاء لذلك الماضي.

قلت: أرايت رجلا تسحر في شهر رمضان فشك في الفجر هطلع أم لم يطلع؟ قال: أحب إلى إذا شك أن يدع الأكل والشرب. قلت: فإذا أكل وهو شاك في الفجر؟ قال: صومه تام. قلت: فإذا مضى شهر رمضان وعليه منه صيام أيام فصامه في رمضان الآخر؟ قال: يحزيه من هذا الثاني، ولا يحزيه من الأول.

(١) والتأخير مندوب إليه، قال صلى الله عليه وسلم «ثلاث من أخلاق المرسلين: تعجيل الإفطار، وتأخير السحور، والسواك» إلا أنه يؤخر على وجه لا يشك في الفجر الثاني، فإن شك فيه فالمستحب أن يدع الأكل لقوله صلى الله عليه وسلم «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» والأكل يريبه، (فإن أكل وهو شاك فصومه تام) لأن الأصل بقاء الليل والتيقن لا يزال بالشك، (فإن كان أكبر رأيته أنه تسحر والفجر طالع فالمستحب له أن يقضى) احتياطاً للعبادة ولا يلزمه القضاء في ظاهر الرواية لأنه غير متيقن بالسبب، والأصل بقاء الليل، وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة قال: إن كان في موضع يستبين له الفجر فلا يلتفت إلى الشك ولكنه يأكل إلى أن يستيقن بطلوع الفجر، وإن كان في موضع لا يستبين له الفجر أو كانت ليلة مقمرة فالأولى أن يحفظ، وإن أكل لم يلزمه شيء إلا أنه إذا كان أكبر رأيته أنه أكل بعد طلوع الفجر لم يفتد يلزمه القضاء لأن أكبر الرأي بمنزلة التيقن فيما يبنى على الاحتياط - انتهى ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٣ ص ٧٧.

قلت : أ رأيت أهل مصر ' صاموا شهر رمضان ' لغير رؤيته
 وفيهم رجل لم يصم معهم حتى رأى الهلال من الغد فصام أهل ذلك
 المصر ثلاثين يوما وصام الرجل تسعة وعشرين يوما ثم أفطروا جميعا لرؤيته ؟
 قال : ليس على الرجل قضاء ذلك اليوم الذي صامه أهل مصره ، لأنهم لم يصوموا
 ٥ لرؤية الهلال ، ولأنهم لا يعلمون أصابوا الصيام أم لا ، وقد أخطؤا حين
 صاموا ^٢ لغير رؤية الهلال ^٣ إلا أن يكونوا رأوا هلال شعبان ثم عدّوا
 ثلاثين يوما ثم صاموا شهر رمضان لغير رؤية ، فقد أصابوا وأحسنوا ،
 وعلى من لم يصم معهم القضاء .

قلت : أ رأيت رجلا أتى امرأته نهارا فيما دون الفرج فأنزل ؟
 ١٠ قال : عليه قضاء ذلك اليوم ، ولا كفارة عليه لأنه لم يخالطها وإنما الكفارة
 بالمخالطة ليست بالماء ، ألا ترى أنه لو خالطها ثم لم ينزل كانت عليه
 الكفارة والقضاء ، وأما المرأة فلا كفارة عليها ولا قضاء ولا غسل
 إلا أن يكون خالطها ، فإن خالطها فليها الكفارة إذا التقى الختانان
 وغابت الحشفة فقد وجب الغسل عليهما جميعا والقضاء والكفارة
 ١٥ أنزل أو لم ينزل ؟

(١-١) وفي م « صاموا رمضان » .

(٢) لفظ « ام لا » ساقط من الأصل ، موجود في بقية الأصول .

(٣-٣) وفي ع « لرؤية الهلال » تحريف .

(٤) وفي ه « أحسنوا » تحريف .

(٥) لفظ « ثم » ساقط من ه .

(٦) وفي ه « عليها » تصحيف .

محمد عن أبي حنيفة رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم في الغسل على المرأة ترى في منابها مثل ما يرى الرجل .^١

قلت : أ رأيت رجلا أكل في شهر رمضان أو شرب أو جامع ناسيا فظن أن ذلك يفسد عليه صومه فأكل وشرب و جامع متعمدا لذلك ما عليه ؟ قال : عليه أن يقضى ذلك اليوم ، ولا كفارة عليه .^٥
قلت : وكذلك لو تسحر بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم بطلوعه^٢ أو أفطر قبل غروب الشمس وهو يرى أن الشمس قد غابت فأكل بعد ذلك أو شرب متعمدا لذلك ؟ قال : نعم ، لا كفارة عليه لأن صيامه كان فاسدا ، ولأنه قد وجب عليه قضاء ذلك اليوم حين أكل قبل غروب الشمس أو تسحر بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم بطلوعه^٢ .^{١٠}

قلت : وكذلك لو أنه أكره على طعام أو شراب في رمضان فأكل وشرب ثم تعمد الأكل والشرب والجماع بعد ذلك ؟ قال : نعم ، لا كفارة عليه ، وعليه قضاء ذلك اليوم . قلت : لم وضعت عنه الكفارة ؟ قال : لأن صومه قد كان فسد قبل أن يتعمد شيء من ذلك . قلت : وكذلك لو أن امرأة استكرهها رجل في شهر رمضان وهي صائمة^{١٥} ثم طارعه بعد ذلك أيضا لم يكن عليها^٢ كفارة لأن صومها قد كان فسد حين استكرهها وعلى الرجل القضاء والكفارة ؟ قال : نعم .

(١) مر الحديث قبيل ذلك بسنده ومثله .

(٢-٢) من قوله « أو أفطر قبل غروب الشمس . . . » إلى قوله « بطلوعه » ساقط من هـ .

(٣) وفي هـ « عليه » تصحيف .

وقال أبو حنيفة: السعوط والحقنة في شهر رمضان يوجبان القضاء ولا كفارة عليه، وكذلك ما أقطر في أذنه وكذلك كل جائفة أو آمة داواها صاحبها بزيت أو سمن نخلص إلى الجوف والدماغ في قوله، وإن داواها بدواء يابس فلا شيء عليه. وقال أبو يوسف: لا نرى عليه القضاء في الآمة والجائفة. وقال أبو حنيفة ومحمد: إن أقطر في إحليله فلا قضاء عليه. وقال أبو يوسف: عليه القضاء. ثم إن محمدا شك في ذلك ووقف فيه.

(١) وفي «دواها» والصواب «داواها» كما هو في البقية.

(٢) وفي «خط» والصواب «خلص» كما هو في بقية الأصول.

(٣) وفي «از».

(٤) وفي المختصر وشرحه للرخسي ج ٢ ص ٦٧: (فأما السعوط والوجور يفطره) لوصوله إلى أحد الجوفين: إما الدماغ أو الجوف، والفطر مما يدخل، ولا كفارة عليه لأن معنى الجنابة لا يتم به فإن انتضاء الشهوة لا يحصل به، إلا في رواية هشام عن أبي يوسف إن عليه الكفارة إذا لم يكن به عذر، (والحقنة تفطر الصائم) لوصول المفطر إلى باطنه، وهذا بخلاف الرضيع إذا احتقن بلبن امرأة لا يثبت به حرمة الرضاع، إلا في رواية شاذة عن محمد، لأن ثبوت حرمة الرضاع بما يحصل به إنبات اللحم وإنشاز العظم وذلك بما يحصل إلى أعلى البدن لا إلى الأسفل، فأما الفطر يحصل بوصول المفطر إلى باطنه لانعدام الإمساك به، (والإقطار في الأذن كذلك يفسد) لأنه يصل إلى الدماغ والدماغ أحد الجوفين، (فأما الإقطار في الإحليل لا يفطره عند أبي حنيفة ومحمد، ويفطره عند أبي يوسف) وحكى ابن سماعة عن محمد أنه توقف فيه، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا صب الدهن في إحليله فوصل إلى مثانته فسد صومه، وهذا الاختلاف قريب، فقد وقع عند أبي يوسف أن من المثانة =

قلت: أ رأيت الرجل يسلم في النصف من شهر رمضان ما عليه؟
قال: عليه أن يصوم بقية ذلك الشهر، وليس عليه قضاء ما مضى من
الشهر وهو كافر؛

محمد عن أبي يوسف عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري أنه
قال في الذي يسلم في النصف من رمضان: إنه يصوم بقية، ولا قضاء هـ

= إلى الجوف منفذا حتى لا تقدر المرأة على استمسك البول، والأمر على
ما قاله فان أهل الطب يقولون: البول يخرج رشحاً، وما يخرج رشحاً لا يعود
رشحاً، وبعضهم يقول: هناك منفذ على صورة حرف الخاء فيخرج منه البول
ولا يتصور أن يعود فيه شيء مما يصب في الإحليل، (فأما البلانة والآمة إذا
داوما بدواء رطب فسد صومه في قول أبي حنيفة ولم يفسد في قولها) والبلانة
أسم للجراحة وصلت إلى الجوف والآمة اسم لجراحة وصلت إلى الدماغ؛
فهما يعتبران الوصول إلى الباطن من مسلك هو خلقه في البدن لأن الفساد للصوم
ما يتعدم به الإمساك للأمور به، وإنما يؤمر بالإمساك لأجل الصوم من مسلك
هو خلقه دون الجراحة العارضة، وأبو حنيفة رحمه الله يقول: الفساد للصوم
وصول المقطر إلى باطنه فالعبرة للواصل لا للسلك وقد تحقق الوصول هنا؛ وفي
ظاهر الرواية فرق بين الدواء الرطب واليابس، وأكثر مشايخنا أن العبرة
بالوصول، حتى إذا علم أن الدواء اليابس وصل إلى جوفه فسد صومه، وإن علم
أن الرطب لم يصل إلى جوفه لا يفسد صومه عنده، إلا أنه ذكر اليابس والرطب
بناء على العادة فاليابس إنما يستعمل في الجراحة لاستمسك رأسها به فلا يتعدى إلى
الباطن، والرطب يصل إلى الباطن عادة فلهذا فرق بينهما، والدليل على أن
العبرة لما قلنا أن اليابس يترطب برطوبة الجراحة - اه ص ٦٨ .

(١) قوله « قال عليه » ساقط من هـ .

عليه فيما مضى . قال : وبلغنا عن إبراهيم النخعي مثله . فان أسلم غدوة في يوم من شهر رمضان قبل أن يطعم فانه يسم صوم يومه ذلك ، ولا قضاء عليه .

قلت : أرايت المرأة تكون^٢ أيام حيضها ثلاثة أيام فتحيض ثلاثة أيام ثم تطهر فتمكث طاهرا ثلاثة أيام ثم ترى الدم في اليوم الرابع يومها ذلك كله والغد وقد صامت الايام الثلاثة التي طهرت فيها من شهر رمضان هل يجزى عنها ؟ قال : لا ، لأنه قد كانت فيها حائضا . قد استبان لها ذلك حين رأت الدم في اليوم الرابع . قلت : فان تمادى بها^٢ الدم ما بينها وبين عشرة أيام فهي حائض ؟ قال : نعم . قلت : فذلك الايام التي رأت^٢ الدم في الطهر فيها لا تصوم فيها ولا تصلى ؟ قال : نعم .

قلت : أرايت لو كان حيضها ثلاثة أيام فخاضتها فطهرت يوما رأت الدم من الغد فرأته يومها ومن الغد ؟ قال : هي حائض . قلت : فان كانت صامت ذلك اليوم الذي طهرت فيه من رمضان أتعيد صومها ؟ قال : نعم ، لأنها حائض بعد ، ولا يكون الطهر يوما واحدا . قلت : فاذا طهرت ثلاثة أيام ثم رأت الدم في اليوم الرابع ؟ قال : هي حائض . قلت : فان كانت صامت في هذه الايام الثلاثة

(١) « لم اظفر بسنده » .

(٢) وفي « يكون » .

(٣) وفي « عليها » وفي م « لها » .

(٤) لفظ « فيه » ساقط من هـ .

- قضاء من رمضان أيجزئها ذلك؟ قال: لا، لأنها حائض بعد . قلت :
فهذه بمنزلة الأولى التي لم تستكمل أيام حيضها؟ قال: نعم .
- قلت: أ رأيت المرأة يكون أيام حيضها ستة أيام فتحيض سبعة
أيام زيادة يوم على وقت أيام حيضها أ ترى ذلك حيضا؟ قال: نعم .
- قلت: وكذلك لو رأت يومين أو ثلاثة؟ قال: نعم .
- قلت: أ رأيت أن تمادى بها الدم حتى تراه خمسة أيام بعد الستة؟
قال: ما زاد على أيام حيضها الستة فهي مستحاضة . قلت: لم؟ قال
لأنه إذا زادت على العشرة الأيام يوما أو أكثر من ذلك فهي فيه
مستحاضة عندنا . قلت: فكل شيء زاد على أيام حيضها ما لم يزيد على
العشرة فهي فيه حائض؟ قال: نعم . قلت: فإن كانت صامتة بعد ١٠
ما مضى أيام حيضها وهذه الأيام من شهر رمضان ثم جاوز الدم العشرة
أجزاها لأنها فيه مستحاضة؟ قال: نعم . قلت: فإن لم يجاوز الدم العشرة
الأيام لم يجزها؟ قال: نعم ، لأنها حائض فعليها أن تعيد الصيام .
- قلت: أ رأيت المرأة النفساء أول ما تلد ينقطع عنها الدم في تمام
ثلاثين يوما ثلاثة أيام ثم يعاودها الدم سبعة أيام أخرى^٦ أ تراها نفساء^٦ ١٥

(١) وفي « تكون » .

(٢) وفي « الحيض » .

(٣) وفي « تزد » .

(٤-٥) كذا في ز ، م ؛ وفي ع « كان صامت » وفي « فإن صامت » .

(٥) وفي « أخرى » .

(٦) وفي « أ ترى أنها نفساء » .

بعد؟ قال: نعم. قلت: فإن كانت صامت تلك الثلاثة الأيام من شهر رمضان أجزاها؟ قال: نعم. قلت: من أين أخذت في الحيض العشرة وفي النفاس الأربعين؟ قال: للأثر الذي بلغنا عن عثمان بن أبي العاص الثقفي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: تقعد النساء ما بينهما^٥ وبين أربعين يوماً؛ وبلغنا نحو^٦ من ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: تقعد النساء ما بينهما^٥ وبين أربعين يوماً؛ وبلغنا عن أنس بن مالك أنه قال: في الحيض ثلاثة^٦ أيام أو أربعة أيام

(١) قل السرخسي: وتام شرح هذه المسائل في كتاب الحيض - اهـ ج ٣ ص ٨١ من شرح المختصر. قلت: وقد مر كتاب الحيض في الجزء الأول من هذا الكتاب.

(٢) كذا في هـ، وفي البقية «عمر» مكان «عثمان» تصحيف، والصواب ما في هـ.
(٣) كذا في هـ، م؛ وفي ع، ز «بينهما».

(٤) رواه البيهقي في ج ١ ص ٣٤١ عن الحسن بن عثمان موقوفاً عليه. ورواه الحاكم في المستدرک من حديث بلال الأشعري: ثنا أبو شهاب عن هشام ابن حسان عن الحسن بن عثمان بن أبي العاص قال: وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء في نفاسهن أربعين يوماً. وروى ابن ماجه عن عبد الله ابن سعيد عن المحاربي عن سلام بن سليم الطويل عن حميد عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت للنساء أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك - انتهى. وروى نحوه عن أم سلمة وعبد الله بن عمرو بن العاص وغيرهما - راجع ج ١ ص ٢٠٤ من نصب الراية.

(٥) كذا في ز، وفي البقية «نحو» خطأ.

(٦-٦) كذا في هـ، وفي البقية «قال ثلاثة».

أو خمسة أو ستة تفعد ما بينها^١ وبين العشرة^٢.

قلت: أ رأيت رجلا كان عليه صيام شهرين متتابعين من ظهار أو قتل فرض فأفطر يوما؟ قال: يستقبل الصيام.

قلت: أ رأيت إن وافق صيامه ذلك يوم النحر أو أيام التشريق أو يوم الفطر فأفطر وهذه الأيام لا بد من أن يفطر فيها كيف يصنع؟^٣ قال: يستقبل الصيام لأنه مفطر في هذه الأيام وهذه الأيام ليست بأيام صوم. قلت: فكل صوم كان عليه من رمضان أو كفارة يمين أو جزاء صيد أو نذر جعل الله عليه فصامه في هذه الأيام لم يجز عنه؟ قال: نعم، لا يجزى ذلك عنه.

قلت: أ رأيت إن صام شهرين متتابعين كانا عليه من ظهار أو قتل أو فوافق أحدهما شهر رمضان فصام شهر رمضان ينوي به الشهرين المتتابعين؟ وقال: أفضى شهر رمضان بعد الفطر؟ قال: لا يجزى ذلك عنه. شهر رمضان الذي صامه هو شهر رمضان نفسه، ولا يجزى

(١) كذا في ٥ م؛ وفي ع، ز «بينها».

(٢) سند هذا البلاغ في ص ١٢٣ من الجزء الأول من الأصل - فراجع ان شئت؛ وراجع ج ١ ص ١٩١ من نصب الراية للزيلعي لتخريج حديث: أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة.

(٣) سقط حرف «من» من ٥.

(٤-٥) وفي ٥ «أحدهما» مكان «الشهرين المتتابعين».

(٥) سقط لفظ «شهر» من ٥.

عنه من الشهرين المتتابعين ، 'و عليه أن يستقبل الشهرين المتتابعين' .
 قلت : أرأيت من كان عليه صيام ثلاثة أيام من كفارة يمين
 أ يتابع بينهما ؟ قال : نعم ؛ بلغنا أنه في قراءة ابن مسعود "فصيام
 ثلاثة أيام متتابعات" ^١ .

قلت : أرأيت الصوم في جزاء الصيد وفي المتعة أ متتابع أو متفرق ؟
 قال : إن تابع أجزاءه ، وإن فرق أجزاءه . قلت : وكذلك قضاء
 شهر رمضان ؟ قال : نعم . قلت : فكل شيء متتابع أفطر فيه يوما فعليه
 أن يستقبل الصيام ؟ قال : نعم .

قلت : أرأيت الرجل يصوم شهرين متتابعين من ظهار عليه فيجتمع

(١ - ١) من قوله « و عليه ان ... » ساقط من هـ .

(٢) وفي م « صوم » .

(٣) لفظ « في » سقط من هـ .

(٤) أخرج ابن أبي شيبة عن ابن علية عن ابن عون قال : سألت إبراهيم عن
 صيام ثلاثة أيام في كفارة اليمين قال : في قرائتنا «فصيام ثلاثة أيام متتابعات» ؟
 وأخرج عن وكيع عن أبي جعفر عن الربيع عن أبي العلية قال : كان أبي يقرؤها
 «فصيام ثلاثة أيام متتابعات» - ج ٢ ص ١٨٥ . وأخرج عبد الرزاق وابن
 أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن الأنباري وأبو الشيخ
 والبيهقي من طرق عن ابن مسعود أنه كان يقرؤها «فصيام ثلاثة أيام متتابعات»
 قال سفيان : ونظرت في مصحف ربيع بن خثيم فراءته «فمن لم يجد من ذلك
 شيئا فصيام ثلاثة أيام متتابعات» كذا في ج ١ ص ٣١٤ من الدر المنثور ؟
 و روى نحوه عن أبي بن كعب .

امراته التي ظاهر منها بالليل ؟ قال : عليه أن يستقبل الصوم لأن الله تبارك و تعالى يقول " فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا " . قلت : أ رأيت إن جامعها نهارا ناسيا لصومه ؟ قال : عليه أن يستقبل الصوم من أوله . قلت : لم ولم يفطر ؟ قال : لأن الله تعالى يقول " من قبل ان يتماسا " . وهذا لا يكون أهون من جماعه بالليل مفطرا ، ولكن عليه أن يستقبل الصيام في هذين الوجهين جميعا لأنه قد جامع ، و قد قال الله تعالى " من قبل ان يتماسا " ؛ وهذا قول أبي حنيفة و محمد ، و قال أبو يوسف : يحجزه صومه ذلك و لا يستقبل ، ولو جامع غيرها من نسائه بالنهار ناسيا أو بالليل ذاكرا أو ناسيا فليس عليه شيء .

قلت : فلو كان عليه صيام شهرين من قتل أو صيام من كفارة ١٠ عین أو قضاء رمضان فجامع ليلا أو نهارا ناسيا لصومه لم يضره و أتم ما بقى من صومه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت المرأة يجب عليها شهران متتابعان فتحيض فيهما ؟ أتستقبل الصيام أم كيف تصنع ؟ قال : إن كان الحيض يصيدها في كل شهر لا بد لها منه فعلها أن تقضى أيام حيضها ، و لا تستقبل الصيام ، ١٥

(١) وفي ز ، م « الصيام » .

(٢) من قوله : « قلت أ رأيت ... » ساقط من ه .

(٣) وفي ه ، ز « فيها » .

(٤) كذا في م ، و لفظ « كان » ساقط من بقية الأصول .

(٥) وفي ه « فعليه » تحريف .

و تصل ذلك بالشهرين ؛

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن الشعبي أنه قال في المرأة
يكون عليها صيام شهرين متتابعين فتحيض فيهما : إنها تصله بالشهرين
ولا تستقبل ؛

٥ أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : تستقبل ؛
قلت لأبي حنيفة : بهم تأخذ ؟ قال : آخذ ' بحديث الشعبي ' .

قلت : أ رأيت لو كانت فرغت من الشهرين وقد كانت حاضت في كل
شهر خمسة أيام أتصوم هذه العشرة الأيام و تصلها بالشهرين ؟ قال : نعم .
قلت : فإن أفطرت فيها ما بينها وبين الشهرين يوما من غير حيض أتستقبل
١٠ الصيام ؟ قال : نعم ، لأنها إذا أفطرت من غير حيض فعليها أن تستقبل .

(١) وفي هـ « اخذت » .

(٢) اخرج الحديثين الإمام أبو يوسف في ص ١٧٦ من آثاره : حدثنا يوسف
عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في المرأة يكون عليها صوم شهرين
متتابعين فتحيض : إنها تستقبل الصوم ؛ حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة
عن حماد و الهيثم عن عامر أنه قال في ذلك تبني على ذلك و تقضى أيام حيضها -
اهـ . ولم أجدهما في آثار الإمام محمد فاعلمنا سقطا منه . و اخرج ابن أبي شيبة عن
جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال : إذا صامت المرأة في كفارة اليمين في ثلاثة
أيام لحاضت قبل ان تتم صومها فلتستقبل صوم ثلاثة أيام ؛ و روى عنه في كفارة

القتل قال : تقضى أيام حيضها إذا فرغت - اهـ ج ٢ ص ١٧٦ .

الصيام . قلت : وهى بمنزلة الرجل فى كل ما ذكرت لك إلا فى الحيض ؟
قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل يجب عليه صيام شهرين متتابعين من ظهار
فيمرض منهما فيفطر لأنه لا يستطيع أن يصوم لمرضه أ يجزيه أن يطعم
ستين مسكيناً ؟ قال : نعم . قلت : فإن كان إنما مرض ثلاثة أيام أو أربعة
أيام لم يكمل الشهرين فى مرضه ؟ قال : نعم . يجزيه أن يطعم . قلت :
إلى ؟ قال : إذا كان فى حال لا يستطيع فيه الصيام أجزاء الطعام .
قلت : أ رأيت إذا صام من ظهار أو من قتل أو من صيام واجب
عليه غير ذلك فأكل ناسياً هل يكون مفطراً ؟ قال : لا ، لأنه لو فعل
هذا فى شهر رمضان ناسياً لم يضره .

١٠

قلت : أ رأيت الرجل يكون عليه صيام شهرين متتابعين من ظهار
فصام عن كفارة ظهاره فجامع امرأة له أخرى غير التى ظاهر منها ليلاً
أو نهاراً ناسياً لصومه هل عليه شيء ؟ قال : لا ، وصومه تام .
قلت : أ رأيت الرجل يظاهر من أربع نسوة له فيعتق أربع رقاب
عن ظهاره منهن هل يجزيه ذلك ؟ قال : نعم . قلت : فإن لم يجد ما يعتق
فصام ثمانية أشهر متتابعات ؟ قال : يجزيه من كل ظهاره . قلت : فإن كان
لا يستطيع الصوم فأطعم 'مائتين' أو أربعين مسكيناً هل يجزيه إذا
ما أطعم كل مسكين نصف صاع من حنطة ؟ قال : نعم ، يجزيه . قلت :
إلى ؟ يجزيه وهذا لم يجعل لكل امرأة منهن شيئاً معلوماً ؟ قال : أستحسن

(١ - ١) وفى « ما بين » تحريف .

ذلك و أدع القياس فيه .

قلت: أ رأيت إن صام شهرين متتابعين ثم أفطر يوما ثم صام شهرين متتابعين ثم أفطر يوما حتى صام 'ثمانية أشهر كلما آثم' شهرين أفطر يوما يريد بصوم كل شهرين كفارة عن امرأة منهن؟ قال: ذلك ه يجزئه . قلت: فإن أعتق رقبة عن إحداهن ولم ينوها بعينها هل له أن يجمع أيتن شاء ويجعل العتق عنها؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت إن صام شهرين متتابعين ينوي عن واحدة منهن بعينها ثم جامع^٢ أخرى غير التي صام عنها ليلا هل يفسد عليه الصيام الذي صام عنها؟ قال: 'لا؟ لأنه' لم يجمع التي صام عنها، إنما ١٠ جامع غيرها .

قلت: فإن صام شهرين متتابعين عن واحدة منهن لم يسمها بعينها ثم جامع ثلاثا منهن بالليل أله أن يجعل تلك^٣ الشهرين عن التي لم يجمع؟ قال: نعم . قلت: فإن كان ذلك الجماع^٤ قبل مضي الشهرين؟ قال: وإن كان؛

(١-١) من قوله «شهرين متتابعين...» ساقط من م .

(٢) وفي الأصول «ثم» والصواب «آثم» .

(٣) وفي م «يجمع» .

(٤-٤) وفي م «قال لأنه» سقط منها حرف «لا» ولا بد منه :

(٥) وفي م «تيك» .

(٦) كذا في م، م؛ وفي ع، ز «الجمع» .

قلت: فان صام شهرين متتابعين عن واحدة منهن ثم مرض بعد شهرين فأطعم ستين مسكينا عن أخرى فلما فرغ من الطعام أيسر واشترى رقيقين فأعتقهما عن الباقيتين ' أيجز به ذلك؟ قال: نعم .

أخبرنا محمد عن أنى يوسف عن إسماعيل بن مسلم عن سليمان الأحول عن طاوس قال: ظاهر رجل من امرأته فأبصرها في القمر وعلها ه خلخال فضة فأعجبته فوقع عليها قبل أن يكفر فسأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمره أن يستغفر الله ولا يعود حتى يكفر ' .

(١) وفي « الباين » وفي م « الباين » تصحيف .

(٢) أخرجه الحاكم في ج ٢ ص ٢٠٤ من المستدرک : حدثنا أبو الوليد الفقيه أنبا الحسن بن سفيان ثنا عمار بن خالد وعبد بن معاوية قالنا ثنا إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضى الله عنهما : ان رجلا ظاهر من امرأته فرأى الخلل في ضوء القمر فأعجبه فوقع عليها فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال : قال الله عز وجل « من قبل ان يتأسا » فقال : قد كان ذلك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : حتى تكفر - اه . وروى قبله من طريق حفص بن عمر العدني ثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم وقد ظاهر من امرأته فوقع عليها فقال : يا رسول الله ! انى ظاعرت من امرأتى فوقعت عليها من قبل ان اكفر ؟ قال : وما حملك على ذلك يرحمك الله ؟ قال : رأيت خلخالها في ضوء القمر ، قال : فلا تقربها حتى تفعل ما أمر الله تعالى - اه . وتكملوا في الحكم بن أبان وإسماعيل ، قال الحاكم : ولم يحتج الشيخان بإسماعيل ولا بالحكم الا ان الحكم بن أبان صدوق ، وأخرج أصحاب السنن الأربعة حديثه أبان بن الحكم عن عكرمة عن ابن عباس - قاله الزيلعي في نصب الرأية ، وقال : قال المنذرى في مختصره =

قلت: أ رأيت الرجل يظهر من امرأته أنه أن يجامعها قبل أن يكفر؟ قال: لا، ليس له أن يجامعها حتى يكفر، وأكره للراة أن تدعه يقربها حتى يكفر. قلت: فان قربها قبل أن يكفر هل ترى عليه شيئاً فيما صنع؟ قال: لا، إلا أنه يستغفر الله تعالى، ولا يعود؛
 هـ. وكذلك جاء الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر الذي واقع امرأته قبل أن يكفر أن يستغفر الله تعالى.

قلت: أ رأيت الرجل إذا تسحر في صوم واجب عليه من رمضان أو غيره فشك وكان أكبر^٢ رأيته أنه تسحر والفجر طالع؟ قال: أحب إلى أن يقضى ذلك اليوم آخذاً له في ذلك بالثقة. قلت: فعليه أن يدع =
 قل أبو بكر المعافى: ليس هذا الحديث صحيحاً يعول عليه، قال: وفيما قاله نظر فقد صححه الترمذى ورحاله ثقات مشهور سماع بعضهم من بعض - انتهى
 راجع ج ٣ ص ٢٤٦ من نصب الراية. قلت: وروى البيهقى أيضاً حديث اسمعيل بن مسلم في ج ٧ ص ٣٨٦ من سننه مثل ما رواه الحاكم.
 (١) لفظ « ترى » ساقط من هـ.

(٢) وهو حديث اسمعيل الذى مر^٢ فوق؛ قال الزيلعى: ولم اجد ذكر الاستغفار فى شيء من طرق الحديث وهو فى الموطأ قول مالك ولفظه: وقال مالك فيمن يظهر من امرأته ثم يسها قبل أن يكفر قال: يكف عنها حتى يستغفر الله ويكفر؛ قال: وذلك احسن ما سمعت - انتهى ج ٣ ص ٢٧٤. قلت: وقد علمت ان ذكر الاستغفار موجود فى حديث اسمعيل هذا؛ ورواه الإمام ابو يوسف فى ص ١٥١ من آثاره عن ابراهيم انه يستغفر الله ولا يعود حتى يكفر - اهـ.

(٣) وفى م « اكثر ».

السحر^١ وهو يعلم^٢ أن عليه ليلا^٣؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا أصبح صائما ينوى بها قضاء رمضان ثم علم أنه ليس عليه شيء من شهر رمضان أنه أن يفطر؟ قال : نعم إن شاء ، ولا يكون عليه قضاء ذلك اليوم . قلت : فان صامه أتراه أحسن من أن يفطر؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل يصوم ثلاثة أيام في الحج وهو متمتع ثم يجحد^٤ من الهدى^٥ في اليوم الثالث أ يكون صومه منتقضا؟ قال : نعم ؛ أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم بذلك ؛ وكذلك بلغنا عن حماد عن إبراهيم^٥ ؛

قلت فاذا أفطر ذلك اليوم هل عليه قضاؤه؟ قال : لا . قلت : لم ؟ ١٠

(١) وفي « التستر » .

(٢-٢) وفي « أنه ليلا » .

(٣-٣) وفي « يجحد الهدى » .

(٤) رواه في ص ٦١ من آثاره : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الرجل يفوته صوم ثلاثة أيام في الحج قال : عليه الهدى لا بد منه وإن يبيع ثوبه ؛ قال محمد : وبه يأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ؛ وأخرج الإمام أبو يوسف في ص ١٠٢ من آثاره : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في الذي يصوم لمتمتع ثم يجحد هديا في اليوم الثالث أو يصوم في ظهاره أو في كفارة يمين ثم يجحد ما يعتق في آخر صومه : أنه لا يجزيه الصوم - هـ .

(هـ) لم أجد هذا البلاغ ، ولا أعلم أن الإمام أخرجه في أي كتاب له وهو يروى عن ابن بن صالح عن حماد فلعله رواه عنه عن حماد - والله أعلم .

قال : لأن صومه ذلك قد انتقض . قلت : وكذلك لو صام ثلاثة أيام من كفارة يمين ثم وجد في اليوم الثالث ما يطعم وأيسر؟ قال : نعم . قلت : وكذلك كل صوم من ظهار أو قتل إذا وجد ما يعتق بطل صومه وإن أفطر لم يكن عليه قضاؤه؟ قال : نعم .

قلت : أرايت المرأة تصبح صائمة تطوعا ثم تفطر متعمدة لذلك ثم تحيض في آخر يومها ذلك؟ قال : عليها قضاء يومها ذلك^٢ . قلت : ولِمَ وقد حاضت؟ قال : لأنها بمنزلة امرأة قالت «لله على أن أصوم هذا اليوم» ثم تحيض فيه فعليها قضاؤه .

قلت : أرايت الرجل يصبح مفطرا ثم يدو له أن يصوم قبل أن ينتصف النهار ولم يطعم شيئا أو يدو له أن يصوم بعد زوال الشمس؟ قال : إذا كان قبل زوال الشمس وعزم على الصوم أجراه ، وإذا صام بعد ما تزول الشمس لم يحزه ، ولم يكن صائما . قلت : فإن كان هذا الصيام قضاء من رمضان أو قضاء من صيام كان عليه؟ قال :

(١) وفي «فان» .

(٢) وفي «و» تصحيف .

(٣) فان لم تفطر حتى حاضت فقد ذكر ابن سماعه عن محمد : ان عليها القضاء ايضا ، وهو الصحيح على ما اشار اليه الحاكم ، وفي رواية ابن رستم عن محمد : لا قضاء عليها لأن الحيض صادم الصوم والمنافة لم تكن بفعلها فلا تكون جانية ملزمة للقضاء ؛ وجه الرواية الأخرى ان شروعها قد صح فكان بمنزلة نذرها ولو نذرت ان تصوم هذا اليوم لحاضت فيه كان عليها القضاء كالتييم اذا شرع في النفل ثم ابصر الماء فعليه القضاء - انتهى ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٣ ص ٨٤ .

(٤) من قوله « قال اذا كان ... » ساقط من « .

لا يحزبه لأنه أصبح مفطرا . قلت : فيحزبه أن يتطوع به ولا يحزبه من شيء كان عليه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت^١ : إن أصبح في شهر رمضان ينوي الإفطار غير أنه لم يأكل ولم يشرب ؟ قال : عليه قضاء ذلك اليوم^٢ . قلت : فإن نوى الصوم قبل أن ينتصف النهار ؟ قال : يحزبه . قلت : لِمَ جعلت عليه هـ القضاء ذلك اليوم ؟ قال : أ رأيت مريضا لا يستطيع الصيام أصبح ينوي الإفطار وكان على ذلك إلى الليل غير أنه لم يأكل ولم يشرب لأنه لم يشته الطعام ولا الشراب أ يكون هذا صائما ؟ قلت : لا . قال : فهذا وذاك سواء .

قلت : أ رأيت رجلا في أرض الحرب مر به شهر رمضان وهو ١٠ لا يعلم به ولا ينوي صومه ونوى الفطر فيه غير أنه لا يجد طعاما ولا شرابا أ يحزبه هذا من صيام شهر رمضان ؟ قال : لا ، وهذا وذاك سواء . قلت : أ رأيت هذا الذي أصبح مفطرا إن ظن أن نيته قد أفسدت عليه صومه وأتى بذلك فأكل قبل أن ينتصف النهار أو شرب أو جامع ؟

(١) لفظ « أ رأيت » ساقط من هـ .

(٢) وعلى قول زفر عليه الكفارة سواء أكل قبل الزوال أو بعده وهو صائم وإن لم ينو . اهـ ما قاله في شرح المختصر ج ٣ ص ٨٧ .

(٣) من قوله « وكان ... » ساقط من هـ .

(٤-٤) وفي م « وهو لا يعلم أنه لا ينوي » تصحيف .

(٥) وفي م « يرى » تصحيف .

قال: عليه القضاء، ولا كفارة عليه. قلت: لِمَ أُلقيت عنه الكفارة؟ قال: للشبهة التي دخلت.

قلت: أ رأيت رجلاً جُنَّ قبل شهر رمضان فلم يزل مجنوناً حتى

(١) قال السرخسي: وهما فصلان أحدهما (إذا أصبح ناوياً للصوم ثم نوى الفطر لا يبطل به صومه) عندنا للأحديث الذي روينا الفطر مما يدخل وبنيته ما وصل شيء إلى باطنه، ثم هذا حديث النفس، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم يعملوا أو تكلموا»، وكما أن الخروج من سائر العبادات لا يكون بمجرد النية فكذلك من الصوم، وبالاتفاق اقتران النية بحالة الأداء ليس بشرط فإنه لو كان مغمى عليه في بعض اليوم بتأدى صومه ففي هذا الفصل إذا اُتِيَ بأن صومه لا يجوز فافطر لم يكن عليه كفارة، لشبهة اختلاف العلماء لأن على العامي أن يأخذ بقول المفتي، (وإن كان أصبح غير ناوياً للصوم ثم أكل فعلى قول أبي حنيفة لا كفارة عليه سواء أكل قبل الزوال أو بعده، وعلى قول أبي يوسف ومحمد أن أكل قبل الزوال فعليه الكفارة، وإن أكل بعد الزوال فلا كفارة عليه) لأن قبل الزوال حكم الإمساك موقوف على أن يصير صائماً بنيته فصار بأكله جانياً مغفوتاً للصوم، فأما بعد الزوال إمساكه غير موقوف على أن يصير صوماً بالنية فلم يكن في أكله جانياً على الصوم، وأبو حنيفة يقول: الكفارة تستدعي كمال الجنابة وذلك بهتك حرمة الصوم والشهر جميعاً، ولم يوجد منه هتك حرمة الصوم لأنه ما كان صائماً قبل أن ينوي فتجرد هتك حرمة الشهر عن حرمة الصوم وهو غير موجب للكفارة، كما لو تجرد هتك حرمة الصوم عن هتك حرمة الشهر بأن افطر في قضاء رمضان؛ وعلى قول زفر عليه الكفارة سواء أكل قبل الزوال أو بعده لأن عنده هو صائم وإن لم ينو - انتهى من شرح المختصر ج ٢ ص ٨٧ ملتقطاً مع التصرف.

ذهب شهر رمضان كله ثم أفاق هل عليه قضاؤه؟ قال: لا، لأنه كان مجنونا ولم يبق فيه. قلت: فإن أغمى عليه فكان كذلك حتى ذهب شهر رمضان؟ قال: عليه قضاؤه. قلت: من أين اختلفا؟ قال: المغمى عليه ليس عندنا بمنزلة المجنون المغلوب، إنما المغمى عليه بمنزلة المريض فعليه قضاء شهر رمضان؛ قال^٢: أ رأيت إن كان مريضا ليس بمغمى عليه ألم يكن عليه قضاء رمضان إذا لم يصمه؟ قلت: بلى. قال: فهذا وذاك سواء^٣.

قلت: أ رأيت المريض يمرض قبل دخول شهر رمضان فلا يزال مريضا حتى ينسلخ شهر رمضان ثم يموت؟ قال: ليس عليه من قضاء (١) لفظ «حتى» ساقط من ٥.

(٢) وفي ٥ «أغمى».

(٣) كذا في الأصل؛ وفي ٥، م «قلت» تصحيف.

(٤) (المغمى عليه في جميع الشهر إذا أفاق بعد مضيه فعليه القضاء) إلا على قول الحسن البصري فإنه يقول: سبب وجوب الأداء وهو شهود الشهر لم يتحقق في حقه لزوال عقله بالإغماء، وجوب القضاء ينبت عليه؛ ولنا إن الإغماء مرض وهو عذر في تأخير الصوم إلى زواله لا في إسقاطه، وهذا لأن الإغماء يضعف القوى ولا يزال الحجا؛ ألا ترى أنه لا يصير موليا عليه، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتلى بالإغماء في مرضه وكان معصوما عما يزيل العقل، قال الله تعالى «ما أنت بنعمت ربك بكاهن ولا مجنون» (فاذا كان مجنونا في جميع الشهر فلا قضاء عليه) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال «رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ» ومن كان مرفوعا عنه القلم لا يتوجه عليه الخطاب بأداء الصوم، والقضاء ينبت عليه؛ ثم المجنون يزيل عقله فلا يتحقق معه شهود الشهر وهو السبب الموجب للصوم =

شهر رمضان شيء لانه لم يصح ولم يبرأ حتى مات . قلت : فان صح شهرا فلم يقض شهر رمضان حتى مات ؟ قال : هذا عليه القضاء لانه مات و عليه قضاء شهر رمضان . قلت : فان صام عنه ابنه أيجزه ذلك ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : للآثر الذي جاء عن عبد الله بن عمر ' و عن إبراهيم النخعي ' أنها قالا : لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد .

= بخلاف الإغناء فانه يعجزه عن استعمال عقله ولا يزيهه ، فلذلك جعل شاهدا للشهر حكما و هو كابن السبيل تلزمه الزكاة لقيام ما كره و ان عجز من اثبات اليد عليه ، بخلاف من هلك ماله - اه ما قاله السرخسي مع اختصار و تغير راجع ج ٣ ص ٨٧ .

(١) رواه عبد الرزاق في كتاب الوصايا : أخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : لا يصليان احد عن أحد ولا يصومون أحد عن أحد . ولكن ان كنت فاعلا تصدقت عنه و اهديت - اه من نصب الراية ج ٢ ص ٦٣ ؛ (قال) وفي الإمام رواه أبو بكر بن الجهم في كتابه : أخبرنا أحمد بن الهيثم ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن ايوب عن نافع عن ابن عمر انه قال : لا يصومون احد عن احد ولا يحجن احد عن احد ، و لو كنت أنا لتصدقت و اعتقت و اهديت - انتهى . و هو في الموطأ بلاغ ، قال ابو مصعب : أخبرنا مالك انه بلغه ان عبد الله بن عمر قال - فذكره ؛ قال مالك : و لم اسمع عن احد من الصحابة و لا من التابعين رضى الله عنهم بالمدينة ان احدا منهم امر احدا يصوم عن احد ولا يصلي عن احد ، و إنما يفعل كل احد لنفسه ، و لا يعمل احد عن احد - اه ما في ج ٢ ص ٦٣ ؛ من نصب الراية . - وفي الباب عن ابن عباس و عائشة أخرج عنها الطحاوي في ج ٣ ص ١٤١ من مشكل الآثار بأسانيد في باب : مشكل ما روى عن رسول الله صلى الله عليه و سلم في الواجب فيمن مات و عليه صيام هل هو صيام او اطعام .

(٢) استنده الإمام محمد في آثاره : أخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : =

قلت: فان أوصى أبوه حين مات 'أ' أن يقضى' عنه كيف تأمر أن يصنع؟
قال: يُطعم عنه مكان كل يوم نصف صاع من حنطة'. قلت: فكم الصاع؟
قال: قفيز بالحجاجي' وهو ربع الهاشمي وهو ثمانية أرطال'.

قلت: أرايت إن صح بعد شهر رمضان عشرة أيام ثم مات

= لا يصلى احد عن احد ولا يصوم احد عن احد؛ قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضى الله عنه - راجع ج ١ ص ٤١٨ من جامع المسانيد. وأخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٧٥: حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال: لا يصوم احد عن احد ولا يصلى احد عن احد - اهـ. وأخرجه في ص ٢٨ أيضا عدد ١٣٦ منه: يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال: لا يصلى احد عن احد ولا يصوم احد عن احد - اهـ. (١-١) وفي هـ «أ يقضى» سقط عنه «أن».

(٢) وإنما يجب عليهم الإطعام من ثلثه إذا أوصى ولا يلزمهم إذا لم يوص عندنا وعلى قول الشافعي يلزمهم ذلك من جميع ماله أوصى أو لم يوص وهو نظير الخلاف في دين الزكاة؛ ثم الإطعام عندنا بقدر نصف صاع لكل مسكين وعنده بقدر المد، وأصل الخلاف في طعام الكفارة ونحن نقيسه على صدقة الفطر بعله أنه أوجب كفاية للسكين في يومه، وعلى هذا إذا مات وعليه صلوات يطعم عنه لكل صلاة نصف صاع من حنطة، وكان محمد بن مقاتل يقول أولا: يطعم عنه لصلوات كل يوم نصف صاع على قياس الصوم، ثم رجع فقال: كل صلاة فرض على حدة بمنزلة صوم يوم وهو الصحيح - انتهى ما قاله السرخسي راجع ج ٣ ص ٨٩ من شرحه.

(٣) وفي هـ «بالحجاج» تصحيح.

(٤) في المختصر وشرحه للسرخسي (والصاع قفيز بالحجاجي وهو ربع الهاشمي وهو ثمانية أرطال في قول أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف الأول =

ما عليه أترى عليه قضاء شهر رمضان ؟ قال : لا ، وإنما عليه قضاء العشرة الأيام التي صح فيها . قلت : فلمريض والمسافر في ذلك سواء ؟ قال : نعم . قلت : فإن لم يبرأ حتى مات فليس عليه القضاء ؟ قال : نعم ليس عليه في ذلك قضاء .

قلت : فالمسافر إذا أقام أياماً بعد شهر رمضان ثم مات فعليه

= ثم رجع فقال : خمسة ارطال وثلث رطل (ومن اصحابنا من وفق فقال : ثمانية ارطال بالعراقي كل رطل عشرون استاراً فذلك مائة وستون استاراً وخمسة ارطال وثلث رطل بالحجازي كل رطل ثلاثون استاراً فذلك مائة وستون ، وهذا ليس بقوى ، فقد نص في كتاب العشر والخراج عن أبي يوسف انه خمسة ارطال وثلث بالعراقي ، وهو قول الشافعي ، وإنما رجع أبو يوسف حين حج مع الرشيد فدخل المدينة وسألهم عن صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأثاه سبعون شيخاً منهم كل واحد منهم يحمل صاعاً تحت ثوبه فقال : ورثت هذا عن أبي عن آبائه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان كل ذلك خمسة ارطال وثلث رطل ، ولنا حديث أنس رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالماء رطلين ويفتسل بالصاع ثمانية ارطال ؛ وتوارث أهل المدينة ليس بقوى ، فقد قال مالك فقيهم : صاع أهل المدينة تحرى عبد الملك بن مروان على صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإذا آل الأمر إلى التحرى فتحرى عمر رضي الله عنه أولى بالمصير إليه ، والقفيز الحجازي صاع عمر رضي الله عنه حتى كان الحجاج يمين به على أهل العراق ويقول : ألم أخرج لكم صاع عمر رضي الله عنه ؟ قال إبراهيم النخعي : كان صاع عمر حجاجياً ؛ ثم قد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم صاعان مختلفان ، منها للنفقات ، ومنها للصداقات ، فما روى انه كان خمسة ارطال وثلث محمول على صاع النفقات - انتهى ما قاله ، راجع ج ٣ ص ٩٠ من شرحه .

(١) وفي « قام » .

بقدر ما أقام؟ قال: نعم، وهو بمنزلة المريض في ذلك.

قلت: أ رأيت الرجل يدخل شهر رمضان وهو صحيح ثم يمن ثم يفيق قبل رمضان عام مقبل؟ قال: يصوم هذا رمضان الذي دخل فيه، ثم يقضى ما بقى عليه من الأول. قلت: أ رأيت الذي يمن في شهر رمضان فلا يفيق حتى يمضي هذا رمضان الذي جن فيه ورمضان آخر؟ قال: عليه قضاء الأول. قلت: فمن أين اختلفا؟ قال: أستحسن إذا أوجب^١ عليه شيئاً منه أن يقضى كله، وهذا^٢ والثاني ليس عليه فيه شيء. قلت: فإن مكث عشرين سنة ثم أفاق في رمضان؟ قال: عليه أن يصوم ما بقى من هذا الشهر الذي أفاق فيه، وعليه قضاء^٣ ما مضى منه وقضاء الأول الذي كان مفيقاً فيه^٤ لمن.

٢٠

قلت: أ رأيت الرجل يسلم في النصف من شهر رمضان أو بعد ما يمضي منه أيام؟ قال: يصوم ما بقى منه، ولا قضاء عليه فيما مضى؛ محمد عن أبيه يوسف عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري أنه قال في الرجل يسلم في النصف من شهر رمضان: إنه يصوم بقيته، ولا قضاء عليه لما مضى منه^٥؛ وكذلك بلغنا عن إبراهيم النخعي^٦.

١٥

قلت: فإن أسلم غدوة في يوم من شهر رمضان قبل أن يطعم؟

(١) سقط لفظ « يفيق » من هـ.

(٢) وفي م « أوجب ».

(٣) قوله « وهذا » ساقط من ز.

(٤-٤) وفي هـ « ما فات فيه ».

(٥) من الحديث وتخريجه قبل ذلك ص ٢٢٩.

(٦) من الكلام على أثر إبراهيم ص ٢٣٠.

قال: يتم صوم ذلك اليوم، ولا قضاء عليه.

قلت: أرايت إن أسلم في بعض النهار أترى له أن يأكل بقية

يومه و يشرب؟ قال: لا. قلت: فإن فعل فعليه قضاء ذلك اليوم؟ قال: لا.

قلت: أرايت الرجل يفطر في شهر رمضان متعمدا ثم يمرض

ه في ذلك اليوم مرها لا يستطيع معه الصوم؟ قال: عليه قضاء ذلك

اليوم، ولا كفارة عليه. قلت: لم؟ قال: للمرض الذي أصابه.

قلت: أرايت إن سافر ولم يمرض ولم يكن من نيته السفر؟ قال:

عليه القضاء والكفارة لأن السفر من فعله فلا تبطل به الكفارة.

قلت: أرايت الرجل يصبح في شهر رمضان صائما ثم يسافر

١٠ وقد عزم على الصوم ثم يفطر في سفره ذلك هل عليه مع القضاء

كفارة؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: للشبهة التي دخلت لأنه إنما أفطر

وهو مسافر.

قلت: فإن كان مسافرا وقد عزم على الإفطار فقدم قبل نصف النهار

أو بعده فأكل أو شرب متعمدا لذلك هل عليه كفارة؟ قال: لا،

١٥ ولكن عليه القضاء.

قلت: فإن عزم على الصوم فلما قدم استفتى فأفتى أن صومه

لا يحزبه وأنه عاص فلما رأى ذلك أفطر؟ قال: عليه القضاء،

ولا كفارة عليه. قلت: لم؟ قال: للشبهة التي دخلت.

قلت: فإن كان صام في السفر أيجزبه؟ قال: نعم، وهو أفضل

٢٠ من أن يفطر، وإنما الإفطار رخصة.

(١) وفي «أما».

قلت : أ رأيت رجلا أكل ناسيا في رمضان ثم أكل بعد ذلك متعمدا وظن أن ذلك قد أفسد عليه صومه ؟ قال : عليه القضاء ، وليست عليه الكفارة .

قلت : أفكره للرجل أن يقضى شهر رمضان في أيام العشر ؟ قال : لا .

قلت : أ رأيت الغلام يحتمل في النصف من شهر رمضان ثم يفطر بعد ذلك متعمدا ؟ قال : عليه القضاء والكفارة فيما أفطر بعد احتلامه في غير اليوم الذي احتلم فيه . قلت : وكذلك الجارية إذا أفطرت بعد ما حاضت ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الصائم أ تكره له أن يقبل وهو صائم ؟ قال : إن كان يملك نفسه فلا بأس بذلك ؛ قال : بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقبل وهو صائم ؛ قال محمد : أخبرنا بذلك أبو حنيفة^٢ .

(١) لفظ « قد » ساقط من ز .

(٢) يريد به تسعة أيام من أول ذى الحجة ، وهو قول عمر رضي الله عنه ، وكان على رضي الله عنه يقول : لا يجوز ، لحديث روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن قضاء رمضان في أيام العشر ، ونحن أخذنا بقول عمر رضي الله عنه لأن الصوم في هذه الأيام مندوب إليه ، وهو قياس صوم عاشوراء وصوم شعبان ، وقضاء رمضان في هذه الأوقات يجوز ؛ وقال صلى الله عليه وسلم « افضل الصيام بعد رمضان عشر ذى الحجة » وتأويل النهي في حق من يعتاد صوم هذه الأيام تطوعا انه لا ينبغي له ان يترك عادته ، ويؤدى ما عليه من القضاء في هذه الأيام - انتهى ما قاله السرخسي في شرحه ج ٣ ص ٩٦ .

(٣) رواه عنه في آثاره بسنده ص ٥٢ : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم =

= أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم؛ أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا زياد بن علاقة عن عمرو بن ميمون عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم؛ أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا رجل عن عامر الشعبي عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصيب من وجهها وهو صائم. قال محمد: لا ترى بذلك بأسا إن ملك الرجل نفسه عن غير ذلك - أى الإنزال ؛ وهو قول أبي حنيفة . وأخرج في موطئه عن مالك : حدثنا زيد ابن اسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قبل امرأته وهو صائم فوجد من ذلك وجدا شديدا فأرسل امرأته تسأل له عن ذلك فدخلت على أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرتها أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم فرجعت إليه فأخبرته بذلك فزاده ذلك شرا فقال : أنا لست بمثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء ، فرجعت المرأة إلى أم سلمة فوجدت عندها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله : ما بال هذه المرأة ؟ فأخبرته أم سلمة فقال : ألا أخبرتها أنى أفعل ذلك ؟ قالت : قد أخبرتها؛ فذهبت إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شرا وقال : أنه لست بمثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء ؛ فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : والله أنى لأتقاكم الله وأعلمكم بمحدوده ! أخبرنا مالك أخبرنا أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله أن عائشة ابنة طلحة أخبرته أنها كانت عند عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فدخل عليها زوجها هناك وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر فقالت له عائشة : ما يمنعك أن تدنو إلى أهلِكَ تقبلها وتلاعبها ؟ قال : أقبلي وأنا صائم ، قالت : نعم ؛ قال محمد : لا بأس بالقبلة للصائم إذا ملك نفسه عن الجماع . فإن خاف أن لا يملك نفسه فالكف أفضل وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامّة قبلنا - اهـ ص ١٨٠ . وأخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١٧٧ من آثاره : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن زياد بن علاقة عن عمرو بن ميمون عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم ؛ قال : حدثنا يوسف عن أبيه عن =

قلت : أ رأيت الرجل يتمضمض في شهر رمضان فيسبقه الماء
'فيدخل حلقه' وهو ناس لصومه ؟ قال : يمضي في صومه ذلك ولا يفطر ،
ولا قضاء عليه . قلت : فإن كان ذاكرا لصومه ؟ قال : عليه القضاء ،
ولا كفارة عليه ؛ قال : أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم
بذلك . قلت : فلم ألقيت عنه الكفارة ؟ قال : لأنه لم يدخله ٥

= أبي حنيفة عن الهيثم عن عامر عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصيب من وجهها وهو صائم . وأخرج
الحديث الأول الحارثي وابن المظفر وابن خسرو والإمام محمد في مسنده ،
وأخرج الثاني الحارثي وطاحنة بن محمد وابن المظفر وابن خسرو والإمام محمد
في مسنده - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٤٩١ - ٤٩٣ ؛ وأخرجه الحافظ أبو نعيم
في مسنده من طريق الإمام زفر والجماني والإمام محمد والقاسم بن زكريا ؛ وأخرجه
الطبراني في معجمه الصغير من طريق الإمام زفر عنه بسنده المارثم قال : لم يروه
عن الهيثم إلا أبو حنيفة - ٨ ص ٣٣ . قلت : حديث القيلة معروف مخرج في
الصحيح والسنن .

- (١-١) كذا في ٥ ، وفي بقية الأصول « فیدخل الماء حلقه »
(٢) أخرجه الإمام محمد في ص ٥٢ من آثاره : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم
انه قال في الرجل يتمضمض ويستنشق وهو صائم فيسبقه الماء فیدخل حلقه قال :
يتم صومه ثم يقضى يوما مكانه ؛ قال محمد : وبه نأخذ ان كان ذاكرا للصومه ،
فاذا كان ناسيا لصومه فلا قضاء عليه ، وهو قول أبي حنيفة - ٨ . وأخرجه الإمام
أبو يوسف في ص ١٨٠ من آثاره : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد
عن إبراهيم انه قال : اذا تمضمض الصائم ودخل حلقه من ذلك الماء وهو ذاكر
لصومه اتم صومه وعليه يوم مكانه ، وان دخل الماء حلقه وهو ناس لصومه اتم
صومه وليس عليه قضاء - ٨ .
(٣) وفي ٥ « لم يدخل » .

جوفه على وجه الإفطار فلذلك أقيت عنه الكفارة .

قلت : أ رأيت الصائم يذوق الشيء بلسانه ولا يدخله حلقه ؟ قال :

لا يفطره ذلك ، و صومه تام . قلت : أفكره له أن يعرض نفسه لشيء من هذا ؟ قال : نعم .

٥ . قلت : أ رأيت الصائم ينظر إلى امرأة حتى يمتنى أ ترى عليه القضاء ؟

قال : لا ، لأنه لم يصنع شيئاً . قلت : فان لمس أو قبل حتى يمتنى ؟ قال :

يتم صومه ذلك اليوم ، وعليه القضاء ، وليست عليه كفارة ، ولا يكون على المرأة قضاء إلا أن يكون منها مثل ما كان من الرجل . قلت : فان لمس حتى يمتنى ؟ قال : لا قضاء عليه ولا كفارة لأن المني ليس بشيء .

١٠ . قلت : أ رأيت الصائم يحتجم ؟ قال : نعم ، لا يضره ذلك .

قلت : أفكره له أن يحتجم ؟ قال : إن خاف أن يضعفه فأحب إلى أن

لا يفعل ؛ قال : بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن

يحتجم الصائم ، ثم إنه رخص فيه بعد ذلك واحتجم وهو صائم محرم .

(١) وفي ٥ « يعرض » تصحيف .

(٢) (ويكره له أن يعرض نفسه لشيء من هذا) لأنه لا يأمن أن يدخل حلقه

بعد ما ادخله فيه فيحوم حول الحمى ؛ قال صلى الله عليه وسلم : فمن رتع حول

الحمى يوشك أن يقع فيه - اه ما قاله السرخسي في ج ٢ ص ٩٣ من شرح المختصر .

(٣) لفظ « الصائم » ساقط من ٥ .

(٤) وفي ٥ « ولا يضره » .

(٥) وفي م « أفكره » .

(٦) مر الحديث في ابتداء كتاب الصوم ، ومر تخريججه في ص ١٩٣ فراجع .

قلت: أ رأيت الصائم يدخل الذباب جوفه أو الشيء من الطعام يكون بين أسنانه فيدخل جوفه هل يفطره ذلك وقد دخل جوفه وهو ذاكر لصومه وهو كاره؟ قال: لا يفطره ذلك وهو على صومه، لأنه ليس بطعام، ولأنه مغلوب.

(١) وهذا استحسان، وكانت ينبغي في القياس أن يفسد صومه لأنه ليس فيه أكثر من أنه غير مغذو (و) أنه لا صنع له فيه فكان نظير التراب يهال في حلقه، وفي الاستحسان لا يضره هذا لأنه لا استطاع الامتناع منه فإن الصائم لا يجد بدا من أن يفتح فمه فيتحدث مع الناس، وما لا يمكن التحرز عنه فهو عفو، ولأنه لما لا يتغذى به فلا ينعدم به معنى الإمساك، وهو نظير الدخان والغبار يدخل حلقه، قال أبو يوسف: وقد يدخل في هذا الاستحسان بصفة القياس فإنه لو كان الذباب في حلقه ثم طار لم يضره، ولو كان هذا مفسدا للصوم لكان بوصوله إلى باطنه يفسد صومه وإن خرج بعد ذلك، وإن نزل في حلقه ثلج أو مطر فقد اختلف مشايخنا فيه والصحيح أنه يفطره لأن هذا مما استطاع الامتناع منه بأن يكون تحت السقف ولأن هذا ما يتغذى به - انتهى ما قاله السرخسي في شرحه ج ٣ ص ٩٣.

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: قال (و) إن كان بين أسنانه شيء فدخل جوفه لم يفطر (لأن هذا لا استطاع منه، فإن تسحر بالسويق فلا بد من أن يبقى بين أسنانه شيء فإذا أصبح يدخل في حلقه مع ريقه، ثم ما يبقى بين الأسنان تبع لريقه فكما أنه إذا ابتلع ريقه لم يضره فكذلك ما هو تبع، وهذا إذا كان صغيرا يبقى بين الأسنان عادة، وهو بخلاف ما إذا دخل ذلك القدر في فمه لأن ذلك مما استطاع الامتناع منه، فإن كان بحيث لا يبقى بين الأسنان عادة =

قلت: أ رأيت الرجل يجعل على نفسه أن يصوم شهرا أ يصومه متتابعا أو متفرقا؟ قال: إن كان نوى شهرا بغير عينه فرق ذلك إن شاء.

قلت: أ رأيت إن قال «لله على أن أصوم شعبان» فلم يفعل أ ترى عليه قضاءه؟ قال: نعم. قلت: فهل ترى عليه كفارة يمين؟ قال: إن كان أراد يمينا فعليه كفارة يمين مع القضاء، و يقضيه متفرقا إن شاء، وإن كان لم يرد يمينا فليس عليه كفارة.

قلت: أ رأيت إن قال «لله على أن أصوم شعبان» فأفطر يوما أ يقضى شعبان كله لأنه لم يتابع بين صومه؟ قال: لا، ولكنه يقضى يوما مكان يومه، لأنه لا يستطيع أن يصوم شعبان بعد ما قد مضى. قلت: فعليه القضاء لذلك اليوم وكفارة يمين إن كان أراد يمينا؟ قال: نعم. قلت: فإن كان قال «لله على أن أصوم شهرا متتابعا» بغير عينه فأفطر يوما منه؟ قال: عليه أن يستقبل صوم الشهر من أوله إذا لم يكن

= يفسد صومه لأن هذا لا تكثر فيه البلوى والتحرز عنه ممكن، وقد روا ذلك بالحمصة فإن كان دونها لم يفسد به الصوم، وقد روى بالحمصة إذا ادخله في حلقه فسد صومه وعليه القضاء، ولا كفارة لأنه ليس فيه أكثر من أنه طعام متغير فهو كاللحم المتين؛ ولأبي يوسف أن هذا من جنس ما لا يتفدى به والطباع تعافه فهو نظير التراب؛ ثم للفم حكم الباطن من وجه وحكم الظاهر من وجه، والكفارة تسقط بالاشبهة فهذا إسقاطنا عنه الكفارة - ج ٣ ص ٩٣.

(١) وفي «فان» .

(٢) سقط لفظ «قال» من هـ.

نوى شهرا بعينه ، لأنه جعل لله عليه صوم شهر متابعا ولم ينو شهرا بعينه ، فاذا أفطر يوما ولم يتابع استقبال الصوم ، وإن نوى شهرا بعينه فجعل لله عليه^٢ أن يصومه متابعا فأفطر فيه يوما صام يوما مكان يومه ، وعليه أن يكفر يمينه إن كان أراد اليمين أو نواها ، وإن لم يكن أراد اليمين فلا كفارة عليه وعليه أن يقضى ما أفطر .^٥

قلت : أ رأيت الرجل يجعل لله عليه أن يصوم سنة بعينها وهو يفطر يوم النحر ويوم الفطر وأيام التشريق فصام السنة إلا هذه الأيام لأنها ليست بأيام صوم ؟ قال : عليه قضاء هذه الأيام وكفارة يمين إن كان أراد اليمين .

قلت : أ رأيت المرأة إذا جعلت لله عليها صوم تلك السنة^٢ وهي ١٠ من تحيض^٢ أتقضى مكان أيام حيضها التي حاضت فيها ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت الرجل يجعل لله عليه أن يصوم كل خميس يأتي عليه فيفطر خميسا واحدا ؟ قال : عليه قضاؤه وكفارة يمين إن كان أراد يميناً . قلت : فإن أفطر خميسا آخر هل عليه في هذه اليمين الأخرى حنث ؟ قال : لا ، لأنه قد حنث فيها مرة وكفر فيها يمينه فلا يحنث^{١٥} فيها ثانية .

(١) وفي « فان » .

(٢) لفظ « عليه » ساقط من .

(٣-٣) وفي « وهي تحيض » .

(٤) وفي « حيث » تصحيف .

قلت: أ رأيت الرجل يجعل لله عليه إن قدم فلان أن يصوم

ذلك اليوم الذى يقدم فيه أبدا فقدم فلان ليلا؟ قال: ليس عليه شيء.

لأن فلانا لم يقدم نهارا كما قال. قلت: فان قدم فلان فى يوم قد أكل

فيه الرجل؟ قال: عليه أن يصوم ذلك اليوم فيما يستقبل كما جعل الله

على نفسه. وأما اليوم الذى أكل فيه فليس عليه شيء لأنه أفطر قبل

قدم فلان. قلت: وكذلك لو قدم فلان بعد الظهر ولم يطعم الرجل

شيئا فى ذلك اليوم وهو ينوى الإفطار؟ قال: نعم. قلت: فلو قدم

فلان قبل أن ينتصف النهار ولم يأكل الرجل شيئا وهو ينوى الإفطار؟

قال: أما هذا فيصوم هذا اليوم، ويصومه فيما يستقبل أبدا.

قلت: أ رأيت الرجل يقول «لله على أن أصوم غدا» فيكون

غدا الأضحي فلم يصمه أ يكون عليه قضاؤ ذلك اليوم؟ قال: نعم،

وعليه كفارة يمين إن كان أراد يمينا. قلت: لِمَ أوجبت عليه قضاءه؟

قال: لأن هذا يوم جعله الله عليه.

قلت: أ رأيت الرجل يصبح صائما يوم النحر متعمدا لذلك؟

قال: ليس عليه قضاؤه^١ إن أفطره. وقال أبو يوسف: عليه القضاء؛

وهو مثل قوله «لله على». وقال أبو حنيفة: هو مختلف - وهذا فى

(١) وفى «قضاء».

(٢) الواو ساقط من الأصول ولا بد منه فزيد من الجامع الصغير - راجع

ص ٢٩ منه.

(٣) كذا فى الأصول، والصواب «قول أبي حنيفة» مبتدأ وقوله «هو

مختلف» خبره.

الجامع الصغير و'الكتاب الذي يسمى ، الهاروني' . .

قلت : أ رأيت المرأة تقول « الله على أن أصوم يوم حيضى ،
أجعل » عليها 'مكانه يوما' ؟ قال : لا ، ولا يكون عليها شيء ،
وهذا مثل الرجل يصبح في يوم قد أكل فيه ثم قال « الله على أن
أصوم هذا اليوم ، فليس عليه قضاؤه ، وهذا مثل امرأة حائض ه
قالت « الله على أن أصوم هذا اليوم ، وهى حائض وليس عليها قضاؤه ،
وهذا » وذاك سواء فى القياس .

قلت : أ رأيت الصائم يكتحل بالإمّمد والذرور والصر وغيره ؟

(١) الواو ساقط من الأصول ، والصواب اثباته .

(٢) كذا فى الأصول ، والصواب « الهارونيات » أى المسائل التى املاها الإمام
محمد على تلميذه الهاروني فسميت « الهارونيات » . قلت : مسألة الجامع الصغير
والهارونيات ليست من كتاب الأصل وإنما زادها بعض الفقهاء من رواة
كتاب الأصل ولهذا لم يذكره فى المختصر ، وكان ينبغى للسرخسى ان ينبه على
هذا ولم يفعل .

(٣) وفى هـ « أيجعل » ولم ينقط اللفظ فى م .

(٤-٥) وفى هـ « يوما مكانه » .

(هـ-٥) من قوله « مثل امرأة ... » ساقط من هـ .

(٦) وفى هـ « الزرود » تصحيف ، وفى جمع بحار الأنوار « وفيه : تكتحل
الحدة بالذرور ، هو بالفتح ما يذرف فى العين من الدواء اليابس ، من : ذروت
عينه ، إذا داويتها به - اهـ ج ١ ص ٤٣٦ . قلت : وأخرج ابن أبى شيبة عن
عبد الرحيم بن سليمان عن أبى سفيان عن الحسن انه كان لا يرى بأسا ان يذرف
الصائم عينيه بالذرور ؛ وروى عن يزيد بن هارون عن هشام عن الحسن قال :
لا بأس بالذرور للصائم - اهـ ص ١١٨٨ (فى الذرور للصائم) .

قال: نعم، لا يضره ذلك شيئا. قلت: فإن وجد طعمه في حلقه؟
قال: وإن وجد طعمه في حلقه، فأنما طعمه مثل الدواء يذوقه فيدخل
جوفه طعمه، ومثل الدهن يدهن به شاربته، ومثل الدخان ومثل الغبار
يدخل طعمه في حلقه.

٥ ولو طعن الصائم برمح حتى يصل الرمح إلى جوفه لم يكن عليه القضاء
ولا الكفارة.

وإذا أكره الصائم حتى صب الماء في حلقه والشراب فعليه القضاء،
ولا كفارة عليه.

وإذا كانت بالرجل جراحة جافة فداواها بزيت أو بسمن فخلص
١٠ ذلك إلى جوفه فعليه القضاء، ولا كفارة عليه.

ولو داواها بدواء يابس لم يكن عليه القضاء في قول أبي حنيفة،
وقال أبو يوسف ومحمد: لا قضاء عليه ولا كفارة في الدواء الرطب
واليابس جميعا.

فإذا صب في جوف النائم ماء أو شراب وهو صائم فعليه القضاء،
١٥ ولا كفارة عليه، وكذلك المرأة بمنزلة الرجل في ذلك.

قلت: أرايت الرجل يستاك بالسواك الرطب أو يبله بالماء وهو
صائم؟ قال: لا بأس بذلك أن يستاك أول النهار أو آخره؛ قال:
بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يستاك وهو صائم.

(١-١) من قوله «وإذا كانت بالرجل...» مناقض من هـ.

(٢) اسنده أبو دارد والترمذي عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة =

قلت: أ رأيت المرأة الحامل والمرضع التي تخاف على الصبي أو الحامل تخاف على نفسها؟ قال: يفطران ويقضيان يوما مكان كل يوم، ولا كفارة عليهما. قلت: فالشيخ الكبير الذي لا يطيق الصوم؟ قال: يفطر ويطعم لكل يوم نصف صاع من حنطة، ولا شيء عليه غير ذلك. قلت: أ رأيت الصائم يأكل الطين أو الجص أو دخل جوفه؟ حصة؟ قال: ليس عليه شيء، وصومه تام، ولا يفطره ذلك إذا كان ناسيا، وإن كان ذا كرا فعليه القضاء، ولا كفارة عليه لأنه ليس بطعام. قلت: فالصائم يعض العلك؟ قال: أكره له ذلك، ولا يفطره. قلت: فالمرأة تمضغ لصددها خبزا أو طعاما؟ قال: إن لم تجعد من ذلك بدا فلا بأس به؛

١٠

= عن أبيه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم ما لا اعد ولا احصى، قال الترمذي: حديث حسن؛ ورواه أحمد وإسحاق بن راهويه وأبو يعلى الوصلى والبزار في مسانيدهم والطبراني في معجمه والدارقطني في سننه - راجع ج ٢ ص ٤٥٩ من نصب الراية. قلت: ورواه ابن أبي شيبة. (١) وفي «و».

(٢) قلت: قال السرخسي: ومراده طين الأرض، فأما إذا أكل الطين الأرمني تلزمه الكفارة - رواه ابن رستم عن محمد؛ لأن هذا مما يتداوى به فانه والغاريقون سواء، قال ابن رستم: قلت لمحمد: فإن أكل من هذا الطين الذي يقلى ويؤكل؟ قال: لا أدري ما هذا، والصحيح انه تلزمه الكفارة لأنه يؤكل تفكهها ويؤكل على سبيل التدادوى فقد ينفع المرطوب - اه ما قاله في ج ٣ ص ١٠٠ من شرح المختصر.

(٣) لفظ «الملك» ساقط من هـ.

أخبرنا محمد عن أبي يوسف عن الحسن بن عمار عن الحكم عن إبراهيم بذلك .

باب صدقة الفطر

أخبرنا محمد عن أبي يوسف عن الحسن بن عمار عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن صغير العدوي قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : أدوا عن كل حرّ و عبد صغير أو كبير نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير .

محمد بن الحسن عن أبي معشر عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله

(١) قلت : رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ص ١١٨٨ عن ابن فضيل عن مغيرة عن إبراهيم قال : لا بأس أن تمضغ المرأة لصبيها وهي صائمة ما لم يدخل حلقها ؛ و روى عن وكيع عن شريك عن سليمان عن عكرمة قال : لا بأس أن تمضغ المرأة لصبيها وهي صائمة - اهـ (في الصائمة تمضغ لصبيها) . قلت : وفي المختصر و شرحه للسرخسي : (ولا بأس بأن تمضغ المرأة لصبيها طعاما إذا لم تجد منه بدا) فأما إذا كانت تجد في ذلك بدا يكره لها ذلك لأنها لا تأمن أن يدخل شيء منه حلقها فكانت معرضة صومها للفساد وذلك مكروه عند عدم الحاجة ، قال صلى الله عليه وسلم : من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه ؛ و الله تعالى أعلم بالصواب - اهـ ج ٣ ص ١٠٠ .

(٢) كذا في الأصول ، سقط قوله « عن ابنه » منها لأن الحديث يرويه ثعلبة ابن صغير أو أبي صغير يروى عنه ابنه عبد الله .

(٣) والحديث هذا ذكر طرقة و اختلاف الفاظ متنه الزيلعي في ج ٢ ص ٤٠٦ من نصب الراية ، راجعه ان شئت ان تقف على تفصيل تخريجيه و محرجيه .

(٤) كذا في م ، وفي بقية الأصول « ان » مكان « عن » .

صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمرهم أن يؤدوا صدقة الفطر قبل أن يخرجوا إلى المصلى وقال: أغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم .

(١) قال الزيلعي في ج ٢ ص ٣١ من نصب الراية: رواه الحاكم في علوم الحديث فقال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن الجهم السهمري ثنا نصر بن حماد ثنا أبو معشر عن نافع عن ابن عمر قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نخرج صدقة الفطر عن كل صغير وكبير حر أو عبد صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو صاعا من شعير أو صاعا من قح ، وكان يأمرنا أن نخرجها قبل الصلاة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسمها قبل أن ينصرف إلى المصلى ويقول: أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم؛ وأخرجه الدارقطني عن أبي معشر عن نافع عن ابن عمر قال: فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر وقال: أغنوهم في هذا اليوم؛ ورواه ابن عدي في الكامل وأعله بأبي معشر نجيح - الخ . قلت: وأخرج البخاري في باب الصدقة قبل العيد من صحیحه ص ٢٠٤: حدثنا آدم قال حدثنا حفص بن ميسرة قال حدثني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر قبل خروج الناس إلى الصلاة - ٥١ . وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عن أبي خيثمة عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر، وعن محمد بن رافع عن ابن أبي فديك عن الضحاك عن نافع عن ابن عمر نحوه - راجع ج ١ ص ٣١٨ منه . وفي الباب عن ابن عباس وأبي سعيد أيضا - راجع نصب الراية ج ٢ ص ٤٣٢ . قلت: وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن هبيرة عن وكيع عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإخراج زكاة الفطر قبل الصلاة؛ حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يخرجها قبل الصلاة؛ وروى عن ابن نمير عن هبادة بن عمر عن نافع عن ابن عمر، وعن الحجاج عن نافع عن ابن عمر مثله؛ وعن عبد الرحيم بن سليمان عن حجاج عن عطاء عن ابن

قلت: أ رأيت المملوك من يؤدي عنه صدقة الفطر؟ قال: مولاه . قلت: فهل يسهه أن لا يؤدي عنه صدقة الفطر؟ قال: لا .

قلت: أ رأيت الرجل يكون له المملوكون يؤدي عن كل إنسان منهم نصف صاع من حنطة؟ قال: نعم . قلت: وإن كانوا صفارا أو كبارا؟ قال: نعم .

قلت: فهل يؤدي الرجل عن أم ولده صدقة الفطر؟ قال: نعم^١، وكذلك المدبر . قلت^٢: فهل عليه أن يؤدي عن مكاتبه صدقة الفطر؟ قال: لا . قلت: فهل يؤدي المكاتب عن نفسه؟ قال: لا .

١٠ قلت: أ رأيت عبدا قد أعتق نصفه وهو يسعى في نصف قيمته هل يجب على مولاه أن يؤدي عنه صدقة الفطر؟ قال: لا . قلت: فهل يجب على العبد أن يؤدي عن نفسه؟ قال: لا، في قول أبي حنيفة وهو عنده بمنزلة المكاتب، وقال أبو يوسف ومحمد: على العبد أن يؤدي عن نفسه، وهو بمنزلة الحر، إذا أعتق بعضه فقد عتق كله .

= عباس قال: من السنة أن تخرج صدقة الفطر قبل الصلاة؛ وعن أبي الأحوص عن مغيرة عن أبي معشر عن إبراهيم أنه كان يحب أن يخرج زكاة الفطر قبل أن يخرج إلى الجبابة - ١١ ج ٢ ص ٣٨ .
(١) وفي ٥ « يكونون » .

(٢-٢) من قوله « قلت وإن كانوا... » السؤالان ساقطان من ع .
(٣) وفي ٥، م « قال » مكان « قلت » تصحيف والصواب ما في ع، ز .
(٤-٤) وفي ٥ « عبدا عتق » .

قلت: أفرأيت الرجل يكون له المملوكون^١ يهود أو نصارى أو مجوس أو إماء هل يجب عليه فيهم صدقة الفطر؟ قال: نعم. قلت: لم^٢ وهم كفار؟ قال^٣: لأن ذلك إنما يجب على المولى أن يؤدي عنهم وليس عليهم شيء؛

أخبرنا محمد عن أبي يوسف عن عبيدة عن إبراهيم أنه قال: إذا كان للرجل عبد نصراني أنه يؤدي عنه صدقة الفطر^٤.

قلت: أ رأيت الرجل يكون له العبد وهو مجنون مغلوب لا يفقه ولا يعقل أ يجب على مولاه فيه صدقة الفطر؟ قال: نعم، وكذلك الأمة.

قلت: أ رأيت الرجل يدخل أرض الحرب فيشتري رقيقا من

من رقيقهم فيخرجهم إلى دار الإسلام هل يجب عليه فيهم صدقة الفطر ١٠ وهم كفار؟ قال: نعم. قلت: فأولادهم بمنزلتهم؟ قال: نعم^٥.

قلت: فالرجل تكون له أم ولد نصرانية أو يهودية أو مدبرة

(١) وفي «المملوك» وفي «المملوكين».

(٢) وفي «ولم».

(٣) لفظ «قال» ساقط من ع، ولا يد منه.

(٤) وفي «ان».

(٥) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن اسمعيل بن عياش عن عمرو بن مهاجر عن عمر بن عبد العزيز قال سمعته يقول: يؤدي الرجل المسلم عن مملوكه النصراني صدقة الفطر؛ وقال: حدثنا ابن عياش عن عبيدة عن إبراهيم قال مثل قول عمر ابن عبد العزيز - اه ج ٢ ص ٣٨.

(٦) وفي «عليهم» تصحيف.

(٧) من قوله «قلت فأولادهم...» السؤال والجواب ساقط من م.

يهودية أو نصرانية هل يجب عليه فيهم صدقة الفطر؟ قال: نعم .
 قلت: أ رأيت رجلا له أولاد كبار رجال هل يجب عليه فيهم
 صدقة؟ قال: لا، ولكن يجب عليهم أن يؤدوا عن أنفسهم . قلت:
 فان كان ولده محتاجا وهو في عياله هل يجب عليه أن يؤدى عنه؟
 قال: لا^١. قلت: فان كان ولده صغيرا هل يجب عليه أن يؤدى عنه؟
 قال: نعم^٢. قلت: أ رأيت^٣ إن كان لولده الصغير مال فأدى أبوه عنه
 من ذلك المال أ يضمن له شيئا؟ قال: لا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف،
 وقال محمد: لا يؤدى عنه من ماله شيئا، فان أدى فهو ضامن، وإنما عليه
 أن يؤدى عنه من مال الأب .

١٠ قلت: أفكره^٤ أن يؤدى الرجل صدقة الفطر عن ولده من مال
 ولده وهو صغير في عياله ولا يؤدى من ماله؟ قال: لا أكره له ذلك
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . قلت: فان لم يكن للابن مال

(١) وفي المختصر وشرحه للشرحسى ج ٣ ص ١٠٥: (وليس على الرجل ان
 يؤدى عن اولاده الكبار) وقال الشافعى: ان كانوا زمنى معسرين فعليه
 الأداء عنهم، وان كانوا اصحاء معسرين في عياله فله فيه وجهان؛ واستدل
 بقوله صلى الله عليه وسلم «ادوا عن تمونون» هو يمون ولده الزمنى والعسر،
 واصحابنا قالوا بان السبب رأس يمونه بولايته عليه ليكون في معنى رأسه
 ولا ولاية له على اولاده الزمنى اذا كانوا كبارا، وبدون تقرر السبب
 لا يثبت الوجوب - هـ.

(٢) من قوله «قلت فان» ساقط من م .

(٣) لفظ «أ رأيت» ساقط من هـ .

(٤) وفي م «أفكره» .

- أ يؤدي الأب عنه من ماله ؟ قال : نعم .
- قلت : فهل يجب على الرجل أن يؤدي عن امرأته وأخيه وأخته أو عن ابنة ابنه أو ابن عمه أو ابن عمته أو عن خاله أو عن خالته أو عن ذي رحم محرم منه وهم صغار أو كبار في عياله ؟ قال : لا . قلت : وكذلك لا يؤدي عن أبويه وجده وجدته ؟ قال : نعم .
- قلت : أ رأيت الرجل يكون محتاجا تحل له الصدقة هل يجب عليه صدقة الفطر وعلى عياله ؟ قال : لا .
- قلت : أ رأيت الرجل يكون له الولد الصغير ولولده مملوك أ يجب على أبيه أن يؤدي عن ممالك ابنه ؟ قال : لا . قلت : فيعطى عن ولده ولا يعطى عن رقيق ولده ؟ قال : نعم .

- قلت : أ رأيت * إن كان لابن مال له أن يؤدي عنه وعن
- (١) قال السرخسي : فإن أدى الزوج عن زوجته بأمرها جاز ، وإن أدى عنها بغير أمرها لم يجز في القياس ، كما لو أدى عن اجنبي ، ويجوز استحسانا في رواية عن أبي يوسف لأن العادة أن الزوج هو الذي يؤدي فكان الأمر منها ثابتا باعتبار العادة فيكون كالثابت بالنص - اهـ ج ٣ ص ١٠٥ .
- (٢) وفي م « أو » مكان « و » .

- (٣) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (وليس على الرجل أن يؤدي عن أبويه ولا عن أحد من قرابته وإن كانوا في عياله) لأنه لا ولاية له عليهم ولأنه متبرع في الإنفاق عليهم فهو كمن تبرع بالإتفاق على الغير فلا يجب عليه الصدقة عنهم باعتباره - اهـ ج ٣ ص ١٠٥ .

- (٤) وفي ه « أبيه » تصحيف .
- (٥) لفظ « أ رأيت » ساقط من ه .
- (٦) وفي ه « لأبيه » تصحيف .

ولده وعن رقيق ولده من مال ابنه؟ قال: نعم، في قول أبي حنيفة وأبي يوسف. قلت: فإن كان له أخ صغير في عياله وله مال؟ أيجب أن يؤدي عنه؟ صدقة الفطر؟ قال: لا.

قلت: أرايت الوصي هل يجب عليه أن يؤدي عن اليتيم صدقة الفطر من مال اليتيم؟ قال: نعم.

قلت: فهل يعطى عن مملوكه صدقة الفطر؟ قال: نعم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: لا يؤدي عنهم شيئاً.

قلت: أرايت رجلين بينهما عييد وإماء هل يجب عليهما فيهم صدقة الفطر قال: لا، لأنه ليس لواحد منهما عبد تام فلا يجب على الرجل في نصف عبد صدقة الفطر.

قلت: أرايت صدقة الفطر دفعها قبل الصلاة أحب إليك أم بعدها؟ قال: أن يدفعها قبل الصلاة أحب إليّ.

قلت: أرايت الرجل أيستحب له أن يأكل شيئاً قبل الخروج إلى المصلى يوم الفطر؟ قال: نعم.

قلت: أرايت الرجل يجب عليه صدقة الفطر وهو من أهل

(١) وفي «أبيه» تصحيف.

(٢-٢) وفي ع «أوجب عنه أن يؤدي».

(٣) وفي م «لا يجب».

(٤) وفي «عنه» والصواب «عنهم» بالجمع أي عنه وعن ماله.

(٥) من قوله «قال...» ساقط من.

خراسان وهو بالكوفة يبعث بها إلى خراسان هل يحزى عنه؟ قال: نعم، وقد أساء حيث بعث بها إلى إخراسان وهو مقيم بالكوفة وإنما ينبغي له أن يدفعها حيث يجب^١ عليه. قلت: فإن ضاعت^٢ حيث بعث^٣ بها ولم تصل إلى من بعث بها إليه هل يحزى ذلك؟ قال: لا، وعليه صدقة الفطر ثانية يؤديها حيث وجبت عليه^٤ لأنها بمنزلة الدين، وكل رقيق^٥ للتجارة فليس عليه صدقة الفطر، وإنما صدقة الفطر على ما كان لغير التجارة منهم وفيما كان للغلة والخدمة.

قلت: أرايت الرجل يجب عليه صدقة في نفسه وعياله فيعطيها مسكينا واحدا أ يحزى^٦ ذلك؟ قال: نعم، لأن هذا بمنزلة الزكاة أعطى مثل قيمته من الزكاة مسكينا واحدا أجزاء ذلك^٧.

قلت: أرايت الرجل يكون عنده ولد ابنه^٨ وهو صغير في عياله وأبوه حي أو ميت هل على جده أن يؤدي عنهم صدقة الفطر؟ قال: لا^٩.

(١) كذا في هـ، وفي ع «يجب».

(٢-٣) كذا في ز؛ وفي ع «حيث يبعث» وفي هـ، م «حين بعث».

(٣) سقط لفظ «عليه» من م.

(٤) وفي ز «أجزاء».

(٥) من قوله «قال نعم...» ساقط من ز.

(٦) وفي هـ «ابنة» والصواب «ابنه» كما هو في بقية الأصول.

(٧) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (ولا يؤدي الجدة عن نوافله الصغار =

قلت: أ رأيت المرأة لها زوج وولد وزوجها محتاج وهي تعول زوجها ولدها حل عليها أن تعطى عنهم صدقة الفطر؟ قال: لا .

قلت: أ رأيت الرجل يموت مماليكه يوم الفطر أيؤدي عنهم صدقة الفطر؟ قال: نعم، إذا انشق الفجر يوم الفطر فانه يؤدي عنهم ماتوا أو عاشوا سواء في القياس، وبه نأخذ .

= وان كانوا في عياله (وروى الحسن عن أبي حنيفة أن عليه الأداء عنهم بعد موت الأب ؛ وهذه أربع مسائل يخالف الجدل فيها الأب في ظاهر الرواية ولا يخالف في رواية الحسن ، أحدها : وجوب صدقة الفطر ، والثاني : التبعية في الإسلام ، والثالث : جر الولاء ، والرابع : الوصية لقراءة فلان ؛ وجه رواية الحسن ولاية الجدل عند عدم الأب ولاية متكاملة وهو يموتهم فيقرر السبب في حقه ؛ ووجه ظاهر الرواية ان ولاية الجدل منتقلة من الأب إليه فهو نظير ولاية الوصي ، وهذا لأن السبب إنما يتقرر إذا كان رأسه في معنى رأس نفسه باعتبار الولاية وذلك لا يتقرر في حق الجدل لأن ثبوت ولايته بواسطة ، ولايته في نفسه ثابتة بدون الوساطة - اهـ ج ٣ ص ١٠٥ .

(١) كذا في م « مماليكه » وهو الصواب ، وفي البقية « مملوكه » .

(٢) (ومن مات من مماليكه وولده ليلة العيد فلا صدقة عليه عنهم ، ومن مات بعد الصبح فالصدقة واجبة عنهم) ولا خلاف ان وجوب الصدقة يتعلق بالفطر من رمضان ، وإنما الخلاف في وقت الفطر من رمضان ، عندنا وقت الفطر عند طلوع الفجر من يوم الفطر ، وعنده (أي الشافعي) وقت غروب الشمس من الليلة التي يهل بها هلال شوال (إلى أن قال) وحجتنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « انها كم عن صوم يومين : يوم تفطرون فيه عن صومكم ، ويوم تأكلون فيه لحم نسككم » ولأن حقيقة الفطر عند =

قلت: أ رأيت الرجل يمر يوم الفطر و أولاده صغار ثم يموت بعضهم قبل أن يؤدي عنهم؟ قال: يؤدي عنه أبوه .

= غروب الشمس كما يكون في هذا اليوم كذلك فيما قبله ، و الفطر من رمضان إنما يتحقق بما يكون مخالفا لما تقدم وذلك عند طلوع الفجر لأن فيما تقدم كان يلزمه الصوم في هذا الوقت وفي هذا اليوم يلزمه الفطر و هذا اليوم يسمى يوم الفطر فينبغي أن يكون الفطر من رمضان فيه ليتحقق هذا الاسم ، كيوم الجمعة تجب فيه الجمعة و تؤدي فيه ليتحقق هذا الاسم فيه ؛ اذا عرفنا هذا فنقول كل من اسلم من الكفار ليلة الفطر فعليه صدقة الفطر عندنا لأن وقت الوجوب جاء و هو مسلم ، و كل من يولد ليلة الفطر فعليه صدقة الفطر عندنا لأنه جاء وقت الوجوب و هو منفصل ، و من مات من اولاده و مما يليه ليلة الفطر فليس عليه الصدقة عنه لأنه جاء وقت الوجوب و هو ميت ، و من مات بعد طلوع الفجر منهم فعليه الصدقة عنه لأن وقت الوجوب جاء و هو حي و صدقة الفطر بعد ما وجبت لا تسقط بموت المؤدى عنه ، بخلاف الزكاة فان الواجب هناك جزء من المال و بهلاكه يفوت محل الواجب ، و هنا الصدقة تجب في ذمة المؤدى فيموت المؤدى عنه لا يفوت محل الواجب فلهذا لا تسقط ، حتى روى عن أبي يوسف في الأمالي أن من قال لعبد « اذا جاء يوم الفطر فأنت حر » فعليه صدقة الفطر عنه لأنه إنما عتق بعد طلوع الفجر فلا تسقط به الصدقة الواجبة عنه ؛ و الدليل على أن وقت الوجوب عند طلوع الفجر حديث ابن عمر : كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا بأداء الصدقة قبل الخروج الى المصلى ؛ و المقصود بهذا الأمر المسارعة الى الأداء لا التأخير عن وقت الوجوب - اهـ ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٣ ص ١٠٨ .

(١) وفي هـ « عنهم » .

قلت: أ رأيت الرجل يموت عبده ليلة الفطر هل عليه فيه صدقة الفطر؟ قال: لا، لأنه لم يصبح يوم الفطر حيا .

قلت: أ رأيت الرجل يشتري العبد وهو فيه بالخيار ثلاثة أيام أو البائع فيه بالخيار فيمر يوم الفطر وهو عنده ثم يرده أو يأخذه على من صدقة الفطر؟ وكيف^١ إن كان اشتراه^٢ للتجارة؟ قال: إن أمضى البيع للمشتري فعلى المشتري صدقة الفطر و زكاة التجارة إن كان اشتراه^٣ للتجارة، وإن كان رده كان صدقته على البائع . قلت: وكذلك إن كان البائع بالخيار فأمضى البيع فهو على المشتري، وإن اختار نقض البيع فهو على البائع؟ قال: نعم .

١٠ قلت: من تحمل له الصدقة أ يجب عليه صدقة الفطر؟ قال: لا؛

محمد عن أبي يوسف عن الحسن بن عمار عن الحكم عن إبراهيم أنه قال: إذا حلت الصدقة للرجل لم يجب عليه صدقة الفطر^٤ .

قلت: أ رأيت الإمام كيف يصنع بما يأخذ من صدقة المسلمين و صدقة الإبل و البقر و الغنم و المال و غيره مما أشبه ذلك؟ قال: يقسم صدقة كل بلاد في فقرائهم، ولا يخرجها من تلك البلاد إلى غيرها .

١٥ قلت: أ رأيت الإمام ما أخذ من أموال بني تغلب و صدقاتهم

(١) سقط لفظ « فيه » من م .

(٢-٣) وفي « ان اشتراه » .

(٣) وفي « اشتراها » تصحيف .

(٤) لم اجد هذا الأثر فيما عندي من الكتب إلا في هذا الكتاب .

أ يقسمها في فقراتهم ؟ قال : لا ، لأنها ليست بصدقة وإنما هي بمنزلة الخراج فهي للسلبين تدفع إلى بيت مالهم .

قلت : أ رأيت الرجل يكون له مكاتب فيمكث سنين مكاتباً

ثم يعجز هل على مولاه صدقة الفطر فيه لما مضى ؟ قال : لا .

قلت : أ رأيت الرجل يشتري عبداً للتجارة فكاتبه فكث سنين ثم يعجز

بعد ذلك ثم حال عليه الحول بعد ما عجز أ يزكيه زكاة الفطر أم زكاة التجارة ؟ قال : عليه زكاة الفطر لأنه قد خرج من حال التجارة حين كاتبه .

قلت : أ رأيت رجلاً له عبدان أحدهما للتجارة والآخر للخدمة

أبقا جميعاً فكثا سنة ثم وجدهما هل عليه زكاتها فيما مضى ؟ قال : لا ، لأنها كانا آبقين ولا يدري ما حالهما . قلت : وكذلك لو كانا مديرين

(١) كذا هو في الأصول التي بيدنا ، ولعل الصواب « مكاتباً » منصوباً أو هو خبر مبتدأ مقدر ، أى وهو مكاتب - والله أعلم .

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسى ج ٣ ص ١١٠ : (و إذا عجز المكاتب و قد

كان قبل الكتابة للتجارة لم يعد الى مال التجارة) لأن بعقد الكتابة صار فاسخاً

لنية التجارة فيه فانه أخرجه من ان يكون محلاً لتصرفاته فلا يصير للتجارة بعد

ذلك الا بفعل هو تجارة ، (و عليه زكاة الفطر عنه إذا مر يوم الفطر) لأن المملوك

في الأصل للخدمة حتى يجعله للتجارة ، بخلاف ما إذا أذن لعبده في التجارة ثم

حجر عليه و قد كان اشتراه للتجارة لأنه ما صار فاسخاً لنية التجارة فيه فانه بالإذن

لم يخرج من أن يكون محلاً لتصرفاته - اهـ .

(٣) والواو ساقط من ز .

أو أم ولد؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل يتزوج المرأة على العبد فيدفعه إليها فجاء يوم الفطر وهو عندها ثم طلقها قبل أن يدخل بها أ عليها زكاة الفطر؟ قال : نعم . قلت : فان كان العبد عند الزوج ثم طلقها قبل أن يدخل بها فعليها زكاة الفطر؟ قال : لا .

قلت : أ رأيت الرجل يعول ذوى قرابته من ذوى رحم محرم منه وليس فيهم ولد أ عليه أن يؤدي عنه صدقة الفطر؟ قال : لا ، ألا ترى أنه لا يؤدي عن امرأته فكيف يؤدي عن هؤلاء؟

قلت : أ رأيت الرجل يشتري العبد للتجارة فيحول عليه الحول ١٠ وهو لا يساوى مائتى درهم وليس له مال غيره هل عليه زكاة؟ قال : لا . قلت : فهل عليه صدقة الفطر؟ قال : لا ، لأنه للتجارة فلا تجب فيه صدقة الفطر .

قلت : أ رأيت الرجل أن آخر صدقة الفطر حتى مضى يوم الفطر هل يجب عليه أن يؤديها بعد ذلك؟ قال : نعم . قلت : فان كان

(١) قوله « ثم طلقها » ساقط من هـ .

(٢) وفي هـ « يقول » .

(٣) وفي هـ « ذى » .

(٤) لفظ « عنه » ساقط من هـ ، موجود في البقية ، ولعل الصواب « عنهم » .

(٥) وفي ز « يجب » .

(٦-٦) وفي م « أن يؤدي به ذلك » .

شهرًا أو أكثر من ذلك ؟ قال : وإن كان ' سنتين ' .

قلت : أ رأيت صدقة الفطر هل يعطى منها اليهودى أو النصرانى

أو المجوسى ؟ قال : لا يعطيها إلا المسلمين . قلت : فان أعطى أهل الذمة

هل يجزئ ذلك ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا أسلم بعد طلوع الفجر يوم الفطر أ يجب عليه هـ

(١) وفى المختصر وشرحه ج ٣ ص ١١٠ : (واذا لم يخرج الرجل صدقة الفطر فعليه اخراجها وان طالّت المدة) الا على قول الحسن بن زياد فانه يقول : تسقط بمضى يوم الفطر لأنها قرينة اختصت بأحد يومى العيد فكانت قياس الأضحية تسقط بمضى أيام النحر ، ولنا ان هذه صدقة مالية فلا تسقط بعد الوجوب الا بالأداء ، كزكاة المال ، ولا تقول ان الأضحية تسقط ، بل ينتقل الواجب الى التصديق بالقيمة لأن اراقة الدم لا تكون قرينة الا فى وقت مخصوص أو مكان مخصوص ، فأما التصديق بالمال قرينة فى كل وقت ؛ ولم يذكر فى الكتاب جواز التعجيل فى صدقة الفطر الا فى بعض النسخ فانه قال : (لو ادى قبل يوم الفطر بيوم او يومين جاز) والصحيح من المذهب عندنا ان تعجيله جائز لسنة ولستين لأن السبب متقرر وهو الرأس فهو نظير تعجيل الزكاة بعد كمال النصاب ، وعلى قول الحسن بن زياد لا يجوز تعجيله اصلا ، وكان خلف ابن ايوب يقول : يجوز تعجيله بعد دخول شهر رمضان لا قبله لأنه صدقة الفطر ولا فطر قبل الشروع فى الصوم ، وكان نوح بن أبى مریم يقول : يجوز تعجيله فى النصف الأخير من رمضان ، ومنهم من قال فى العشر الأواخر منه - انتهى ص ١١١ .

(٢) وهو فى م غير منقوط ، يحتمل ان يكون « سنين » .

(٣) وفى ز « تجب » .

صدقة الفطر؟ قال: لا . قلت: فان أسلم ليلة الفطر هل عليه صدقة الفطر؟ قال: نعم .

قلت: فان كان له خمسة دراهم ليس له غيرها هل يجب عليه صدقة الفطر؟ قال: لا . قلت: فان كان له مائتا درهم وهي لا تغنيه ولا تغني عياله و عليه مائتا درهم دين أ يجب عليه صدقة الفطر؟ قال: لا . قلت: أ رأيت الرجل يكون له الخادم والدار ليس له مال غيرها هل يجب عليه صدقة الفطر؟ قال: لا ٢ .

قلت: أ رأيت الرجل ليس له طعام حنطة ولا شعير ولكن له ذرة أو سسم أو نحو ذلك من الحبوب كم يؤدي من ذلك صدقة الفطر؟ ١٠ قال: يؤدي من ذلك قيمة نصف صاع من حنطة أو قيمة صاع من شعير أو صاع من تمر .

قلت: أ رأيت المضارب يشتري عبدا للتجارة على من تكون

(١) وفي ز « يجب » .

(٢) وفي ز « الدار والخادم » .

(٣) لأنه يحل له أخذ الصدقة ، ولأنه محتاج فان الدار تسترم والخادم يستنفق ولا بد له منها فهما يزيدان في حاجته ولا يغنيانه ؛ وقد بينا ان الصدقة لا تجب الا على الغني لأن وجوبها للاغناء كما قال « اغنؤهم » ولا يخاطب بالاغناء من ليس بغني في نفسه - كذا قال السرخسي في شرح المختصر ، راجع ج ٣ ص ١١١ منه . وزاد في م بعد ذلك « قلت : فان أسلم ليلة الفطر هل عليه صدقة الفطر ؟ قال: لا » وليس بشيء لأن المسألة مرت قبيل ذلك وجوابه فيها « نعم » واتفقت الأصول عليها .

صدقة الفطر؟ قال: ليس على رب المال ولا على المضارب شيء لأن هذا يجب فيه الزكاة زكاة التجارة .

قلت: أ رأيت رجلا وجبت عليه صدقة الفطر فلم يؤدها حتى مضى الفطر واحتاج هل يجب عليه صدقة الفطر في حال حاجته أو بعد ما يصيب مالا؟ قال: نعم، يجب عليه إذا أصاب مالا أن يؤدي . ٥
قلت: أ رأيت رجلا ارتد عن الإسلام قبل الفطر ثم أسلم يوم الفطر هل يجب عليه صدقة الفطر؟ قال: لا .

قلت: أ رأيت العبد الآبق هل يجب على مولاه فيه صدقة الفطر؟ قال: لا . ٥ . قلت: وكذلك العبد الغصب يغصبه الرجل؟ قال: نعم .
قلت: وكذلك العبد المبيع يباع فاسدا قبل الفطر إذا قبضه ١٠ المشتري فأعتقه بعد الفطر فليس على البائع فيه صدقة الفطر؟ قال: نعم .
قلت: فعلى من تكون؟ قال: على المشتري .
قلت: أ رأيت العبد يأسره العدو هل على مولاه صدقة الفطر؟ قال: لا .

قلت: أ رأيت العبد إذا اشتراه مولاه للخدمة ثم أذن له في ١٥

(١) وفي « حياته » ولا يصح .

(٢) وفي ز « يجب » .

(٣) وفي ز « بعد » وليس بشيء .

(٤) وفي ز « يجب » .

(٥) سقط قوله « لا » من م .

(٦) وفي « فاسدة » .

التجارة واستدان فأغلق رقبته في الدين ولمولاه مال كثير هل عليه فيه صدقة الفطر؟ قال: نعم. قلت: فهل على المولى في رقيق العبد صدقة الفطر؟ قال: لا. قلت: من أين افترق العبد وعبيده؟ قال: عبيده للتجارة 'وعليه دين' ولو لم يكن عليه دين لم يكن عليه فيهم صدقة الفطر' هـ وكان عليه صدقة التجارة .

قلت: أ رأيت عبدا للتجارة لا يساوى مائتي درهم وليس لمولاه مال غيره هل يجب 'على مولاه زكاة التجارة؟ قال: لا. قلت: فهل عليه زكاة الفطر؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: من وجهين من قبل التجارة ومن قبل أنه لا يجب على مولاه صدقة .

١٠ قلت: أ رأيت الرجل يبيع العبد يباعا فاسدا فلا يقبضه المشتري حتى يمضي الفطر ثم يقبضه فيعتقه على من زكاة الفطر وقد كان لغير التجارة؟ قال: زكاة الفطر على البائع . قلت: فلو كان المشتري قد قبضه قبل الفطر ثم رده بعد الفطر وهو لغير التجارة؟ قال: يكون على البائع لأنه 'قد رد' عليه . قلت: فلو أعتقه المشتري أو باعه؟ قال: زكاة الفطر ١٥ على المشتري .

(١) وفي هـ « فاعتق » .

(٢-٢) من قوله « وعليه دين ... » يباين من هـ .

(٣) وفي ع « مائة » تحريف .

(٤) كذا في م ، وقوله « يجب » لم يذكر في بقية الأصول .

(٥-٥) من قوله « قلت فهل عليه ... » لم يذكر السؤال والجواب في هـ .

(٦-٦) وفي هـ « قد ورد » وفي م « يكون قد رد » والصواب ما في الأصلين .

قلت

قلت : أَرَأَيْتَ الرجل المعتوه له رقيق وهو غني هل عليه في نفسه و رقيقه زكاة الفطر ؟ قال : نعم ، هو في ذلك بمنزلة اليتيم في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد : لا شيء عليه في نفسه ولا في رقيقه .

قلت : أَرَأَيْتَ الرجل الكافر له عبد مسلم هل يجب على عبده زكاة الفطر أو على مولاه ؟ قال : لا ، لأن مولاه كافر لا صلاة عليه ولا زكاة ، وإنما النظر إلى المولى في هذا .

قلت : المكاتب له رقيق هل عليه فيهم زكاة الفطر ؟ قال : لا .

(١) سقط لفظ « في » من هـ .

(٢) وفي هـ ، م « انظر » .

(٣) آخر في المختصر و شرحه مسألة المأذون له في التجارة قال : (وإذا أذن الرجل لعبده في التجارة فتعلقت رقبته بالدين و مولاه موسر فعليه صدقة الفطر) لأنه يموته بولايته عليه و بسبب الدين تستحق ماليته ، و مالية من يؤذى عنه صدقة الفطر غير معتبرة للوجوب ، كما في ولده و أم ولده ، و بسبب الإذن في التجارة لم يخرج من أن يكون للخدمة لأن تشغله بنوع من خدمته ، وهذا بخلاف ما إذا كان الدين المستغرق على المولى فإنه لا يلزمه صدقة الفطر لأن الدين عليه ينفي غناه و لا صدقة إلا على غني ، قال (فإن اشترى العبد المأذون له عبيدا فليس على المولى عنهم صدقة الفطر) لأنه إنما اشتراهم للتجارة ، وفي الأمل عن أبي يوسف : أن كان اشتراهم للخدمة ، فإن أذن له المولى في ذلك فإن لم يكن على المأذون دين فعلى المولى صدقة الفطر عنهم لأنه مالك لرقابهم ، و أن كان على العبد دين مستغرق لكسبه و رقبته فعلى قول أبي حنيفة لا تجب على المولى =

قلت: فالعبد الوديعه أو العارية أو الإجارة؟ قال: على ربّ العبد .

قلت: أرايت العبد الموصى بخدمته لرجل و برقبته ' لآخر على '

من زكاة الفطر فيه؟ قال: على صاحب الرقبة .

قلت: العبد ' الذى يحنى الجناية عمدا أو خطأ فيها قصاص أو ليس

= صدقة الفطر عنهم بناء على اصابه انه لا يملك رقابهم ، وعلى قول أبى يوسف

و محمد يجب على المولى صدقة الفطر عنهم بناء على اصلهما ان دين العبد لا يمنع ملك

المولى فى كسبه كما لا يمنع ملكه فى رقبته - انتهى ج ٣ ص ١١٢ .

(١) وفى م « رقبته » .

(٢) وفى ه « هل » وهو تصحيف « على » .

(٣) وفى المختصر و شرحه للسرخسى ج ٣ ص ١١٢ : (و زكاة الفطر فى العبد

الموصى بخدمته على مالك الرقبة وارثا كان أو موصى له) لأنه تقرر السبب فى

حقه ، فأما الموصى له بالخدمة فحقه فى المنفعة لا فى الرقبة ؛ (و كذلك العبد

المستعار والمؤاجر) تجب الصدقة عنه على المالك دون المستعير والمستأجر ،

(و كذلك عبد الوديعه تجب الصدقة عنه على المودع) فان يد المودع كيده ،

(و كذلك ان كان فى عنقه جناية عمدا او خطأ) لأن ملكه و ولايته لا يزول

بهذا السبب ، (و كذلك العبد المرهون تجب الصدقة عنه على الراهن إذا كان

عنده وفاء بالدين و فضل مائتى درهم) لأن الرهن لا يزيل ملك الرقبة

ولا يوجب فيها حقا للرتن ، إنما حق المرتن فى المالية و ذلك غير معتبر لإيجاب

الصدقة ؛ وفى الإملاء عن أبى يوسف : ليس على الراهن ان يؤدى الصدقة عنه

حتى يفكه ، فإذا فكه اعطاها لما مضى ، و ان هلك قبل ان يفكه فلا صدقة عنه

على الراهن ؛ وجعله كالبيع بشرط الخيار - انتهى .

(٤) وفى ز « فالعبد » .

فيها قصاص على من زكاة الفطر؟ قال: على رب العبد .
قلت: أ رأيت رجلا رهن رجلا عبدا أو أمة من يؤدي عنه
زكاة الفطر؟ قال: على الراهن إذا كان عنده وفاء بذلك الدين و فضل
ماتى درهم ، فان لم يكن عنده ذلك فليس عليه صدقة الفطر .
قلت: وكم زكاة الفطر؟ قال: نصف صاع من حنطة عن كل حر ه
أو عبد صغير أو كبير .

(١) وفي المختصر و شرحه للسرخسي: (فان اعطى قيمة الحنطة جاز) عندنا لأن
المعتبر حصول الغنى و ذلك يحصل بالقيمة كما يحصل بالحنطة ، وعند الشافعي
لا يجوز ؛ و اصل الخلاف في الزكاة ، وكان أبو بكر الأعمش يقول : اداء الحنطة
افضل من اداء القيمة لأنه اقرب الى امتثال الأمر و ابعد عن اختلاف العلماء
فكان الاحتياط فيه ؛ وكان الفقيه أبو جعفر يقول : اداء القيمة افضل لأنه اقرب
الى منفعة الفقير فانه يشتري به للعالم ما يحتاج اليه ، و التنزيص على الحنطة و الشعير
كان لأن البياعات في ذلك الوقت بالمدينة تكون بها ، فأما في ديارنا البياعات
تجرى بالنقود و هي اعز الأموال فالأداء منها افضل - انتهى ج ٣ ص ١٧٠ .
وقال في ص ١١٢ منه : بقي الكلام في القدر الواجب من الصدقة (و ذلك
نصف صاع في قول علمائنا) و على قول الشافعي صاع ، و استدلل بحديث ابن عمر
رضي الله عنهما فانه ذكر فيه صاعا من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير ، و التقدير
بنصف صاع شيء احده معاوية برأيه - على ما قاله أبو سعيد الخدري رضي الله عنه :
كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام حتى قدم معاوية من الشام فقال : لا ارى
الا مدين من سمراء الشام يعدل صاعا من طعامكم هذا ؛ و أكثر ما في الباب ان
الآثار قد اختلفت و الأخذ بالاحتياط في باب العبادات واجب ، و الاحتياط في
اتمام الصاع ، و قاسه بالشعير و التمر لعله انه احد انواع التي تنادى به صدقة =

= الفطر؛ ولنا حديث عبد الله بن ثعلبة بن صعيبر - كما روينا في أول الباب، وفي حديث آخر قال صلى الله عليه وسلم «وعن كل اثنين صاعاً من بر» فالذي روى الصاع كأنه سمع آخر الحديث لا أوله وهو قوله «وعن كل اثنين» والتقدير من البر بنصف صاع مذهب أبي بكر وعمر وعلي وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين حتى قال أبو الحسن الكرخي: إنه لم ينقل عن أحد منهم أنه لا يجوز أداء نصف صاع من بر، وبهذا يندفع دعواه أنه رأى معاوية، ونقيسه على كفارة الأذى لعله أنها وظيفة المسكين ليوم، وفي كفارة الأذى نص فإن كعب بن عجرة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ما الصدقة؟ فقال: ثلاثة أصع على ستة مساكين؛ وليس البر نظير التمر والشعير فإن التمر والشعير يشتمل على ما ليس بما كُول وهو النوى والنخالة وعلى ما هو مأكول، فأما البر مأكول كله فإن الفقير يمكنه أكل دقيق الحنطة بنخالته بخلاف الشعير، وقد بينا تفسير الصاع فيما تقدم، وإنما يعتبر (نصف صاع من بر وزناً) هكذا رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة، وقال ابن رستم عن محمد: كيلاً، حتى قال: قلت له: لو وزن الرجل منوين من الحنطة وأعطاهما الفقير هل تجوز من صدقته؟ فقال: لا، فقد تكون الحنطة ثقيلة الوزن وقد تكون خفيفة فأنما يعتبر نصف الصاع كيلاً، وجه قوله أن الآثار جاءت بالتقدير بالصاع وهو اسم للكيل، ووجه الرواية الأخرى أن العلماء حين اختلفوا في مقدار الصاع أنه ثمانية أرطال أو خمسة أرطال وثلاث، فقد اتفقوا على التقدير بما يعدل بالوزن، فأنما يقع عليه كيل الرطل فهو وزنه؛ قال (ودقيق الحنطة كالحنطة ودقيق الشعير كعينه) عندنا، وعند الشافعي لا يجوز الأداء من الدقيق بناء على أصله أن في الصدقات يعتبر عين المنصوص عليه، ولنا حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ادوا قبل خروجكم زكاة فطركم فإن على كل مسلم مدين من قمح أو دقيقه، ولأن المقصود سد خلة المحتاج وإغناؤه عن السؤال، كما قال صاحب الشرع، وحصول هذا بأداء الدقيق أظهر لأنه أعجل لوصل منفعته إليه، وعلى =

== هذا روى عن أبي يوسف قال : اداء الدقيق افضل من اداء الحنطة ، واداء الدرهم افضل من اداء الدقيق لأنه اعجل لمنفعته ، (وأما من الزبيب يتقدر الواجب بنصف صاع عند أبي حنيفة) ذكره في الجامع الصغير (وعلى قول أبي يوسف وعده يتقدر بصاع ، وهو رواية أسيد بن عمرو والحسن عن أبي حنيفة) وجهه ان الزبيب نظير التمر فانهما يتقاربان في المقصود ، والقيمة كما يتقدر من التمر بصاع فكذلك من الزبيب ، وقد روى في بعض الآثار « اوصاعا من زبيب » وجه قول أبي حنيفة ان الزبيب نظير البر فانه ما كول فكما يتقدر من البر بنصف صاع لهذا المعنى فكذلك من الزبيب ، والآثر فيه شاذ وبمثله لا يثبت التقدير فيما تعم به البلوى ، ويحتاج الخاص والعام إلى معرفته لأنه لو كان صحيحا لاشتهر لعلمهم به ، (وان أراد الأداء من سائر الحبوب اعطى باعتبار القيمة) وقد بينا جواز اداء القيمة عندنا ، وهذا لأنه ليس في سائر الحبوب نص على التقدير فالتقدير بالرأى لا يكون ، (وكذا من الأقط يؤدي باعتبار القيمة) عندنا ، وقال مالك : يتقدر من الأقط بصاع ، وقال الشافعي في كتابه : لا أحب له الأداء من الأقط ، وان أدى فلم يبين لي وجوب الإعادة عليه ؛ وفي هذا الحديث روى « اوصاعا من أقط » وبه أخذ مالك وقال : الأقط كان قوتا لأهل البادية في ذلك الوقت كما أن الشعير والتمر كانا قوتا في أهل البلاد ، وأصحابنا قالوا : الحديث شاذ لم ينقل في الآثار المشهورة وبمثله لا يجوز اثبات التقدير فيما تعم به البلوى فيبقى الاعتبار بالقيمة فان كانت قيمته قيمة نصف صاع من بر او صاع من شعير جاز وإلا فلا ؛ والحاصل ان فيما هو منصوص لا تعتبر القيمة حتى لو أدى نصف صاع من تمر تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من بر لا يجوز لأن في اعتبار القيمة هنا ابطال التقدير المنصوص في المؤدى وذلك لا يجوز ، فأما ما ليس بمنصوص عليه فانه ملحق بالمنصوص باعتبار القيمة اذ ليس فيه ابطال التقدير المنصوص ، (وسويق الحنطة كدقيقها) لأن التقدير منه نصف صاع لما بينا في الدقيق ، والله تعالى أعلم بالصواب - انتهى ص ١١٤ .

قلت: أرايت الرجل يكون بينه وبين رجل رقيق لغير التجارة
أ يؤدي عنهم صدقة الفطر هو وصاحبه؟ قال: لا في قول أبي حنيفة،
وقال محمد: على كل واحد منهما صدقة الفطر، وهذا بمنزلة الغنم السائمة
تكون بين الرجلين، لأننا نرى قسمة الرقيق جائزة^١ ويقسم الرقيق إذا
كانوا^٢ بين رجلين^٣.

كتاب أبي بكر إلى هذا الموضع - والله أعلم^٤.

باب الاعتكاف^٥

أبو الحسن محمد بن الحسن^٦ قال: حدثنا أبو بكر محمد بن عثمان
قال حدثنا محمد بن سعدان عن الجوزجاني قال أخبرنا محمد عن أبي يوسف
١٠ عن ليث بن أبي سليم عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس وعن عائشة
رضي الله عنهم أنها قالت: لا اعتكاف إلا بصوم^٧.

(١) وكان في الأصول «جائر»، والصواب «جائزة».

(٢) وفي ز «كان» والصواب «كانوا» كما هو في بقية الأصول.

(٣) وفي م، ز «الرجلين».

(٤) قوله «كتاب أبي بكر...» ساقط من هـ، وهو في الأصول «أبو بكر»

و أبو بكر هو محمد بن عثمان راوى كتاب الصوم عن أبي جعفر محمد بن سعدان عن
أبي سليمان الجوزجاني عن الإمام محمد مؤلف الكتاب.

(٥) الاعتكاف اتعال من عكف إذا دام من باب طلب، وعكفه حبسه،
(منه) «والهدى معكوا»، وسمى به هذا النوع من العبادة لأنه إقامة في المسجد
مع شرائطه - اهـ ج ٢ ص ٤٥ من المغرب.

(٦) كذا في ز وهو الصواب، وفي بقية الأصول «الحسين».

(٧) رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن =

أخبرنا محمد عن أبي يوسف عن جوير عن الضحاك بن مزاحم قال: مر عبد الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان على قوم معتكفين في مسجد فقال عبد الله: هل يكون اعتكاف إلا في المسجد الحرام؟ قال حذيفة: نعم، كل مسجد له إمام ومؤذن فانه يعتكف فيه^٢.

= ابن عباس قال: لا اعتكاف الا بصوم؛ وروى عن وكيع عن سفيان عن حبيب عن عطاء عن عائشة بمثله - اهـ ج ١ ص ١٢٣١ بحث (من قال لا اعتكاف الا بصوم) وروى عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال: من اعتكف فعليه الصوم؛ أخبرنا الثوري عن حبيب ابن أبي ثابت عن عطاء عن عائشة قالت: من اعتكف فعليه الصوم؛ وأخرج البيهقي عن اسيد بن عاصم ثنا الحسين بن حفص عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وابن عمر انها قالا: المعتكف يصوم - انتهى؛ وفي موطأ مالك انه بلغه عن القاسم بن محمد ونافع مولى عبد الله بن عمر قالا: لا اعتكاف الا بصيام - اهـ راجع ج ٢ ص ٤٨٨ من نصب الراية. وروى ابن أبي شيبة عن ابن علية عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال: الصوم عليه واجب؛ وروى عن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه قال: لا اعتكاف الا بصوم؛ وروى عن أبي الأحوص عن مغيرة عن إبراهيم قال: لم يكن يرى الاعتكاف الا بصوم؛ وروى عن وكيع عن إسرائيل عن جابر عن عامر قال: لا اعتكاف الا بصوم - اهـ ص ١٢٣١.

(١) وفي ز «معتكفون» تصحيف.

(٢) من قوله «معتكفين في مسجد...» ساقط من غ.

(٣) قال الإمام أبو بكر الرازي الجصاص في شرح مختصر الطحاوي: وروى جوير عن الضحاك عن الزال بن سبرة ان ابن مسعود رضى الله عنه قال: =

== لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام؛ فقال حذيفة رضي الله عنه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كل مسجد له امام ومؤذن فانه يعتكف فيه - انتهى ق ٢١١-٢ . قال الجصاص : وقد روى أبو وائل ان حذيفة قال لعبد الله بن مسعود : ان قوما عكفوا بين دارك ودار أبي موسى وانت لا تغير وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة : المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الأقصى » - اهـ . وروى ابن أبي شبة عن وكيع عن سفيان عن واصل بن الأحمب عن إبراهيم قال جاء حذيفة إلى عبد الله فقال : ألا اعجبك من قوم عكف بين دارك ودار الأشعرى - يعني مسجدا ؟ قال عبد الله : ولعلمهم أصابوا واخطأت ؛ فقال حذيفة : أما علمت ان لا اعتكاف إلا في ثلاثة مساجد : المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ! وما أبالي أعتكف فيه أو في سوقكم هذه - اهـ ص ١٢٣٥ . وأخرج البيهقي من طريق محمود بن آدم المروزي ثنا سفيان بن عيينة عن جامع ابن أبي راشد قال قال حذيفة لعبد الله يعني ابن مسعود رضي الله عنه : (ألا ترى قوما) عكفوا بين دارك ودار أبي موسى وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام - أو قال : إلا في المساجد الثلاثة » ؟ فقال عبد الله : لعلك نسيت وحفظوا - أو : اخطأت وأصابوا - الشك مني ، انتهى ج ٤ ص ٣١٦ . قلت : وسقط من النسخة المطبوعة بعض الألفاظ قبل قوله « عكفوا » . وفي ج ٢ ص ٤٩١ من نصب الراية : أخرجه البيهقي عن ابن مسعود قال : مررت على أناس عكف بين دارك ودار أبي موسى وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال عبد الله : لعلك نسيت وحفظوا - انتهى ؛ (قال المعلق : انقلب المتن هنا أو هناك) وروى ابن أبي شبة وعبد الرزاق في مصنفيهما : أخبرني جابر عن سعيد ابن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي قال : لا اعتكاف إلا في مسجد = أخبرنا

أخبرنا محمد عن أبي يوسف عن ليث بن أبي سليم عن الحكم عن مقسم عن علي بن أبي طالب - رضوان الله عليه - أنه قال : ليس على المعتكف صوم إلا أن يوجهه على نفسه^١ .
وبلغنا عن حذيفة أنه قال : لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة^٢ .

= جماعة - انتهى ما في نصب الراية . وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير عن وائل قال قال حذيفة لعبد الله بن مسعود : قوم عكوف بين دارك ودار أبي موسى ألا تنهاهم ؟ فقال له عبد الله : فلعلهم أصابوا وخطأت وحفظوا ونيت ، فقال حذيفة : لا اعتكاف إلا في هذه المساجد الثلاثة : مسجد المدينة ومسجد مكة ومسجد إيليا - اهـ ، قال الهيثمي : ورجاله رجال الصحيح ، وفي رواية : فقال حذيفة : أما أنا فقد علمت أنه لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة ؛ وإسناده مرسل - اهـ كذا في ج ٣ ص ١٧٣ من مجمع الزوائد ؛ ثم ذكر عن إبراهيم قال : جاء حذيفة إلى عبد الله فقال : ألا أعجب من ناس عكوف بين دارك ودار الأشعري ؟ فقال عبد الله : فلعلهم أصابوا وخطأت ، فقال حذيفة : ما أبالي فيه اعتكف أم في بيوتكم هذه ، وإنما الاعتكاف في هذه المساجد الثلاثة : مسجد الحرام ومسجد المدينة ومسجد الأقصى ؛ وكان الذين اعتكفوا فعاب عليهم حذيفة في مسجد الكوفة الأكبر - رواه الطبراني في الكبير ؛ (قال الهيثمي) وإبراهيم لم يدرك حذيفة - اهـ كذا في مجمع الزوائد . قلت : مراسيل إبراهيم صحيحة خصوصا عند الأحناف والمالكية فإن المرسل حجة عندهم .

(١) ورواه ابن أبي شيبة في بحث (من قال لا اعتكاف إلا بصوم) ج ١ ص ١٢٣ من مصنفه عن ابن علية عن ليث عن الحكم عن علي وعبد الله قالا : المعتكف ، ليس عليه صوم إلا أن يشرط ذلك على نفسه - اهـ .

(٢) قد مر تخريج حديث حذيفة عن الطبراني فوق . وروى الدارقطني في =

= ص ٢٤٧ من سننه من طريق اصحاب الأزرقي عن جوير عن الضحاك عن حذيفة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كل مسجد له مؤذن وامام فلا اعتكاف فيه يصلح ، (قال) الضحاك لم يسمع من حذيفة - هـ . قلت : ضحاك بن مزاحم من رجال الأربعة ، ثقة ، فلا بأس بمراسيله لأن مراسيل الثقة حجة عندنا . قلت : وفي المختصر وشرحه للرخسي ج ٣ ص ١١٠ : واختلفت الروايات عن ابن مسعود وحذيفة بن اليان رضى الله عنهم ، فروى ان حذيفة قال لابن مسعود : عجبا من قوم عكوف بين دارك ودار أبي موسى وأنت لا تمنعهم ! فقال ابن مسعود : ربما حفظوا ونسيت أو أصابوا واخطأت ، كل مسجد جماعة يعتكف فيه ؟ وروى ان ابن مسعود مرّ بقوم معتكفين فقال لحذيفة : وهل يكون الاعتكاف الا في المسجد الحرام (ومسجد الأقصى ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم) ؟ فقال حذيفة رضى الله عنه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كل مسجد له امام ومؤذن فانه يعتكف فيه ؟ وفي الكتاب ذكر (عن حذيفة قال : لا اعتكاف الا في مسجد جماعة) هذا بيان حكم الجواز ، فأما الأفضل فالاعتكاف في المسجد الحرام أفضل منه في سائر المساجد ، وروى محمد بن أبي حنيفة انه كان يكره الجوار بمكة ويقول : إنها ليست بدار هجرة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم هاجر منها الى المدينة ، وقول أبي يوسف وعبد : لا بأس بذلك وهو أفضل ، وعليه عمل الناس ؛ ثم الاعتكاف غير واجب بإيجاب الشرع ابتداء الا ان يوجه العبد بنذره فيلزمه لحديث عمر رضى الله عنه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : انى نذرت ان اعتكف يوما في الجاهلية - او قال : ليلة ، او قال : يومين ؟ فقال : اوف بنذكرك ؛ ومن شرط الاعتكاف الواجب الصوم عندنا ، وقال الشافعي : ليس بشرط ؛ ومذهبا مروى عن ابن عباس وعائشة رضى الله عنهم قالا : لا اعتكاف الا بصوم ، ومذهبه مروى عن ابن مسعود ، وعن علي فيه روايتان ، احدى الروايتين مثل قولنا والثاني ما روى عنه قال : ليس على المعتكف صوم الا ان يوجب ذلك =

وليس ينبغي للعتكف أن يخرج من المسجد لحاجة ' ما خلا الجمعة ' والعاظ و البول ، فأما عيادة المريض وشهادة الجنابة فليس ينبغي له أن يخرج لذلك ، وكذلك ما سوى ذلك ' من الحوائج ' فان خرج الجمعة أو غاظ أو بول فدخل بيتا أو مر فيه فلا بأس بذلك ، ولا يفسد ذلك اعتكافه ، وليس ينبغي له أن يمكث في منزله بعد فراغه من الوضوء ، وليس ينبغي له أن يمكث بعد الجمعة ، وينبغي له أن يأتي الجمعة حين نزول الشمس فيصلي قبلها أربعاً وبعدها أربعاً أو ستاً . وما كان من أكل أو شراب فانه يكون في معتكفه . وإذا مرض المعتكف فخرج من المسجد يوماً أو أكثر من نصف يوم فعليه أن يستقبل الاعتكاف إن كان اعتكافاً واجباً ، وهذا قول أبي يوسف ، وقال ١٠

على نفسه (ثم ذكر احتجاج كلا المذهبين الى أن قال) فأما التطوع من الاعتكاف في رواية الحسن عن أبي حنيفة لا يكون الا بصوم ولا يكون اقل من يوم ، بفعل الصوم للاعتكاف كالطهارة للصلاة ، وفي ظاهر الرواية : يجوز التنفل بالاعتكاف كالطهارة للصلاة ، وفي ظاهر الرواية : يجوز التنفل بالاعتكاف من غير صوم فانه قال في الكتاب : (اذا دخل المسجد بنية الاعتكاف فهو معتكف بما اقام تارك له اذا خرج) وهذا لأن معنى النفل على المساحة والمساحة ، حتى تجوز صلاة النفل فتكفها مع القدرة على القيام وراكباً مع القدرة على النزول ، والواجب لا يجوز تركه - انتهى ص ١١٧ .

(١-١) كذا في م وهو الصواب ، وفي بقية النسخ « ما خلا الى الجمعة » .

(٢) لفظ « ذاك » ساقط من .

(٣) لفظ « ينبغي » ساقط من .

(٤) من قوله « وليس ينبغي له أن يمكث ... » ساقط من ز .

أبو حنيفة: إذا خرج ساعة من المسجد من غير عذر استقبل الاعتكاف، وكذلك إذا خرج من المسجد لغير حاجة يوما أو أكثر من نصف يوم فعليه أن يستقبل اعتكافه في قول أبي يوسف. وكذلك لو أفطر يوما كان عليه أن يستقبل اعتكافه. وكذلك لو واقع امرأته كان عليه أن يستقبل اعتكافه.

ولا تعتكف المرأة إلا في مسجد بيتها، ولا تعتكف في مسجد جماعة.

(١-١) سقط من قوله « في قول أبي يوسف ... » من هـ .

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي ج ٢ ص ١١٩: (ولا تعتكف المرأة الا في مسجد بيتها) وقال الشافعي: لا اعتكاف الا في مسجد جماعة، الرجال والنساء فيه سواء لأن مسجد البيت ليس له حكم المسجد بدليل جواز بيعه والنوم فيه للجنب والحائض، وهذا لأن المقصود تعظيم البقعة فيختص ببقعة معظمة شرعا، وذلك لا يوجد في مساجد البيوت؛ ولنا إن موضع اداء الاعتكاف في حقها الموضع الذي تكون صلاتها فيه افضل كما في حق الرجال، و صلاتها في مسجد بيتها افضل فان النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن افضل صلاة المرأة فقال: في اشد مكان من بيتها ظلمة؛ وفي الحديث: ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد الاعتكاف أمر بقبة فضربت في المسجد فلما دخل المسجد رأى قبابا مضروبة فقال: لمن هذه؟ فقيل: لعائشة وحفصة؛ فغضب وقال: البر يردن بهن - وفي رواية: يردن بهذا؛ وأمر بقبته فنقضت، فلم يعتكف في ذلك العشر؛ فاذا كره لمن الاعتكاف في المسجد مع انهن كن يخرجن إلى الجماعة في ذلك الوقت فلأن يمنعن في زماننا أولى؛ وقد روى الحسن عن أبي حنيفة انها إذا اعتكفت في مسجد الجماعة جاز ذلك واعتكافها في بيتها افضل، وهذا هو الصحيح لأن مسجد الجماعة يدخله كل أحد وهي طول النهار لا تقدر =

وإذا جعل الرجل على نفسه لله أن يعتكف شهرا أو ثلاثين يوما ولم ينو شهرا بعينه فإن ذلك سواء ، وهو متتابع عليه في ذلك الليل والنهار ، ويفتح ذلك متى شاء .

وإذا قال الرجل لله على أن أعتكف شهرا بالنهار ، فله أن يعتكف بالنهار دون الليل ، وهو بمنزلة قوله لله على أن لا أكلم هـ فلانا شهرا بالنهار ، فهو كما قال .

وإذا جعل الرجل لله على نفسه اعتكاف ثلاثين يوما ولم يقل متابعا فهو متتابع ، وإذا افتتح الرجل ذلك واعتكف فعليه الليل والنهار ، فإن ترك شيئا من ذلك أفسد عليه اعتكافه وكان عليه أن يستقبل ، وليس هذا كالصوم ؛ ألا ترى أنه لو جعل لله على نفسه أن يصوم ثلاثين ١٠ يوما ولم ينو متابعا كان له أن يفرق إن شاء ، ألا ترى أنه يفطر بالليل !

= ان تكون مستترة ويخاف عليها الفتنة من الفسقة فالمنع لهذا ، وهو ليس لمعنى راجع إلى عين الاعتكاف فلا يمنع جواز الاعتكاف ؛ (وإذا اعتكفت في مسجد بيتها فتلك البقعة في حقها كمسجد الجماعة في حق الرجل) لا تخرج منها إلا حاجة الإنسان ، فإذا حاضت خرجت ، ولا يلزمها به الاستقبال إذا كان اعتكافها شهرا أو أكثر ولكنها تصل قضاء أيام الحيض حين طهرها ؛ وقد بينا هذا في الصوم المتتابع في حقها ؛ ومسجد بيتها الموضع الذي تصلى فيه الصلوات الخمس من بيتها - اهـ .

(١) لفظ « بالنهار » ساقط من م .

(٢) قوله « لله » ساقط من م .

(٣) وفي هـ « عليه » .

وإذا جعل الرجل لله عليه أن يعتكف شهرا بعينه قد سماه فذهب
ذلك الشهر قبل أن يفعل فعله أن يعتكف شهرا سواه ، وعليه كفارة
يمين إن كان أراد يمينا ، فإن لم يكن أراد يمينا فليس عليه كفارة .
وإذا جعل الرجل لله على نفسه أن يعتكف شعبان فاعتكفه
٥ إلا يوما واحدا فعليه أن يقضى يوما مكانه .

وإذا جعلت المرأة لله عليها أن تعتكف شهرا لمخاضت فيه فعليها
أن تقضى أيام حيضها ، وتصل بالشهر لأن أيام حيضها كأنها ليل ، فإن
لم تصل الأيام التي تقضى بالشهر أفسدت على نفسها اعتكافها ، وكان
عليها أن تستقبل الاعتكاف ؛ وليس الحيض كغيره لأن الحيض عذر
١٠ يصيها في كل شهر ، فإذا لم تصل الاعتكاف بالأيام التي تقضى أمرتها
فأعادت ، هو بمنزلة الشهرين المتتابعين .

وإذا اعتكف الرجل من غير أن يوجب على نفسه شيئا فهو
معتكف ؛ فإن خرج من المسجد فقطع^٢ الاعتكاف فليس عليه شيء
من قبل أنه لم يوجب على نفسه شيئا ، وهو معتكف ما أقام في المسجد
١٥ تارك^١ لذلك حتى يخرج منه .

وإذا اعتكف الرجل وهو في المسجد ثم انهدم فهذا عذر ،

(١) سقط لفظ « أراد » من هـ .

(٢) وفي هـ « فإذا » .

(٣) وفي م « يقطع » .

(٤) وفي هـ « بارك » تصحيف .

ولا بأس بأن يخرج إلى مسجد آخر .

ولا بأس بأن يشتري المعتكف ويبيع في المسجد ، وأن يتحدث بما بدا له من الحديث بعد أن لا يكون بمأثم .

وليس في الاعتكاف صمت لأنه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الصمت .

وإذا اعتكف الرجل اعتكافا واجبا فأخرجه السلطان مكرها أو غير سلطان فإن دخل مسجدا غير ذلك المسجد مكانه استحسنت أن

(١) وهذا إذا لم يحضر السلعة إلى المسجد ، فأما إحضار السلعة إلى المسجد للبيع والشراء في المسجد مكروه فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال « جنبوا مساجدكم - إلى قوله : وبيعكم وشراءكم » ولأن بقعة المسجد تحررت عن حقوق العباد وصارت خالصة لله تعالى فيكره شغلها بالبيع والتجارة ، بخلاف ما إذا لم يحضر السلعة فقد انعدم هناك شغل البقعة - كذا قاله السرخسي في ج ٣ ص ١٢٢ من شرح المختصر .

(٢) أسنده الحارثي في مسنده عن الفضل بن موسى السيناني عن أبي حنيفة عن شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم الصمت وصوم الوصال - راجع ج ١ ص ٤٧٢ من جامع المسانيد . وأخرج الحافظ طلحة بن محمد في مسند الإمام له من طريق عبد العزيز بن خالد بن زياد عن أبي حنيفة عن منذر بن عبد الله وجوير بن سعيد الكوفي عن الضحاك بن مزاحم عن الزال بن سبرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا وصال في صوم ولا صمت يوم إلى الليل - اه ص ٤٧٣ . وأخرج الحارثي في مسنده من طريق مكى بن إبراهيم ومصعب بن المقدام ويوسف بن خالد السمتي وأبي عبد الرحمن المقرئ وعبيد الله بن موسى والحسن بن زياد ومحمد بن بشر وأبي يوسف =

يكون على اعتكافه وأدع القياس في ذلك ، وإن أخذ في عمل غير ذلك أو حبسه حابس عن المسجد يوماً أو أكثر من نصف يوم انتقض اعتكافه وكان عليه أن يستقبل اعتكافه .

وإن خرج المعتكف لغائط أو بول من المسجد فلقى غريماً له .
 ٥ فلزمه يوماً أو أكثر من نصف يوم انتقض اعتكافه إذا كان واجباً .
 ولو حبسه ساعة أو نحو ذلك لم ينتقض اعتكافه ، أستحسن ذلك وأدع القياس فيه . وأما في قول أبي حنيفة فإن اعتكافه فاسد .

وقال أبو يوسف : قال أبو حنيفة : إذا خرج من المسجد ساعة أو أكثر لغير غائط ولا بول ولا جمعة فقد أفسد اعتكافه^٣ وعليه
 ١٠ أن يستقبل الاعتكاف . وكذلك إذا جامع امرأته فقد أفسد اعتكافه^٤ .

= واسد بن عمرو و أبي مقاتل و الجارود و أبي سعد الصغاني و ابن أبي الجهم و حمزة الزيات و إبراهيم بن الأحوص و زياد بن حسن بن فرات عن أبيه و محمد بن الحسن عن أبي حنيفة عن عدى بن ثابت عن أبي حازم عن أبي الشعثاء عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم الوصال و صوم الصمت . و أخرجه الحافظ طحطاوي عن محمد بن طريق سعيد بن الصلت و غيره .
 و أخرجه الحافظ ابن المظفر عن طريق عباد بن صهيب و الحسن بن زياد و سابق البربري و قال : نقص الحسن من إسناده إياها حازم ؛ و أخرجه ابن خسرو بقاء ابن المظفر و من طريق مكى ؛ و أخرجه القاضي أبو بكر من طريق سعيد بن الصلت و مكى بن إبراهيم عن الإمام بسنده المذكور - راجع ج ١ ص ٧٦ . من جامع المسانيد .

(١) وفي « حابسه » .

(٢) لفظ « لغير » ساقط من ز .

(٣-٢) من قوله « وعليه أن ... » سقط من هـ .

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا خرج أكثر من نصف يوم أفسد اعتكافه، وإذا خرج أقل من ذلك لم يفسد اعتكافه.

والاعتكاف الواجب أن يقول الرجل: لله عليّ اعتكاف كذا وكذا، أو يجعل عليه ذلك إن كلم فلانا فكلمه، أو إن قدم فلان قدم، أو إن برئ فلان من مرض كذا وكذا فبرئ فلان من ذلك المرض. والاعتكاف الذي ليس بواجب الذي يعتكفه وهو ينوي شيئا ولا يتكلم به.

وإذا جعل الرجل لله عليه أن يعتكف يوما اعتكف ذلك اليوم متى شاء؛ وإذا أراد أن يفعل دخل المسجد قبل طلوع الفجر فإذا غربت الشمس فقد قضى اعتكافه، وإذا أدخل بعد ما طلع الفجر فلا يجزيه ١٠ من اعتكافه لأن هذا أقل من يوم، وليس عليه أن يعتكف من الليل شيئا. ولو جعل لله عليه أن يعتكف يومين فانه ينبغي له أن يدخل قبل غروب الشمس فيعتكف ليلة يومه و الليلة المستقبلة والغد إلى أن تغيب الشمس. وكذلك لو جعل لله على نفسه أن يعتكف أياما كثيرة أو قليلة دخل المسجد قبل غروب الشمس ثم اعتكف ليلته؛ ويومه ذلك وما استقبل ١٥ من الأيام والليالي حتى يستكمل العدد، يدخل الليل في الاعتكاف ولا يدخل في الصوم لأنه معتكف بالليل ولا يصومه.

(١) وفي م «قدم فلان».

(٢) لفظ «عليه» ساقط من هـ.

(٣-٣) وفي ز «دخل الرجل بعد ما»؛ وسقط لفظ «بعد» من م.

(٤) وفي م «ليلة».

وإذا جعل الرجل لله على نفسه اعتكاف شهر بعينه فإنه ينبغي له أن يدخل المسجد قبل أن تغيب الشمس فتغيب الشمس وهو في المسجد فيستقبل الشهر بأيامه ولياليه لأن الليلة من الشهر وليست من اليوم .
 وإذا جامع الرجل امرأته وهو في اعتكاف واجب فقد أساء .
 ٥ وقد أفسد اعتكافه وعليه أن يستقبل اعتكافه . وكذلك المرأة إذا جامعها زوجها ، ولو كانت مباشرة دون الجماع أنزل فيها فأوجب عليه فيه الغسل كان ذلك بمنزلة الجماع . وكذلك المرأة يكون منها ما يكون من الرجل من الدفق ، وإن لم يكن أنزل ولا أنزلت فقد أساء جميعا في ذلك ولا يفسد ذلك عليهما اعتكافهما في قول أبي يوسف ، وأما في قول أبي حنيفة فإن كانا خرجا من المسجد فقد فسد اعتكافهما .

وإذا أوجب الرجل على نفسه اعتكافا ثم مات قبل أن يقضيه فلا يقضيه أحد عن أحد^٢ لأنه لا يكون اعتكافا إلا بصوم ولا يصوم أحد عن أحد^٢ وكذلك بلغنا عن عبد الله بن عمرو عن إبراهيم النخعي أنها^١ قالوا ذلك ، ولكنه يطعم عنه لكل يوم نصف صاع من

(١) وفي « فتاوى » تصحيح ، والصواب « فتغيب » كما في بقية الأصول .

(٢) سقط قوله « من الرجل » من ز .

(٣-٣) من قوله « لأنه لا يكون ... » ساقط من م .

(٤) بلاغ ابن عمرو إبراهيم النخعي « لا يصوم أحد عن أحد » قد مر تقريره في ابتداء كتاب الصوم ص ٢٣٠ .

(٥) وفي « قال » تصحيح .

حظته لكل مسكين .

وإذا مرض الرجل حين قال هذه المقالة فلم يزل مريضاً حتى مات فلا شيء عليه، ولا يكون عليهم أن يقضوا عنه شيئاً من قبل أنه لم يصح .

ولو جعل رجل عليه أن يعتكف ليلة أو يوماً قد أكل فيه فليس عليه شيء .

وإذا قالت المرأة لله عليّ أن أعتكف أيام حيض^٢، فلا اعتكاف عليها .

وكذلك لو قال الرجل لله عليّ أن أعتكف اليوم الذي يقدم

(١) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (وإذا أوجب على نفسه اعتكافاً ثم مات قبل أن يقضيه أطعم عنه لكل يوم نصف صاع من حنطة) وهذا إذا أوصى لأن الاعتكاف فرع عن الصوم وقد بينا في الصوم حكم الفدية فكذلك في الاعتكاف، فإن قيل : الفدية عن الصوم غير معقول ولا هو ثابت بطريق القياس فكيف قسم الاعتكاف عليه؟ والعجب أن في الصلاة قائم مثل هذا ولا مدخل للقياس فيه ! قلنا : أما في الاعتكاف فالجواب عن هذا السؤال سهل لأن صحة النذر بالاعتكاف باعتبار الصوم فإن ما لا أصل له في الفرائض لا يصح التزامه بالنذر فكان التنصيص على الفدية في الصوم تنصيماً عليه في الاعتكاف، وأما في الصلاة فلم يطلق الجواب في شيء من الكتب على الفدية مكان الصلاة، ولكن قال في موضع من الزيادات : يجوز ذلك إن شاء الله تعالى ؛ فبتقييده بالاستثناء بيان أنه لا يثبت الجواب فيه إذ لا مدخل للقياس فيه - اهـ ج ٣ ص ١٢٤ .

(٢) وفي هـ « أن » تصحيف .

(٣) وفي هـ « حيض » .

فيه فلان أبداً ، فقدم فلان ليلاً فلا اعتكاف عليه . وإن قدم نهاراً في يوم قد أكل فيه الحالف فليس عليه أن يعتكف في ذلك اليوم ، وعليه أن يعتكف في كل يوم يأتي عليه مثل ذلك اليوم . ولو قدم فلان في يوم بعد الظهر كان مثل ذلك أيضاً .

٥ وإذا جعل الرجل لله^١ على نفسه أن يعتكف شهراً قد سماه^٢ فاذا ذلك^٣ الشهر الذي قد سماه وعناه قد مضى ولا يعلم حين حلف بمضيه فلا شيء عليه ولا اعتكاف عليه ، وهو بمنزلة قوله « لله على أن أعتكف أمس » .

ولو أن معتكفاً في اعتكاف واجب أحرم بالحج أو بالعمرة ١٠ أو بهما جميعاً لزمه^٤ الإحرام مع الاعتكاف ، ويقسم في اعتكافه حتى يفرغ ، فإن خاف أن يفوته الحج خرج ففرض حجته أو عمرته التي جعل لله على نفسه ، وكان عليه أن يستقبل الاعتكاف .

ولو اعتكف الرجل في المسجد الحرام في اعتكاف واجب فذلك أفضل من اعتكافه في غيره ، وكذلك مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو أفضل من الاعتكاف فيما سواه إلا المسجد الحرام ، وكل ما عظم من المساجد وأكثر أهله فهو أفضل ؛ ومسجد الجامع أفضل مما سواه

(١) لفظ « عليه » ساقط من ٥ .

(٢) قوله « لله » زيد من ز .

(٣-٣) وفي م « فاذا كان ذلك » .

(٤) كذا في م ، وفي البقية « لزم » .

من المساجد بعد المسجد الحرام و مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم
إلا ما كان مثله من مساجد الجماعة ما خلا هذين المسجدين .
و إذا جعل الرجل لله على نفسه الاعتكاف^١ ثم رجع عن الإسلام
ثم أسلم فليس عليه اعتكاف ، هدم الشرك الاعتكاف .
و إذا جعل العبد على نفسه الاعتكاف أو الأمة فلهولاه أن يمنعه ذلك ،
فاذا أعتقا كان عليهما أن يقضيا الاعتكاف الذي كانا أوجبا على أنفسهما .
وكذلك المرأة إذا جعلت على نفسها الاعتكاف فلزوجها أن يمنعها^٢ .
و أما أم الولد و المدبرة فهما بمنزلة العبد في ذلك . فأما المكاتب فإذا
جعل على نفسه اعتكافا معلوما كان عليه أن يعتكفه لأن المولى لا يستطيع
أن يحول بينه و بين ذلك . و كذلك العبد^٣ الذي قد أعتق^٤ بعضه و هو ١٠
يسعى في نصف قيمته .
و إذا أكل المعتكف ناسيا بالنهار فضومه تام و يمضي على اعتكافه .

- (١) وفي هـ « للاعتكاف » .
(٢) فإن كان باذن المولى و الزوج فليس للزوج منع زوجته من الإتمام ،
و للمولى منع عبده و ان كان لا يستحب له ذلك لأن الزوج بالإذن ملكها
منافعها و هي من أهل الملك ، و المولى بالإذن ما ملك العبد منافعه لأنه ليس من
أهل الملك و لكنه وعد فالوفاء له ، و خلف الوعد مذموم فلا يستحب له منعه ،
فإن فعل لم يكن عليه شيء غير انه قد اساء و أثم ، و هو قياس الإحرام فإن المرأة
إذا أحرمت باذن زوجها لم يكن للزوج ان يحللها ، و العبد إذا أحرم باذن مولاه
كان للمولى ان يحلله و ان كره له ذلك - كذا قال السرخسي في ج ٣ ص ١٢٥
من شرح المختصر .
(٣-٢) وفي هـ « الذي أعتق » .

وإذا جامع بالنهار ناسيا^١ فقد أفسد اعتكافه ، ولا يشبه الجماع في هذا الموضع الأكل والشرب لأن الجماع يحرم عليه بالليل كما يحرم عليه بالنهار ولم يحرم من قبل الصوم وصار الجماع بمنزلة الخروج من المسجد ، ألا ترى أنه لو خرج ناسيا كان خروجه كخروجه متعمدا .
هـ فكذلك الجماع ، وأما الصوم في غير الاعتكاف إذا جامع فيه ناسيا فان الجماع لا يفسد الصوم كما يفسد الاعتكاف .

وإذا جعل الرجل على نفسه اعتكاف أيام معلومة إن كلم فلانا أو^٢ إذا دخل دار فلان^٣ أو فعل كذا وكذا ففعل ذلك^٤ فعليه أن يعتكف ، وليس عليه كفارة دون الاعتكاف .

١٠ وإذا قال في يمينه « إن شاء الله » ووصلها بكلامه فليس عليه شيء .

وإذا قال « إن كنت دخلت دار فلان فعلى اعتكاف شهر » وقد كان دخلها وهو لا يعلم يومئذ فعليه الاعتكاف الذي أوجبه على نفسه .
وإذا أغمى على المعتكف أياما أو أصابه لم في اعتكاف واجب عليه فعليه إذا برئ وصح أن يستقبل الاعتكاف ، ولو تطاول به اللثم ١٥ وصار معتوها^٥ لا يفيق فكث ذلك سنين كان هذا والفرائض التي

(١) وفي م « فاذا » .

(٢) كذا في الأصل ، وفي بقية الأصول « ناسيا بالنهار » .

(٣) وفي ز « و » .

(٤-٤) وفي هـ « دخل فلان » .

(٥-٥) قوله « ففعل ذلك » ساقط من هـ .

(٦-٦) وفي هـ « فلا شيء عليه » .

(٧) واللم بفتحيتين جنون خفيف - من المغرب ج ٢ ص ١٧٢ . والمعتوه : =

افترض الله تعالى عليه سواء في القياس ، لا يقضى ولا يكون عليه شيء ، ولكننا ندع القياس ونوجب عليه القضاء لأنه إذا أحرم بالحج ثم أصابه ذلك ثم أفاق أوجبت عليه القضاء .

وإذا جعل الأعمى أو المقعد على نفسه الاعتكاف لزمه كما يلزم الصحيح .

وإذا جعل المريض على نفسه الاعتكاف وهو مريض لا يطبق ذلك ثم مات قبل أن يبرأ فلا شيء عليه .

وإذا جعل الصحيح على نفسه اعتكاف شهر فمرت عليه عشرة أيام ثم مات فإنه ينبغي لورثته أن يقضوا عنه شهرا ، يطعم لذلك ثلاثين مسكينا لكل مسكين نصف صاع من حنطة ، فإن أبوا أن يفعلوا ذلك ١٠ لم يجبروا على شيء منه .

ولا بأس بأن يلبس المعتكف والمعتكفة ما بدا لهما من الثياب ، ويأكلان ما بدا لهما من الطعام ، ويتطيبان ما بدا لهما من الطيب ، ويدهنان بما شاء من الدهن ٣ ، وليس في ذلك كالحرم .

= الناقص العقل ، وقيل : المدهوش من غير جنون - كذا في ج ٢ ص ٢٩ من المغرب .

(١) قال السرخسي : وهذا لأنه بالعتة لم يخرج من أن يكون أهلا للعبادة فإنه أهل لتوابها فبقيت ذمته صالحة للوجوب فيها فيما تقرر سببه - انتهى ما قاله في ج ٣ ص ١٢٦ من شرح المختصر .

(٢) وفي ٥ و ٥ .

(٣) فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك كله في اعتكافه - قاله السرخسي في شرحه ص ١٢٦ .

و لا بأس بأن يعتكف العبد إذا أذن له مولاه أو الأمة ،
 أو أم الولد^١ و المدبرة و المدبر . وكذلك المرأة إذا أذن لها زوجها
 و ليس له أن يمنعها . و للولي أن يمنع رقيقه الاعتكاف و لا مأثم عليه
 في ذلك إلا أن يكون قد أذن لهم ، فان كان قد أذن لهم فأنى أكره له
 أن يمنعهم بعد ما^٢ قد كان أذن^٣ لهم ، فان منعهم بعد الإذن فليس عليه
 شيء غير أنه قد أساء و أثم حين منعهم بعد الإذن .
 و لا بأس بأن ينام المعتكف في المسجد . و لا يفسد الاعتكاف كلام
 و لا سباب و لا جدال غير أنه لا ينبغي له أن يعتمد لشيء^٤ من ذلك
 فيه مأثم .

١٠. و لو نظر المعتكف إلى امرأته و أنزل لم يفسد ذلك عليه اعتكافه
 و وجب عليه الغسل .
 و إذا أخرج المعتكف سلطان في حد عليه أو له يوما أو أكثر
 من نصف يوم أفسد عليه اعتكافه .

(١) و في « فلا » .

(٢-٢) و في « والأمة و أم الولد » .

(٣-٣) و في « قد كان قد أذن » .

(٤) فان حرمة هذه الأشياء ليس لأجل الاعتكاف ؛ ألا ترى أنه كان محرما قبل
 الاعتكاف و لا يفوت به ركن الاعتكاف و هو اللبث و لا شرطه و هو الصوم ،
 و كذلك ان سكر ليلا لما بينا ان حرمة السكر ليست لأجل الاعتكاف فلا يكون
 مؤثرا فيه - اه ما في شرح المختصر ص ١٢٦ .

(هـ) و في « الشيء » .

ولو سكر المعتكف ليلا لم يفسد عليه اعتكافه . ولو كان رجل معتكف في مسجد وهو مؤذن فصعد إلى المنارة لم يفسد ذلك عليه اعتكافه ، ولو كان باب المنارة خارجا من المسجد لم يفسد ذلك عليه اعتكافه .

٣ ولو نسي المعتكف فخرج من المسجد ثم ذكر بعد ذلك فدخل المسجد لم يفسد ذلك عليه اعتكافه^٢ في قول أبي حنيفة ؛ وقال أبو يوسف ومحمد : لا بأس للمعتكف أن يخرج رأسه من المسجد إلى بعض أزواجه وأهله فيغسله^٣ ، وإن غسله في المسجد في إناء فلا بأس به^٤ ؛

(١) المنذنة بكسر الميم موضع الأذان أو المنارة ، وكان ينبغي أن يكون «المأذنة» لأنه ظرف وهو بفتح الميم .

(٢) من أصحابنا من يقول : هذا قولها ، فأما عند أبي حنيفة رضي الله عنه فيذهب أن يفسد اعتكافه للخروج من المسجد من غير ضرورة ، والأصح أنه قولهم جميعا ، واستحسن أبو حنيفة هذا لأنه من جملة حاجته فإن مسجده إنما كان معتكفا لإقامة الصلاة فيه بالجماعة وذلك إنما يتأتى بالأذان وهو بهذا الخروج غير معرض عن تعظيم البقعة أصلا بل هو ساع فيما يزيد في تعظيم البقعة فلهذا لا يفسد اعتكافه - ٥١ من شرح المختصر ص ١٢٦ .

(٣-٢) من قوله « ولو نسي ... » ساقط من ٥ .

(٤) وفي ز « فتغسله » ؛ وفي « فيغسله » يرجع ضمير المفرد إلى « بعض » .

(٥) لأنه باخراج رأسه لا يصير خارجا من المسجد ، فإن من حلف لا يخرج من هذه الدار فأخرج رأسه منها لم يحث (وإن غسل رأسه في المسجد في إناء فلا بأس بذلك) إذ ليس فيه تلويث المسجد - ٥١ ما في شرح المختصر ج ٢ ص ١٢٦ .

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تغسل رأس النبي صلى الله عليه وسلم وهي حائض وهو معتكف يخرج رأسه من المسجد فتغسله .
أخبرنا محمد عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة عن رسول الله صلى الله

(١) كذا في هـ ، وفي بقية الأصول « زوجة » .

(٢) وأخرجه الإمام محمد في آثاره أيضا أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج رأسه من المسجد وهو معتكف فتغسله عائشة رضي الله عنها وهي حائض ، قال محمد : وبهذا نأخذ ، لا نرى به بأسا ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه - راجع ج ١ ص ٤٠ من كتاب الآثار .
وأخرجه الإمام أبو يوسف في ص ٢٦ عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عائشة رضي الله عنها : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج إليها رأسه وهو معتكف في المسجد فتغسله وهي حائض - اهـ . وأخرجه الحسن بن زياد في كتاب الآثار عنه ، وأخرجه ابن خسر ومن طريقه وطريق المقرئ عنه ،
والحافظ طلحة بن محمد من طريق مصعب بن المقدم عنه - راجع ج ١ ص ٢٦٣ - ٧٤ من جامع المسانيد . وأخرجه الإمام محمد في موطئه ص ٨١ : أخبرنا مالك أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : كنت أرجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حائض ؛ قال محمد : لا بأس بذلك ، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا - اهـ . وأخرج في ص ١٨٨ من موطئه عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عمرة بن عبد الرحمن عن عائشة أنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف يدني إلى رأسه فأرجله - الحديث . قلت : الحديث هذا معروف في كتب الصحاح صحيح البخاري وغيره ؛
وروى ابن أبي شيبة عن يزيد بن هارون ثنا سفيان بن قيس عن الزهري عن =

عليه وسلم: كان إذا أراد أن يعتكف أصبح في المكان الذي يريد أن يعتكف فيه^١.

قال^٢: وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر بقبة أو خيمة فضربت له حيث أراد أن يعتكف فإذا قباب وخيام مضروبة فقال: ما هذا؟ قالوا: لعائشة و لحفصة^٣ ولزَيْنَب، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: آلبر يردن^٤ بهن؟ ثم أمر بخيمته فنقضت، فلم يعتكف تلك العشر^٥، فلما دخل شوال اعتكف مكانها عشرا^٦.

= عروة عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان معتكفا لم يدخل البيت الا لحاجة، قالت: ففعلت رأسه وان بيني وبينه لعتبة الباب - ١٢٣٩ بحث (في المعتكف يغسل رأسه).

(١) قال السرخسي في شرح الحديث هذا: ففي هذا دليل على ان من أراد اعتكاف يوم أو نذر ذلك ينبغي ان يدخل المسجد قبل طلوع الفجر، وقد بينا هذا - ١٢٧ ج ٣ ص ١٢٧. روى ابن أبي شيبة في ص ١٢٣٣ من مصنفه عن جرير عن مغيرة عن ابراهيم قال: إذا أراد الرجل أن يعتكف فلتغرب له الشمس من الليلة التي يريد أن يعتكف فيها وهو في المسجد - ١٢٨.

(٢) لفظ « قال » لم يذكر في ز.

(٣) وفي هـ « حفصة ».

(٤) في هـ « تردون » تصحيف؛ وفي ع، ز « تردن » واللفظ غير منقوط في م، والصواب « يردن ». ولفظ البخاري « اردن بهذا ».

(٥) وفي م « الشهر » مكان « العشر ».

(٦) أسنده البخاري: حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن ثنا عبد الله أنا الأوزاعي ثفي يحيى بن سعيد حدثني عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

= عليه وسلم ذكر أن يعتكف العشر الأواخر من رمضان فاستأذنته عائشة فأذن لها وسألت حفصة عائشة أن تستأذن لها فقعلت فلما رأت ذلك زينب بنت جحش أمرت ببناء فبني لها ، قالت : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى انصرف إلى بنائه فبصر بالأبنية فقال : ما هذا ؟ قالوا : بناء عائشة وحفصة وزينب ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : آبر أردن بهذا ؟ ما أنا بمتعكف ؛ فرجع فلما افطر اعتكف عشرا من شوال - ٨١ ص ٢٧٤ .

وروى عن محمد بن سلام عن محمد بن فضيل بن غزوان عن يحيى بن سعيد عن عمرة نحوه ص ٢٧٣ ، وفيه : ما حملن على هذا البر ؟ أنزعوها فلا أراها ؛ فزعت فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر العشر من شوال . وأخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عن يحيى بن سعيد ولفظه : فقال : آبر يردن ؟ فأمر بنجائه فقوض وترك الاعتكاف في شهر رمضان حتى اعتكف في العشر الأول من شوال ؛ ورواه من طريق طريق سفيان وعمر بن الحارث والأوزاعي وابن إسحاق عن يحيى بن سعيد بمعنى حديث أبي معاوية - راجع ج ١ ص ٣٧١ منه . وأخرجه أبو داود : حدثنا عثمان بن أبي شيبة ويعلى بن عبيد عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه ؛ قالت : وأنه أراد مرة أن يعتكف في العشر الأواخر من رمضان ، قالت : فأمر ببنائه فضرب فلما رأيت ذلك أمرت ببنائي فضرب ، قالت : وأمر غيري من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعليهن ببنائه فضرب ، فلما صلى الفجر نظر إلى الأبنية فقال : ما هذه ؟ آبر تردن ؟ قالت : فأمر ببنائه فقوض ، وأمر أزواجه بآبنتهن فقوضت ؛ ثم أخرج الاعتكاف إلى العشر الأول يعني من شوال - ٨١ ص ٣٤١ . وأخرج نحوه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن يعلى بن عبيد عن يحيى بسنده - راجع ص ١٢٨ من سننه . وأخرجه الإمام مالك في موطئه ص ١٠١ عن ابن شهاب عن عمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يعتكف فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه وجد اخية خباء =

قال^١ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه اعتكف في العشر الوسطى^٢ من رمضان، فلما فرغ من اعتكافه أتاه جبريل عليه السلام فقال له: إن ما تطلب^٣ وراهك؛ قال: نخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم صبيحة العشرين ثم قال: إني أراي أجمد^٤ في ماء وطين، فمن كان اعتكف معنا فليعد إلى معتكفه؛ فقال أبو سعيد الخدري: °فهاجت السماء عشيته؛ ° وكان عريش المسجد من جريد فوكف، فقال أبو سعيد الخدري: °

= عائشة و خباء حفصة و خباء زينب، فلما رآها سأل عنها فقبل له: هذا خباء عائشة و حفصة و زينب، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ألبر تقولون بهن؟ ثم انصرف فلم يعتكف حتى اعتكف عشرا من شوال - هـ . رواه هكذا مرسلًا . و أخرجه البيهقي من طريق الأوزاعي عن يحيى بن سعيد نحو ما أخرجه البخاري - راجع ج ٤ ص ٢٢٢ . قال السرخسي في ج ٣ ص ١٢٧ من شرح المختصر: ذكر محمد في الأصل حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف في العشر الأوسط من رمضان فأناه جبريل عليه السلام فقال: إن ما تطلب وراهك؛ فقال عليه السلام: من كان - الحديث . (١) سقط لفظ « قال » من هـ .

(٢) كذا في الأصول ، و الصواب « العشر الأوسط » كما نقله السرخسي أو « العشرة الوسطى » اللهم إلا أن يكون العشر جمعا معني فيكون الوسطى صفة معني والله أعلم .

(٣) وفي هـ « نطلب » تصحيف .

(٤) سقط لفظ « اجمد » من هـ؛ وفي ز، م « إني أرى أن اجمد » .

(هـ-هـ) من قوله « فهاجت السماء ... » ساقط من هـ .

قوالذي بعثه بالحق لقد صلى بنا المغرب ليلة إحدى وعشرين فوكف ! فقال أبو سعيد : وإني لأنظر إلى جبهته وأرنبه الله في الماء والطين . قال محمد : حدثنا بهذا الحديث أبو يوسف عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري .

(١) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « الفجر » كما هو في روايات الحديث التي يأتي تخريجها .

(٢) وفي « هذا » .

(٣) وأخرجه الإمام محمد في موطنه أيضا عن مالك قال : أخبرنا مالك أخبرنا يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الأوسط من شهر رمضان فاعتكف عاما حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج فيها من اعتكافه قال « من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر ، وقد رأيت هذه الليلة ثم أنسيتها ، وقد رأيتني من صبيحتها أجمع في ماء وطين ، فالتمسوها في العشر الأواخر والتمسوها في كل وتر » قال أبو سعيد : فطرت الساء من تلك الليلة وكان المسجد سقفه عريشا فوكف المسجد ، قال أبو سعيد : فأبصرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف علينا وعلى جبهته وانفه اثر الماء والطين من صبح ليلة إحدى وعشرين - ١٨٨ ص وأخرج البخارى هذا الحديث بأسانيده عن أبي سلمة عن أبي سعيد ، منها سند محمد بن عمرو الذي رواه أبو يوسف عنه في الأصل ، قال : حدثنا عبد الرحمن بن بشر أنا سفيان عن ابن جريج عن سليمان الأحول خال ابن أبي نجيح عن أبي سلمة عن أبي سعيد ح قال قال سفيان : « وحدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي سعيد - قال (سفيان) واطن ان ابن لبيد ثنا عن أبي سلمة عن أبي سعيد قال : اعتكفنا =

= مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشر الأوسط فلما كانت صبيحة عشرين نقلنا متاعنا فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « من كان اعتكف فليرجع الى معتكفه فاني رأيت هذه الليلة و رأيتني اسجد في ماء و طين » فلما رجع الى معتكفه و حاجت السماء فطرنافو الذي بعثه بالحق ! لقد حاجت السماء من آخر ذلك اليوم و كان المسجد عريشا فلقد رأيت على انفه و ارنبته اثر الماء و الطين - ١٥ ص ١٧٣ ، و رواه بطريق مالك : حدثنا اسمعيل ثني مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الأوسط من رمضان فاعتكف عاما حتى اذا كان ليلة احدى و عشرين و هي الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه قال « من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر ، و التمسوها في كل وتر » فطرت السماء تلك الليلة و كان المسجد على عريش فوكف المسجد فبصرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جبهته اثر الماء و الطين من صبح احدى و عشرين ١٥ ص ٢٧١ ، و رواه عن عبد الله بن منير سمع هارون بن اسمعيل ثنا علي بن المبارك ثني يحيى بن ابي كثير قال سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن قال سألت أبا سعيد الخدري قلت : هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر ليلة القدر ؟ قال : نعم ، اعتكفنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشر الأوسط من رمضان ، قال : فخرجنا صبيحة عشرين ، قال : فخطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صبيحة عشرين فقال « انى رأيت ليلة القدر و انى نسيتهما فالتمسوها في العشر الأواخر في الوتر فاني رأيت انى اسجد في ماء و طين ، فمن كان اعتكف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - فليرجع » فرجع الناس الى المسجد و ما نرى في السماء قزعة ، قال : بغاءت سمحابة فطرت و اقيمت الصلاة فسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطين و الماء حتى رأيت الطين في ارنبته و جبهته - ١٥ ص ٢٧٢ . و أخرجه مسلم أيضا بطريقه . قلت : قال السرخسي في شرح المختصر ج ٣ ص ١٢٧ : و ذكر محمد في الأصل حديث =

= أبي سعيد الخدري رضى الله عنه : ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف في
العشر الأوسط من رمضان فاتاه جبرئيل عليه السلام فقال : ان ما تطلب
وراءك ، فقال عليه السلام : من كان معتكفا معنا فليعد الى معتكفه واني ارانى
أعبد في ماء وطين ؛ فقال أبو سعيد : فطربنا و كان عريش المسجد من جريد
فوكف ، فوالذى بعثه بالحق ! لقد صلى بنا المغرب ليلة الحادى والعشرين
وانى ارى جبهته و ارنبة انفه فى الماء والطين ؛ و انما اورد هذا الحديث لبيان
ليلة القدر ؛ و فيه اختلاف بين الصحابة و العلماء بعدهم ، فأما أبو سعيد رضى الله
عنه كان مذهبه ان ليلة القدر الحادى والعشرون - لهذا الحديث ، ولم يأخذ
به علماءنا ، لما صح فى الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : من فاته ثلاث
ليال فقد فاته خير كثير ليلة التاسع عشر و الحادى والعشرين و آخرها ليلة ،
فقيل : سوى ليلة القدر يا رسول الله ؟ فقال « سوى ليلة القدر ؛ وليس فى
حديث أبى سعيد كبير حجة فانه لم يقل ارانى أعبد فى ماء و طين فى ليلة
القدر ، وكان على بن أبى طالب رضى الله عنه يقول : انها ليلة الخامس
و العشرين ، فانه صح فى الحديث ان نزول القرآن كان لأربع و عشرين مضى
من رمضان و قال الله تعالى « انا انزلناه فى ليلة القدر * » و الهاء كناية عن
القرآن باتفاق المفسرين ، فاذا جمعت بين الآية و الحديث تبين انها ليلة الخامس
و العشرين ، و اكثر الصحابة على انها ليلة السابع و العشرين ، فقد ذكر عاصم
عن زر بن حبیش قال قلت لأبى بن كعب : يا ابا المنذر ! اخبرنى عن ليلة القدر
فان ابن مسعود كان يقول : من يقيم الحول يدركها ! فقال : يرحم الله ابا عبد الرحمن
قد كان يعلم انها ليلة السابع و العشرين ، و لكنه اراد حث الناس على الجهد فى جميع
الحول ، قلت : بم عرفت ذلك ؟ قال : بالعلامة التى اخبرنا بها رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاعتبرناها فوجدناها ، قلت : و ما تلك العلامة ؟ قال : تطلع الشمس من
صبيحتها كأنها طست لا شعاع لها ؟ و كان ابن عباس رضى الله عنهما يقول : انها
ليلة السابع و العشرين ، فقيل له : و من اين تقول ذلك ؟ قال : لأن سورة =

وإذا قال الرجل « الله على أن أعتكف شهرا بالنهار دون الليل »
 فله أن يعتكف بالنهار دون الليل إن شاء . وإذا قال « شهرا » ونوى
 النهار دون الليل فعليه النهار والليل في ذلك ، وليست نيته ههنا بشيء ،
 وهو بمنزلة رجل قال « الله على أن لا أكلم فلانا شهرا » ينوى النهار
 دون الليل فعليه الليل والنهار .

وإذا جعل الرجل لله عليه أن يعتكف يوم النحر^٢ ويوم الفطر
 وأيام التشريق فعليه أن يفطر ويعتكف أياما مكانها ، ويكفر بيمينه إذا

== القدر ثلاثون كلمة وقوله « هي » الكلمة السابعة والعشرون وفيها
 إشارة الى ليلة القدر؛ وذكر الفقيه أبو جعفر أن المذهب عند أبي حنيفة رضي الله
 عنه انها تكون في شهر رمضان ولكنها تتقدم وتأخر ، وعلى قول أبي يوسف
 ومحمد تكون في شهر رمضان لا تتقدم ولا تتأخر ؛ وفائدة الاختلاف ان من
 قال لعبده « أنت حر ليلة القدر » فان قال ذلك قبل دخول شهر رمضان عتق
 اذا انسلخ الشهر ، وان قال ذلك بعد مضي ليلة من الشهر لم يعتق حتى ينسلخ
 شهر رمضان من العام القابل في قول أبي حنيفة ، لجواز انها كانت في الشهر
 الماضي في الليلة الأولى وفي الشهر الآتي في الليلة الأخيرة ، وعلى قول أبي يوسف
 ومحمد اذا مضت ليلة من الشهر في العام القابل بجاء مثل الوقت الذي حلف
 فيه عتق لأن عندهما لا تتقدم ولا تتأخر بل هي في ليلة من الشهر في كل وقت ،
 فاذا جاء مثل ذلك الوقت فقد تيقنا بمجيء الوقت المضاف إليه العتق بعد يمينه
 فلماذا عتق ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب - ١٢٨ ص .

(١) وفي « النهار والليل » .

(٢) لفظ « لله » ساقط من « .

(٣-٣) وفي « يعتكف لله يوم النحر » .

مضت تلك الأيام إن كان أراد بذلك يمينا . ولو اعتكف يوم النحر
و يوم الفطر و أيام التشريق كما جعل الله على نفسه وصام أجزاء ذلك
وقد أساء ، لأنه لا ينبغي له أن يكون صائما في تلك الأيام و تلك الأيام ليست
بأيام صوم ، ألا ترى أنه نهى عن صوم هذه الخمسة الأيام لأن صومها صوم .^٢

بسم الله الرحمن الرحيم

باب في الصيام و الاعتكاف من الجامع الكبير

و إذا قال الرجل : « الله على أن أعتكف شهرا ، ولم ينو شهرا

(١) سقط لفظ « على » من ه .

(٢) كذا في الأصول ، وزاد في م « الحمد لله وحده و صلى الله على سيدنا محمد
و آله و صحبه و سلم حسينا الله و نعم الوكيل » .

(٣) كذا في الأصل ، و التسمية ساقطة من ه ، وزاد في م بعدها « و صلى الله على
سيدنا محمد و على آله و صحبه و سلم » .

(٤) هذا الباب الحقه بعض الفقهاء من رواة الكتاب بالأصل لتكثير فروع

باب الاعتكاف في مقامها و لتأييد مسائل الأصل ، لأن مسائل الجامع متفرعة

من الأصل ؛ قال العتابي في شرح الجامع : بناء على أن الصوم شرط صحة

الاعتكاف لأن ركن الاعتكاف اللبث في المسجد و الصوم محله فالإتزام بالاعتكاف

يكون الإتزام للصوم فيصح الإتزام اللبث في المسجد تبعا للإتزام الصوم الذي له

مثل في الزام الله تعالى ، و ان اليوم المفرد لا يتناول ليلته ، و الأيام تتناول

ليالها ، و العبادة المالية في النذر المضاف يجوز تعجيلها كالزكاة ، و في العبادة

البدنية خلاف ، و في التعليق بالشرط لا يجوز التعجيل بكل حال - انتهى ص ١٣ .

(هـ) و في الجامع الكبير المطبوع « رجل قال » .

'بعينه فله أن يعتكف أى شهر شاء' ولكن لا بد له^٢ من أن يتابع^٣ بين اعتكافه ولا يفرق .

فإن قال « نويت أن أعتكف بالنهار دون الليل ، لم تكن نيته تلك شيئاً » لأن الشهر يدخل فيه الليل والنهار ، والاعتكاف يجب بالليل والنهار فلذلك كان عليه الشهر متتابعاً .

وإن^٤ قال « لله على أن أصوم شهراً ، ولم ينو شهراً بعينه ولا متتابعاً ولا نية له ، فإن شاء ففرق بين صومه وإن شاء وصل ، لأن الصوم يكون بالنهار دون الليل فلذلك كان له أن يفرق إن شاء .

وإذا^٥ قال « لله على اعتكاف شهر ، فعليه اعتكاف^٦ بصومه لا بد منه ، لأن الاعتكاف لا يكون إلا بصوم ، والليل لا يكون^٧ فيه صوم .

وإذا^٨ قال « لله على أن أعتكف يوماً ، وجب عليه أن يعتكف يوماً بصوم فيه ، يدخل المسجد قبل طلوع الفجر فيقيم فيه صائماً إلى أن تغيب الشمس ، ولا يخرج منه إلا لغائط أو بول أو جمعة .

وإذا^٩ قال « لله على أن أعتكف ليلتين ، فعليه أن يعتكف ليلتين^{١٠} »

(١-١) وعبارة الجامع المطبوع « بعينه اعتكف أى شهر شاء وتابع » .

(٢) كذا في ز ، ولفظ « له » ساقط من بقية النسخ .

(٣-٣) وفي « من يتابع » .

(٤) وفي الجامع « لم تنفع نيته » .

(٥) وفي المطبوع « ولو » .

(٦-٦) وفي المطبوع « اعتكف » مكان « فعليه اعتكاف » .

(٧-٧) من قوله « فعليه أن ... » ساقط من م ، ولفظ « ليلتين » ساقط من ه ، =

كتاب الأصل (باب في الصيام والاعتكاف من الجامع الكبير) ج - ٢

يوميهما، يدخل المسجد قبل 'أن تغيب الشمس' فيقيم فيه^١ تلك الليلة ويصبح صائما، و يقيم فيه الليلة الأخرى ويصبح صائما معتكفا إلى الليل .

ولا يشبه قوله «لله على»^٢ اعتكاف ليلة، قوله «لله على اعتكاف

ليلتين»^٣ لأن الليلتين يكرنان بيوميهما^٤، والليلة لا تكون بيوميهما^٥؛

هـ ألا ترى أنه لو قال «لله على أن أعتكف ثلاثين ليلة، دخل في ذلك

الليل والنهار وكان بمنزلة قوله «لله على أن أعتكف شهرا» .

ولو قال «لله على أن أعتكف يومين» كان عليه اعتكاف يومين

بليلتيهما^٦ فينبغي له إذا أراد ذلك أن يدخل المسجد قبل غروب الشمس

فيمكث فيه ليلته ويومه والليلة^٧ الأخرى ويومها .

١٠ وإذا قال «لله على أن أعتكف ثلاثين ليلة»^٨، وقال «نويت الليل

دون النهار» فليس عليه شيء لأن الصيام لا يكون إلا بالليل، ولا يكون

اعتكاف إلا بصوم .

= وفي المطبوع «اعتكفها بيوميهما» .

(١-١) وفي المطبوع «غروب الشمس» .

(٢) لفظ «فيه» ساقط من هـ .

(٣) لفظ «على» ساقط من هـ .

(٤-٤) وفي هـ «ان يكون بيوميهما» مكان قوله «لأن...» - الخ .

(٥) كذا في الأصل، وفي هـ «يوميهما» وفي ز «يومها» والصواب «بيوميهما» .

(٦) وفي هـ «بليلتيهما» .

(٧) وفي م «ليلته» .

(٨-٨) وفي ع «ليلتين» مكان «ثلاثين ليلة» تصحيف .

كتاب الأصل (باب في الصيام والاعتكاف من الجامع الكبير) ج - ٢

وإن قال « الله على أن اعتكف ثلاثين يوما » ، وقال « نويت النهار دون الليل » فهو كما قال ، وإن شاء فرق اعتكافه ، وإن شاء جمع ، لأن هذا بمنزلة الصوم .

وإذا قال « الله على أن اعتكف شهر رمضان » فعليه أن يعتكف بالليل^١ والنهار ، فإن صامه ولم يعتكفه كان عليه قضاء اعتكافه فيعتكف^٢ شهرا مكانه متتابعاً^٣ ، ويصوم فيه ، لأن الاعتكاف لا يكون إلا بصوم فلما لم يعتكف^٤ في شهر رمضان وجب عليه قضاء الاعتكاف ، فلما وجب عليه ذلك^٥ وجب عليه مع ذلك الصوم ، فإن كان لم يعتكف حتى دخل شهر رمضان من قابل فصامه واعتكفه قضاء^٦ من اعتكاف الشهر الأول لم يحزه ذلك الشهر وعليه أن يعتكف شهرا يصوم فيه مكان الشهر الأول ، ١٠ لأن الشهر الأول حين مضى وجب عليه قضاء اعتكافه بصوم فلا يحزه من ذلك صوم وجب عليه من غير ذلك ؛ ولو أنه أفطر شهر رمضان الأول من عذر وجب عليه قضاؤه باعتكاف متتابع ، فإن قضاء باعتكاف متتابع^٧ أجزاء ذلك لأن الشهر وجب عليه^٨ صومه واعتكافه فقط

(١) وفي « الليل » .

(٢) وفي « متتابعاً مكانه » .

(٣) وفي « فلما لم يصم » تحريف .

(٤) وفي ز « ذلك الصوم » وليس بشيء .

(٥) وفي ز « قضى » تصحيف .

(٦) وفي ز ، م « متتابعاً » .

(٧) سقط لفظ « عليه » من م .

كتاب الأصل (باب في الصيام والاعتكاف من الجامع الكبير) ج - ٢

ذلك ؛ ألا ترى أن رجلا لو قال : لله علىّ أن أعتكف رجب^١ ،
وجب عليه صومه واعتكافه فإن أفطره كله ثم قضاه باعتكاف أجزاء ،
فإن 'اعتكف مكانه' شهر رمضان لم يحزه من الاعتكاف الذي
وجب عليه .

٥ ولو قال : لله علىّ أن أعتكف رجب ، فاعتكف مكانه شهر^٢
ربيع وذلك قبل أن يدخل شهر^٣ رجب أجزاء ؛ إن كان صامه مع
اعتكافه لأنه شيء أوجبه على نفسه لله ، فإذا عجل قبل وقته أجزاء .
ألا ترى أن رجلا لو قال : لله على صوم يوم الخميس ، فصام يوم الأربعاء
قضاء من يوم الخميس أجزاء ذلك ، وهو قول أبي يوسف ، وقال محمد :
١٠ أما في قولي فإست أرى ذلك يحزبه حتى يصومه بعد دخوله ؛ ألا ترى
رجلا لو صام شهر رمضان قبل أن يدخل لم يحزه فكذلك هذا .

وقال أبو يوسف : لو أن رجلا قال : لله على أن أتصدق بدينار
غدا ، فتصدق به اليوم أجزاء ذلك فكذلك الصوم الذي أوجبه على
نفسه يحزبه إذا عجله . قال محمد : وأما أنا فأرى الصدقة يحزبه تعجيلها
١٥ ولا أرى تعجيل الصوم يحزبه ، وإنما أقيس ما أوجب على نفسه من

(١) سقط لفظ ' رجب ' من هـ ، م .

(٢-٣) وفي هـ « اعتكف وراه » تصحيف .

(٣) كذا في م ، و لفظ « شهر » ساقط من بقية الأصول .

(٤) وفي الجامع المطبوع « فاعتكف شهرا قبل رجب أجزاء في قول يعقوب » .

(هـ) وفي هـ « نرى » .

كتاب الأصل (باب في الصيام والاعتكاف من الجامع الكبير) ج - ٢

ذلك بما أوجب الله تعالى عليه ، فكما أن الزكاة يحجزه تعجيلها قبل وقتها فكذلك إذا أوجب على نفسه صدقة فعجلها قبل وقتها أجزاء ، وأما الصوم فلا يحجزه تعجيله كما لا يحجزه تعجيل ما أوجب الله عليه من الصوم .

وقال أبو يوسف : إذا قال الله على أن أصلي ركعتين غدا ، فصلاهما اليوم أجزاء ؛ وقال محمد : وأما أنا فلا أرى ذلك يحجزه ، أقسه بما افترض الله عليه من الصلاة .

وقال أبو يوسف : ولو أن رجلا قال « إذا جاء فلان فله على أن أصوم يوما ، فعجل صيام ذلك اليوم قبل أن يقدم فلان ثم قدم فلان بعد فعله أن يصوم يوما ، ولا يحجزه صيام ذلك اليوم ، ولا يشبه ١٠ هذا الوجه الأول لأن الأول أوجه على نفسه بغير عمن ، وهذا إنما أوجه على نفسه إذا قدم فلان وإنما يجب عليه بعد قدمه فلا يحجزه تعجيله . وكذلك إذا قال « إذا قدم فلان فله على أن أصلي ركعتين ، فعجل صلاتهما قبل قدوم فلان ثم قدم فلان فعليه قضاؤهما ولا يحجزه الأوليان . وكذلك إذا قال « إذا قدم فلان فله على أن أتصدق ١٥ بدرهم ، فعجل صدقة الدرهم ثم قدم فلان إن ذلك لا يحجزه وعليه أن يتصدق بدرهم آخر .

(١) وفي « وجب » تصحيف .

(٢) وفي « ما » .

(٣) وفي « افترض » .

وإذا قال «لله على صوم شهر متتابع» ولا ينوي شهرا بعينه فعليه أن يصوم شهرا متتابعاً، فإن أفطر منه يوماً استقبل الشهر من أوله .
فإن كان قال «لله على أن أصوم شهرا متتابعاً» يعني رجباً بعينه أو شهراً من الشهور بعينه فعليه صوم ذلك الشهر . وإن أفطر يوماً قضى ذلك اليوم وحده وليس عليه أن يستقبل صوم شهر، ولكن إذا أراد بقوله «لله على» يمينا كفر يمينه مع قضاء ذلك اليوم .

(١) كذا في الأصول وكذا في الجامع المطبوع، وفي شرح العتابي «رجباً» ولعله الصواب لأنه مصروف على الصحيح - راجع القاموس .
(٢-٢) وفي «وإن أراد» .

(٣) قال العتابي في شرح الجامع الكبير ص ١٥ : (ولو قال «لله على صوم شهر متتابعاً» يصوم أي شهر شاء متتابعاً، فإن أفطر يوماً يلزمه الاستقبال، فإن نوى شهراً بعينه أو قال «لله على أن أصوم رجباً» فأفطر يوماً قضى ذلك اليوم ولا يستقبل) لأنه يقع كله قضاء في غير وقته فكان الأول أولى بالجواز، (وإن نوى النذر واليمين أو نوى اليمين ولم ينو شيئاً آخر كان نذراً ويميناً عند أبي حنيفة ومجد رحهما الله) حتى يلزمه القضاء بالنذر والكفارة باليمين في الوجهين (وقال أبو يوسف رحمه الله في الأول: يكون نذراً خاصة حتى يلزمه القضاء ولا يلزمه الكفارة، وفي الثاني: يكون يميناً خاصة حتى تلزمه الكفارة دون القضاء)؛ لأبي يوسف أن النذر يستعمل لليمين مجازاً لقوله عليه السلام «النذر يمين» والمناسبة بينهما في معنى وجوب الفعل المذكور لكن في النذر لعينه وفي اليمين يجب لغيره فكان الوجوب ثابتاً من وجه، فإذا نوى المجاز لم تبق الحقيقة مراداً؛ ولهما أن معنى النذر حقيقة وجوب المنذوره، وإذا

وإذا قال الله على صوم يوم، فأصبح من الغد 'لا ينوى صوما'
فلم تزل الشمس حتى نوى أن يصومه من قضاء ذلك اليوم الذي أوجبه
على نفسه فإن ذلك لا يحجزه من قضاء ذلك اليوم حتى يعزم عليه من
الليل، ولكن أحب إلينا أن يتم صومه فيجعله تطوعا ولا يفطر، وإن
أفطر فلا قضاء عليه .

وإذا قال الله على صوم غد، فأصبح من الغد 'لا ينوى ما'
ثم نوى صومه من قضاء ما عليه قبل الزوال أجزاء ذلك لأنه أوجب
هذا اليوم بعينه عليه؛ ألا ترى أن رجلا لو أصبح في يوم من شهر
رمضان لا ينوى صومه^٣ ثم نوى صومه^٣ قبل الزوال أجزاء ذلك ولو
أفطر يوما من شهر رمضان فوجب عليه قضاؤه فأصبح في يوم لا ينوى^{١٠}
صومه ثم نوى صومه^٤ قضاء من الذي وجب عليه لم يحجزه ذلك! فكذلك هذا.

= وفيه معنى اليمين أيضا وهو تحريم ترك الصوم في الوقت المذكور، والحقيقة
مقصودة لا تحتاج إلى النية، ومعنى اليمين فيه تبع فيحتاج إلى النية، فإذا نوى
اعتبر كلاهما فيكون هذا من باب الجمع بين الحقيقتين لا من باب الجمع بين الحقيقة
والمجاز، وفي نذر الصوم في شهر بعينه تجوز نيته من النهار كصوم رمضان،
وفي غير عينه لا تجوز إلا بنيته من الليل كالقضاء - ١١ .

(١-١) كذا في الأصل، وفي البقية «وهو لا ينوى صومه» .

(٢) وفي ٥ «عن» .

(٣-٣) سقط قوله «ثم نوى صومه» من ٥ .

(٤) كذا في الأصل، وفي البقية «ان يصومه» .

وإذا قال الله على أن أصوم غداً، ثم أصبح ينوى أن يصومه تطوعاً ولا يصومه بما أوجبه على نفسه فصومه ذلك بما أوجبه على نفسه ولا يكون تطوعاً.

ولو أن رجلاً قال الله على أن أصوم رجب بعينه، ثم إنه ظاهر من أمراته فصام شهرين متتابعين أحدهما رجب أجزاء من الظهار، وعليه أن يقضى رجب كما أوجب على نفسه؛ وإن أراد يمينا لم يكن عليه كفارة يمين لأنه صام رجب كما حلف.

ولو أن رجلاً وجب عليه صوم شهرين متتابعين من ظهار فصام شهرين متتابعين أحدهما رمضان لم يجزه ذلك، وكان صومه من رمضان خاصة، وعليه أن يستقبل صوم شهرين متتابعين؛ ولا يشبه شهر رمضان فى هذا الوجه ما أوجب على نفسه لأن الرجل إذا أوجب على نفسه أن يصوم فكان الإيجاب من قبله^٣ كان ذلك والصوم^٢ الذى وجب بالظهار سواء، ولم يكن أحدهما أوجب من صاحبه فمن أيهما صام ذلك الشهر أجزاء فأما شهر رمضان فإنه لا يكون أبداً إلا من شهر رمضان.

١٥ ألا ترى لو أن رجلاً صامه تطوعاً كان من شهر رمضان

(١-١) من قواه « من ظهار ... » ساقط من م .

(٢) وفى « أوجبه » .

(٣-٣) وفى « كان ذلك والإيجاب والصوم » .

كتاب الأصل مسألة شهادة الواحد على رؤية رمضان من التحرى ج - ٢

وما أوجه^١ على نفسه بما^٢ لم يجب عليه إلا بإيجابه على نفسه فكذلك^٣ بمنزلة الشهرين المتتابعين اللذين وجبا بالظهار .

ألا ترى أن رجلا لو قال «لله على صوم الأبد» كان ذلك واجبا عليه ، فان ظاهر من امراته ولم يحدد ما يعتق أجزاءه أن يصوم شهرين متتابعين .
ألا ترى لو أن رجلا وجب عليه قضاء أيام من شهر رمضان ه فقضاها في شهر أوجه على نفسه أجزاء ذلك و كان عليه أن يقضى مكان تلك الأيام من ذلك الشهر ! فكذلك هذا . أولا ترى أن شهر رمضان لا يشبه ما أوجه على نفسه من هذا لأنه لو صام ذلك في شهر رمضان لم يحزه .

١٠ مسألة من كتاب التحرى

محمد بن الحسن قال حدثنا حازم بن إبراهيم^١ البجلي عن سماك بن

(١) وفي ز «أوجب» .

(٢) وفي «بما» .

(٣) وفي ه ، م «فذلك» .

(٤) وفي «دالا» .

(ه) كتاب التحرى للؤلؤ الذى يأتى بعد جزء من كتاب الأصل له اخذ بعض الرواة مسألة منه تتعلق بكتاب الصوم وادرجها ههنا تكثيرا لفروع الصوم فى مقامه .

(٦) كذا فى ه ، وفى ع ، ز «حازم عن إبراهيم» وفى م «من إبراهيم» تصحيف

«بن» ذكره فى ج ٢ ص ١٦١ من لسان الميزان ، قال : حازم بن إبراهيم البجلي =

حرب عن عكرمة مولى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل شهادة أعرابي وحده على رؤية هلال شهر رمضان، قدم المدينة فأخبرهم أنه رآه فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصوموا بشهادته .

= مصرى عن سماك بن حرب، ذكره ابن عدى فساق له احاديث ولم يذكر لأحد فيه قولاً ولا مطعناً ثم قال : ارجو انه لا بأس به - انتهى . وذكر ابن أبي حاتم انه روى عنه هاد بن زيد وسلم بن قتيبة ولم يذكر فيه جرحاً ؛ وذكره البخارى وذكره ابن حبان فى الثقات ؛ وذكره الطوسى وعلى بن الحكم ؛ كان ثقة كثير العبادة - ١٥٠ . قلت : ذكره البخارى فى تاريخه الكبير وقال : سمع مما سمع منه سلم بن قتيبة ومسلم وبكر بن بكار ، وقال نصر بن على : هو كوفى روى عنه ابى - ١٥٠ هـ ج ٢ ق ١ ص ١٠١ . قلت : فما الداعى الى ذكره فى الضعفاء ! انا لله وانا اليه راجعون .

(١) قلت : روى الحديث هذا بسند الإمام الدارقطنى فى ص ٢٢٧ من سننه من طريق ابى قتيبة : ثنا حازم بن ابراهيم عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : تمارى الناس فى علال رمضان فقال بعضهم : اليوم ، وقال بعضهم : غدا ، فاجاء اعرابى الى النبى صلى الله عليه وسلم وزعم أنه قد رآه فقال النبى صلى الله عليه وسلم : أتشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم ، فأمر النبى صلى الله عليه وسلم بلالا فنادى فى الناس : صوموا ، ثم قال : صوموا لرؤيته وانظروا لرؤيته فان غم عليكم فعدوا ثلاثين ثم انظروا ولا تصوموا قبله يوماً ؛ (قال) تابعه الوليد بن أبى ثور وزائدة والثورى من رواية الفضل بن موسى عنه وقيل : عن أبى عاصم ، وأرسله إسرائيل وحماد بن سلمة وابن مهدي وأبو نعيم وعبد الرزاق عن الثورى : حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا ثنا عباد بن يعقوب ثنا الوليد بن أبى ثور عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال : جاء رجل الى =

= النبي صلى الله عليه وسلم فقال : رأيت الهلال ! فقال : أ تشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال : نعم ، قال : أ تشهد أن هذا رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : يا بلال ! ناد في الناس فليصوموا غدا ؛ حدثنا عمر بن الحسين بن سورين ثنا شعيب بن أيوب ثنا أبو أسامة وحسين بن علي الجعفي عن زائدة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال : جاء اعرابي إلى رسول الله قال : إني رأيت الهلال ! فقال : أ تشهد أن لا إله إلا الله وإني رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : يا بلال ! ناد في الناس أن يصوموا غدا - المعنى متقارب ؛ حدثنا أبو بكر النيسابوري ثنا محمد بن علي بن محرز ثنا أبو أسامة عن زائدة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ؛ حدثنا محمد بن هارون أبو حامد ثنا أبو عمار الحسين بن حريث نا الفضل بن موسى ثنا سفيان عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس : أن اعرابيا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إني رأيت الهلال ! فقال : أ تشهد أن لا إله إلا الله وإني رسول الله ؟ قال : نعم ، فنأدى أن يصوموا ؛ حدثنا عبد الباقي بن قانع ثنا الحسن بن علي العمري ثنا محمد بن بكر العيشي ثنا أبو عاصم عن سفيان عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال : جاء اعرابي ليلة هلال رمضان فقال : يا رسول الله إني قد رأيت الهلال ! فقال : أ تشهد أن لا إله إلا الله وأن هذا رسول الله ؟ قال : نعم ، فنأدى في الناس أن يصوموا - ٢٢٨ . ورواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن إسرائيل عن سماك عن عكرمة : أن اعرابيا شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم على رؤية الهلال ، فقال : أ تشهد أن لا إله إلا الله وإني رسول الله ؟ قال : نعم ، قال فأمر الناس أن يصوموا ، وروى عن حسين ابن علي عن زائدة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال : جاء اعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ! إني رأيت الهلال الليلة ! قال : أ تشهد أن لا إله إلا الله وأن هذا عبده ورسوله ؟ قال : نعم ، قال : يا بلال ! ناد في الناس يصوموا غدا - ١٢١٠ ص ١٤٣ من كان يجيز شهادة شاهد على رؤية الهلال . قال الزيلعي في ج ٣ ص ٣٤٣ من نصب الراية : أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن زائدة بن قدامة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال : جاء اعرابي إلى =

= رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : انى رأيت الهلال ! قال : أ تشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال : نعم ، قال : أ تشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : يا بلال أذن فى الناس فليصوموا - انتهى . و رواه ابن خزيمة و ابن حبان فى صحيحيهما و الحاكم فى المستدرک و قال : على شرط مسلم فانه احتج بسماك و البخارى احتج بعكرمة - انتهى . قال الزيلعى : و حديث حازم بن ابراهيم عند الطبرانى فى معجمه ، و رواه عن سماك ايضاً حماد بن سلمة ؛ فأخرجه البيهقى فى سننه عن عثمان بن سعيد الدارمى عن موسى بن اسمعيل عن حماد بن سلمة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس مسنداً ؛ و رواه ابو داود فى سننه : حدثنا موسى بن اسمعيل به مرسل ، و لم يذكر فيه ابن عباس ، و قال فيه : فنادى فى الناس ان تقوموا و ان تصوموا ، و قال : و لم يذكر فيه القيام الا حماد بن سلمة - انتهى . قلت : و روى عن ابن عمر نحو ما رواه ابن عباس ، أخرجه ابو داود فى سننه عن مروان بن محمد عن ابن وهب ثنا يحيى بن عبد الله بن سالم عن ابى بكر بن نافع عن ابيه عن ابن عمر قال : تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم انى رأيته فصام و امر الناس بصيامه ؛ و رواه الحاكم فى مستدركه عن هارون بن سعيد الايلى ثنا ابن وهب به ، و قال : حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه . و رواه ابن حبان فى صحيحه بسند ابى داود ، و كذلك الدارقطنى فى سننه و قال : تفرد به مروان بن محمد عن ابن وهب وهو ثقة - انتهى . و سند الحاكم : ارد عليه ؛ و اخرج الدارقطنى بسنده عن طاوس قال : شهدت المدينة و بها ابن عمر و ابن عباس رضى الله عنهم فجاء رجل الى واليهما فشهد عنده على رؤية الهلال هلال رمضان فسأل ابن عمر و ابن عباس عن شهادته فأمراه ان يجيزه و قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة رجل واحد على رؤية الهلال هلال رمضان ، قال : و كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجيز شهادة الإنظار الا بشهادة رجلين - ا هـ . قلت : و روى عن عمر و على من قولهما انها اجازا شهادة رجل واحد على هلال رمضان ، قال عمر : الله اكبر انما يكفى المسلمين الرجل الواحد - رواه احمد =

قال محمد: فهذا مما يدل على أن شهادة الواحد في أمر الدين جائزة ولا يقبل ' على هلال الفطر أقل من شاهدين رجلين حرين أو رجل وامرأتين لأن هلال الفطر وإن كان من أمر الدين ففيه بعض المنفعة لفطر الناس وتركهم الصوم ، فذلك 'يجرى مجرى' الحكم فلا تقبل فيه من الشهادة إلا ما يقبل في الأحكام ولا يقبل في هلال شهر رمضان ه
قول مسلم ولا مسلمين إذا كانوا ممن لا تجوز شهادتهم وهما ممن يتهم فأما عبد ثقة أو امرأة مسلمة ثقة حرة أو أمة أو رجل مسلم ثقة إلا أنه محدود في قذف فشهادته في ذلك جائزة ، وإن كان الذي شهد بذلك في المصر ولا علة في السوء لم تقبل شهادته لأن الذي يقع في القلب

= وقال على رضى الله عنه : اصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن افطر يوما من رمضان - رواه الشافعى ، راجع ج ٣ ص ٤٤٤ - ٤٤٥ من نصب الراية فان فيه تفصيلا .

(١) كذا في أكثر الأصول ، وفي « لا تقبل » .

(٢-٣) وفي « تجرى بتحري » تصحيف .

(٣) وفي م « و » مكان « أو » .

(٤) وفي ج ٣ ص ١٤٠ من شرح المختصر للسرخسى : (فإذا لم يكن بالسوء علة فلا تقبل شهادة الواحد والثني حتى يكون امرا مشهورا ظاهرا في هلال رمضان وهكذا في هلال الفطر) في رواية هذا الكتاب ، وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة قال : تقبل فيه شهادة رجلين أو رجل وامرأتين بمنزلة حقوق العباد ، والأصح ما ذكر هنا فان في حقوق العباد إنما تقبل شهادة رجلين إذا لم يكن هناك ظاهر يكذبها ، وهنا الظاهر يكذبها في هلال رمضان وفي هلال شوال جميعا لأنها أسوة سائر الناس في الموقف والمنظر وحدة البصر وموضع =

من ذلك أنه باطل ، فإن كان في السماء علة من سحاب فأخبر أنه رآه من خلال السحاب أو جاء من مكان آخر فأخبر بذلك وهو ثقة فينبغي للمسلمين أن يصوموا بشهادته .

مسألة في القيء من كتاب المجرّد

الحسن بن زياد عن أبي حنيفة في صائم ذرعه القيء فخرج منه قليل أو كثير أو استقاء فقاء أقل من ملء الفم وهو في ذلك ذاكر أو ناس لصيامه^١ لم يفسد صومه وكان على صيامه وإن تقيأ ملء فيه أو أكثر وهو ذاكر^٢ لصومه فعليه القضاء . قال أبو عبد الله^٣ : يعني إذا تكلف للقيء وإن كان ناسياً فلا شيء عليه^٤ ، وإن خرج من جوفه إلى حلقه ثم رده

= القمر فلا تقبل فيه الشهادة إلا أن يكون امراً مشهوراً ظاهراً وقد بينا اختلاف الأقاويل في ذلك في كتاب الصوم - ٥ . ومن الأسف أن ياتيه هذا ساقط من نسخة الشرح من كتاب الصوم ومقامه قبيل باب صدقة الفطر .

(١) المجرّد كتاب في الفروع للإمام الحسن بن زياد اللؤلؤي صاحب إمامنا رواه عنه من غير واسطة أحد من أصحابه وهو كالأصل للإمام محمد بن الحسن إلا أنه معدود في النوادر أدرج فروعه ههنا بعض الفقهاء من رواة الأصل تكميلاً لفروع كتاب الصوم صوم الأصل .

(٢) وفي م « لصومه » .

(٣) من قوله « أو ناس » ساقط من ٥ .

(٤) المراد منه الإمام محمد بن شعاع الثلجي راوى كتاب المجرّد عن مؤلفه - وافقه أعلم .

(٥) لفظ « عليه » ساقط من ع .

وهو يقدر على رميه وهو ذاكر لصومه فعليه القضاء .

- وقال الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة قال :

إذا ذرعه التيمم أو استقاء فخرج ملء الفم أو أكثر ثم رجع إلى حلقه

وهو ذاكر لصيامه مثل الحصة وهو القدر الذي يفطر من الأكل فطره

ذلك^١ ، وسواء ارتجع ذلك أو غلبه ، وإن كان الذي خرج من جوفه

إلى فمه أقل من ملء الفم لم يفطره ما ارتجع منه . وكذلك رواه عن

أبي يوسف قال : وسميته يقول غير^٢ هذا القول ، يقول : إذا كان التيمم

أقل من ملء الفم فارتجعه متعمدا فطره وإن غلبه لم يفطره .

الحسن بن زياد عن أبي حنيفة : وإذا كان بين أسنانه لحم فتلطظه^٣

فدخل حلقه أو اجتمع من ريقه على لسانه فدخل حلقه فهو على صيامه . ١٠

من المجرد

قال أبو حنيفة : إذا أفطر الرجل في شهر رمضان نهارا وهو حاضر^٤

متعمدا فأكل طعاما أو شرب شرابا أو جامع امرأة في الفرج أو بعث

له وجور^٥ فاتجر به أو دواه فأخذه وهو ذاكر لصومه فعليه القضاء

(١) سقط كلمة « ذلك » من هـ .

(٢) وفي هـ « وغير » .

(٣) وفي هـ « فتلطظه » ؛ قلت : وفي ج ٢ ص ١٧٢ من المغرب تلطظ الرجل تبع

بلسانه بقية الطعام بين أسنانه بعد الأكل وقيل التلظظ ان يخرج لسانه يمسح به شفتيه - اهـ .

(٤) أي حاضر مقيم في وطنه ، أو مقيم في بلد ليس بمسافر ، والحاضر ضد البادي .

(٥) وفي هـ « وجود » بالدال وليس بشيء ؛ والوجور الدواه الذي يصب =

والكفارة، وإن جامع امرأته فيما دون الفرج فأنزل ثم جامع في الفرج بعد ذلك أو أصبح ينوي الإفطار ثم نوى الصوم بعد ارتفاع النهار فظن أن ذلك قد أفسد عليه صومه أو لم يظن ذلك فأكل أو شرب أو جامع فعليه القضاء بلا كفارة، وإن أكل ناسيا أو شرب ناسيا أو جامع ناسيا أو ذرعه الشيء أو قاء ناسيا فظن أن ذلك يفطره فأكل بعد ذلك فعليه القضاء بلا كفارة، وإن اكتحل بذرور^١ أو احتجم أو قبل امرأته بشهوة^٢ أو لامسها بشهوة^٣ أو جامعها فيما دون الفرج فلم ينزل فظن أن ذلك يفطره فأفطر متعمدا فعليه القضاء والكفارة؛ فإن استفتى فقيها أو تأول فيه حديثا أنه قد فطره فعليه القضاء بلا كفارة، وإن هو اغتاب إسانا أو قذف محصنة فظن أن ذلك قد فطره أو استفتى فيه فقيها أو تأول فيه حديثا ثم أفطر بعد ذلك فعليه القضاء والكفارة^٤، لأن الحديث فيه محتمل للتأويل، إذ قيل قد أفطر على ما حرم الله، وإذ قيل

= في وسط الفم، يقال: أوجرته ووجرته - هـ .

(١) لفظ «عليه» ساقط من هـ .

(٢) وفي هـ «بذرور» بالبدال المهملة تصحيف، و مر شرح الذرور قبل ذلك في الصوم .

(٣) وفي م «لشهوة» .

(٤) وفي هـ «وان» .

(٥) وفي هـ «افطره» .

(٦-٦) من قوله «وان هو اغتاب...» ساقط من هـ .

إن الغيبة قد تفطر فجعل بتأويل ذلك على إفطار البر لا إفطار^١ من الصيام يراد أنه^٢ قد حرف بره^٣ لأنه قد خرج من البر إلى الاثم . و الدليل اجتماع الناس أنه لا يكاد يسلم أحد من صيامه من أن يفتاب أو يكذب ولا سيما من العامة .

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب نواذر الصيام

محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه كان يستحب للرجل أن يخرج يوم النحر قبل أن يطعم شيئا وأن يطعم يوم الفطر قبل أن يخرج^٤، قال: وكتب شيخ من أهل البصرة^٥ يذكر عن عبد الله بن

(١) من قوله « واذ قيل... » ص ٣١٢ س ١٢ ساقط من هـ .

(٢) وفي م « يراد به » .

(٣) وفي هـ « مرة » تحريف، والصواب « بره » من البر ضد الاثم .

(٤) كذا في ع، م؛ ولم تذكر التسمية في هـ، ز؛ فلعل هذا شروع منه في كتاب نواذر الصوم وهو أيضا تأليف الإمام كما ذكره ابن النديم في فهرسته؛ وسقط العنوان من الأصول ولا بد منه فردناه لأنه مذكور في ختم الكتاب .

(هـ) وأخرجه في كتاب الآثار أيضا: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه كان يعجبه أن يطعم شيئا قبل أن يأتي المصلي يعني يوم الفطر؛ أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه كان يطعم يوم الفطر قبل أن يخرج ولا يطعم يوم الأضحي حتى يرجع؛ قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه - اهـ ج ١ ص ٥٥٦ . وأخرجه الإمام أبو يوسف في ص ٩٥ من آثاره: حدثنا يوسف بن أبي يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه كان يأتي المصلي يوم الفطر وقد طعم والأضحي قبل أن يطعم؛ وروى ابن أبي شيبه عن هشيم قال أنا مغيرة عن إبراهيم قال: إن طعم لحسن، وإن لم يطعم =

بريدة يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك ، وما يستحب يوم الفطر

= فلا بأس - اه ج ٢ ص ١٦٢ (٦) وفي ٥ هـ البصري .

(١) قلت قوله « كتب شيخ من أهل البصرة » هو ثواب بن عتبة . والحديث وصله الترمذى وابن ماجه والحاكم فى المستدرک والدارقطنى فى سننه وابن حبان فى صحيحه روه عنه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يخرج يوم الفطر حتى يأكل وكان لا يأكل يوم النحر حتى يصلى ؛ ولفظ ابن ماجه : حتى يرجع . قال الترمذى فى جامعه ص ١٠٣ طبع لكنو : حدثنا الحسن البزارنا عبد الصمد بن عبد الوارث عن ثواب بن عتبة عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الأضحى حتى يصلى ، (قال) وفى الباب عن على وانس ؛ قال أبو عيسى : حديث بريدة بن حصيب الأسلمى حديث غريب ، وقال محمد : لا اعرف لثواب بن عتبة غير هذا الحديث ؛ ثم راوى عن انس وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب - اه ص ١٠٤ . وقال ابن ماجه فى ص ١٢٧ من سننه حدثنا محمد بن يحيى ثنا أبو عاصم ثنا ثواب بن عتبة المهرى عن ابن بريدة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يخرج يوم الفطر حتى يأكل وكان لا يأكل يوم النحر حتى يرجع - اه ؛ وقال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ؛ وثواب بن عتبة قليل الحديث ولم يخرج به شئ يسقط به حديثه ؛ وقال ابن القطان فى كتابه : وهذا الحديث عندى صحيح فان ثواب بن عتبة المهرى بصرى ثقة وثقه ابن معين روى عنه عباس واصل بن مسعود ؛ ورواه أحمد أيضا عن أبي سعيد فى ص ٢٨ ج ٢ من مسنده ، ورواه البخارى عن أنس فى صحيحه ، راجع نصب الراية ج ٢ ص ٢٠٨ . قلت : اما ثواب المهرى البصرى بالتخفيف فروى عن عبد الله بن بريدة وأبي حمزة الضبى ، وعنه عبد الصمد بن عبد الوارث و ابو داود وأبو الوليد الطيالسيان وأبو عاصم ومسلم بن ابراهيم وغيرهم ، قال الدورى =

قبل الخروج أن يستاك ويطعم ويمس طيبا إن وجدته^١ ويخرج الصدقة ثم يخرج^٢ وصدقته نصف صاع من حنطة أو سويق أو دقيق^٣ أو صاع من تمر^٤ أو صاع من شعير، فإن أعطى قيمة ذلك دراهم أو فلوفا أجزاء، وإن جمع لمساكين واحد عن نفر أجزاء، وإن فرق طعاما عن واحد في^٥ مساكين أجزاء، ويطعم الرجل عن ولده الصغير^٦ وعن نفسه وعن^٧ عيده^٨ وإمائه الذين لغير التجارة الذين تلزمه نفقتهم^٩ وإن أطعم عن امرأته وعن ولده الكبار بأمرهم أجرى عنهم وليس عليه^{١٠} أن يفعل، وإنما عليهم أن يطعموا ولا يجب الطعام على محتاج له مسكن وخادم وثياب كفاف ومتاع بيت كفاف هذا محتاج أن أعطى من ذلك قبل وليس عليه أن يتصدق عن نفسه فإن كان له سوى ما وضفت لك مائتا درهم أو عشرون مثقالا^{١١}.

= عن ابن معين: شيخ صدوق ثقة قال ابن عدي ثواب يعرف بهذا الحديث وبحديث آخر وهذا الحديث قد رواه غيره منهم عقبة بن عبد الله الأصم قال الحافظ قال الأجرى عن أبي داود: هو خير من أيوب بن عتبة وثواب ليس به بأس وذكره ابن حبان في الثقات راجع ٢ ص ٣٠ من تهذيب التهذيب: (٢) وفي^٥ يستجيب «تصحيح» يستحب.

(١) وفي^٥ «وجد».

(٢-٢) سقط قوله «أو صاع من تمر» من^٥.

(٣) وفي^٥ «من» مكان «في».

(٤) كذا في الأصل، وفي بقية الأصول «الصغار».

(٥) وفي^٥ «عبد».

(٦) سقط لفظ «عليه» من^٥.

من ذهب أو قيمة ذلك من عرض فضل عن الكفاف الذي وصفت لك
فعلى هذا زكاة الفطر، ولا يسعه أن يقبلها من غيره .

ولو كان مملوك بين اثنين لم يكن على واحد منهما فيه زكاة الفطر
لأنه لا يملك مملوكا تاما .

٥ وليس على الرجل أن يؤدي عن مكاتبه، وعليه أن يؤدي عن
أم ولده ومدبره . وليس على رقيق التجارة زكاة الفطر .

وليس على الحبل^١ زكاة الفطر وإن ولدته يوم الفطر، فإن ولدته قبل
طلوع الفجر من يوم الفطر فعليه .

وإن مات مملوك^٢ من رقيقه يوم الفطر فعليه أن يطعم . وإن^٣

١٠ انشق الفجر من يوم الفطر وهو يملكه وجب عليه أن يطعم عنه،
وليس يبطل ذلك موته .

وعلى المسلم زكاة الفطر في رقيقه وإن كانوا^٤ على غير دين الإسلام .

وعلى^٥ مملوك الغلة^٦ زكاة الفطر على مولاه . وكذلك عبد تاجر لا يريد
مولاه التجارة فيه .

١٥ وعلى المولى زكاة رقيق رقيقه إذا كانوا لغير التجارة، فإن كانوا

(١) وفي « الحنين » مكان « الحبل » .

(٢) لفظ « مملوك » ساقط من ع .

(٣) كذا في الأصل ، وفي بقية الأصول « إذا » .

(٤) وفي « كان » .

(٥-٥) كذا في هـ ، وفي بقية الأصول « المملوك الغلة » وكلاهما صواب .

(٦-٦) وفي هـ « زكاة على مولاه » .

للتجارة فليس عليه فيهم زكاة الفطر لأن فيهم زكاة المال إذا لم يكن على العبد دين محيط^١ بقيمتهم .

ولو أن رجلا مضت عليه سنون لا يتصدق بصدقة الفطر عليه أو جهله نسيانا فعليه أن يقضى ذلك ويتصدق به . 'و من كان عليه دين'^٢ حل له الصدقة وليس عليه زكاة الفطر .

و ليس على المكاتب أن يؤدي عن نفسه زكاة الفطر، ولا على مولاه فيه شيء . و ليس على رقيق المكاتب زكاة الفطر^٣ ولا على مولاه فيهم . و ليس على الرجل زكاة الفطر^٤ فيمن يعول من قرابته أخوة كانوا أو عمومة أو محرما من نسب أو محرما^٥ من رضاع .

و على اليتيم زكاة الفطر في نفسه إن كان غنيا يؤديها عنه وصيه ؛ وكذلك ١٠ يلزمه^٦ الزكاة في رقيقه ؛ وفي هذا حجة على من قال : لا زكاة على الصغير في ماله ؛ وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف^٧ ، وقال محمد : ليس على

(١) وفي ٥ ، م « محيط » .

(٢-٢) وفي ٥ « ومن عليه دين » .

(٣-٣) من قوله « ولا على مولاه ... » ساقط من ٥ .

(٤) وفي م « محرم » .

(٥) وفي ٥ « تلزمه » .

(٦) قلت : وفي المختصر وشرحه للسرخسي ج ٣ ص ١٠٤ : (و إذا كان لولد الصغير مال أدى عنه أبوه من مال الصغير في قول أبي حنيفة وأبي يوسف) وكذلك يضحى عنه من ماله استحسانا في قول أبي حنيفة ، ذكره في كتاب الحيل ، (و قال محمد وزفر : يؤدي من مال نفسه ، ولو أدى من مال الصغير =

الصغير زكاة .

وليس على أهل الذمة زكاة الفطر في رقيقهم ، وإن كان أحد من رقيقهم على الإسلام أجبروا على بيعه .

وليس على نصارى بنى تغلب زكاة الفطر في رقيقهم ؛ وليس يبعث

= ضمن ، وكذلك الخلاف في الوصي (إلا أن عند محمد وزفر الوصي لا يؤدي عنه أصلا ، والقياس ما قلنا لأنها زكاة في الشريعة كزكاة المال فلا تجب على الصغير ، ولأنها عبادة والصبي ليس بأهل لوجوب العبادة عليه فإن الوجوب ينبنى على الخطاب ، استحسن أبو حنيفة وأبو يوسف نقلا : فيها معنى المؤنة بدليل الوجوب على الغير بسبب الغير فهو كالنفقة ، ونفقة الصغير في ماله إذا كان له مال ، ثم هذه طهرة شرعية تقاس بنفقة الختان ، وهذا لأننا لو لم نوجب عليه احتجنا إلى الإيجاب على الأب فكان في الإيجاب في ماله حفظ حق الأب وهو اسقاط عنه ، ومال الصبي يحتمل حقوق العباد ، وبه فارق الزكاة ، (ثم على قول أبي حنيفة وأبي يوسف كما يؤدي عن الصغير من ماله فكذلك عن ممالك الصغير يؤدي من مال الصغير ، وعند محمد لا يؤدي عن ممالكه أصلا ، والمعتوه والمجنون في ذلك بمنزلة الصغير) وروى عن محمد أن الأب إنما يؤدي عن ابنه المعتوه والمجنون إذا بلغ كذلك ، فأما إذا بلغ مقيما ثم جن فليس عليه أن يؤدي عنه من مال نفسه ولا من مال ولده لأنه إذا ولد مجنونا بقي ما كان واجبا ببقاء ولايته ، فأما إذا بلغ مقيما فقد سقط عنه لزوال ولايته فلا يعود بعد ذلك ، وإن عادت الولاية لأجل الضرورة ، وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف السبب رأس يمونه بولايته عليه وذلك لا يختلف بالمجنون الأصلي والطارئ - اهـ .

(١) أي زكاة الفطر .

على زكاة الفطر ساعيا يجيئها ، من أداها فن نفسه ومن تركها فلازم أنه عليه .

ولو كان رقيق بين رجلين لم يكن على واحد منهما زكاة الفطر في رقيقه لأنه لا يملك مملوكا تاما ؛ ألا ترى أنه لو أعتق كل مملوك له لم يُعتق منهم أحد ؛ ولو كانا ' متفاوضين بينهما رقيق فهو كذلك . ٥
ولو مر يوم الفطر على رجل وعنده عبد قد اشتراه قبل الفطر بالخيار فاستوجب بعد الفطر كان عليه زكاة الفطر فيه ، ولو فسخ البيع فيه كانت ٢ زكاته على البائع إذا كان الشرى ' والأصل لغير التجارة .
وكذلك إن ٥ كان الخيار للبائع فتم البيع فعلى المشتري ، وإن انتقض البيع فعلى البائع ، وإن كان عقد البيع وقع يوم الفطر فعلى البائع في ١٠

(١) كذا في ز ؛ واللفظ في ع ، م غير منقوط ؛ وفي هـ « يجيئها » بتقديم الباء المثناة على الباء الموحدة شر تصحيف ؛ وجي يجي كرمي يرمي من الجي والجباة وهو الجمع . قال في ج ١ ص ٧٤ من المغرب : جبي الخراج جباية جمعه ، ومنه قوله : وما جباه الإمام من مال بنى تغلب . وفي جمع بحار الأنوار : وهو استخراج الأموال من مظانها - ج ١ ص ١٧٣ .

(٢) وفي ز « كان » وليس بشيء .

(٣) وفي هـ « وكانت » ولعله « فكانت » فصحفه الناسخ وجعله « وكانت » .

(٤) وفي ز « الشراء » وكل صواب .

(٥) وفي هـ « إذا » .

(٦) كذا في هـ ، وفي بقية الأصول « عقدة » فإن كان « عقدة » فلا بد أن

يكون بعده « وقعت » وليس فيها « وقعت » .

الوجهين جميعا إن تم البيع أو انتفض والخيار للبائع أو للشترى .

وليس على الرجل في مملوك أبى زكاة الفطر ، ولا في عبد غصب والغاصب يحمده ، وإن رجع إليه لم يزك لما مضى ؛ وإن كان العبد غائبا عنه في حاجة له أو في عمل بأجر أو في صنعة فعليه زكاة الفطر عنه .
 ٥ فإن كان رجل في مصر وله رقيق في مصر آخر أو في ضيعة فانه يؤدي زكاة الفطر عن رقيقه في المصر الذي هو فيه ؛ ولا يشبه المال إذا وجب عليه الزكاة في مصر حيث لا تحمل ٣ إلى غيره ، ومن حملها وأداها في غيره أجزت عنه .

وليس في شيء من الحيوان زكاة الفطر ما خلا رقيق الخدمة ،
 ١٠ وما كان من الرقيق للتجارة فليس فيهم زكاة الفطر لأن فيهم زكاة الأموال ، ولا تجتمع الزكاة من وجهين متفرقين في مال واحد .
 وليس في العقارات ولا في الضياع ولا في شيء من الأموال والعروض زكاة الفطر ما خلا رقيق الخدمة ورقيق التجميل ورقيق القنية ٦ .

(١) وفي « لم يزل » تصحيف .

(٢) حرف « في » سقط من هـ .

(٣) وفي هـ ، م « لا يحمل » .

(٤) وفي هـ « غير » .

(٥-هـ) قوله « التجميل ورقيق » ساقط من هـ .

(٦) القنية والقنية ما اكتسب ، جمع قنى ، يقال له غنم قنية وقنية أى خالصة له ثابتة عليه . أى رقيق الخدمة اقتناها لنفسه لا للتجارة .

وإن كان 'الرهن مملوكا' لغير التجارة و كان أصله للخدمة فعلى الرامن زكاة الفطر فيه إذا كان له فضل عن دينه و عن قوته الذى وصفت لك مائتى درهم أو أكثر أو عروض بمثلها . وليس على المرتهن زكاة العبد الرهن . وليس على الرجل زكاة الفطر فى رقيق ابنه الصغير .

ولو أن رجلا اشترى عبدا قبل الفطر 'فلم يقبض ولم ينقد' ٥ حتى مضى يوم الفطر و اشترى^٢ للخدمة فان زكاة هذا العبد على المشتري ، وإن مات قبل أن يقبضه انتقض البيع فيه . ولا زكاة على واحد منهما . ولو أن مملوكا وجد به المشتري عيبا فرده يوم الفطر بعد القبض و كان الشرى^٢ قبل الفطر فزكاة الفطر على المشتري إن رده^٣ بقضاء قاض^٤ أو بغير قضاء قاض^٥ وكذلك لو رده بخيار الرؤية ؛ ولو لم يقبضه ١٠ حتى رده بعب أو بخيار رؤية فزكاة الفطر فى هذا على البائع الذى رجع إليه العبد .

ولو أن رجلا فى يده عبد للتجارة قيمته خمسمائة درهم فباعه بأمة^٦ قبل الفطر يوم للتجارة فلم يقبض ولم يدفع حتى وجبت الزكاة فى ماله يوم الفطر و كان ذلك وقت زكاته فلم يفسخ البيع ولم يقبض حتى مضى ١٥

(١-١) وفى م « مملوك رهن » .

(٢-٢) وفى ٥ ، م « فلم يقبض ولم ينقد » تصحيف .

(٣) وفى ز « الشراء » .

(٤) وفى م « رد » .

(٥-٥) قوله « أو بغير قضاء قاض » ساقط من ٥ .

(٦) لفظ « بأمة » ساقط من ٥ .

يوم الفطر ثم فسخ البيع بخيار الرؤية أو بعيب فإن زكاة العبد بالقيمة على البائع؛ وأما بائع الجارية فإن كانت لغير تجارة فعليه زكاة الفطر فيها إذا انفسخ البيع قبل القبض بخيار الرؤية أو بعيب؛ والزكاة على الذى يرجع إليه ذلك المملوك، فإن كان للتجارة زكاه للتجارة، وإن كان للخدمة زكاه للخدمة. وكذلك إذا انفسخ البيع بخيار الشرط والقبض وغير القبض فيه سواء، وأما خيار الرؤية والعيب فيختلف قبل القبض وبعده، إذا كان قبل القبض فعلى ما وصفت لك، وإن كان بعده فعلى الذى فى ملكه قبل الفسخ؛ ألا ترى أنه فى ضمانه ما خلا خصلة واحدة إذا كان 'رده عليه' بعيب وهو كارهه فإن هذا يكون عليه زكاة ١٠. الأوكس^٢ كوضيعة^٣ لحقته، ولو كان هو الذى فسخ البيع ورده بعيب وهو يعرف الفضل فيما رد فخافه كان عليه ذلك، فإن لم يعرف ذلك

(١) وفى ع « فيخلف » .

(٢-٢) وفى هـ « رد عليه » .

(٣) كذا فى ع، ز؛ وفى هـ « الأولتين » وفى م « الأوليين »؛ قلت: وفى المغرب: وكسه نقصه، ومنه: لا وكس ولا شطط - أى لا نقص ولا مجاوزة حده، وقوله فى قسمة البناء: ينظر إلى صاحب الأوكس - يعنى الذى نصيبه موضع اقل قيمة و انقص من الآخر - اهـ ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٤) وفى ج ٢ ص ٢٠٤ من المغرب: والوضيعة فى معنى الحطيطة النقصان، تسمية بالمصدر - اهـ . وفى ز « لوضيعة » .

(هـ) وفى هـ « بجاءها » تحريف .

ولم يحاب^١ فعليه زكاة الأوكس^٢ كوضيعة^٣ لحقت التاجر في هذا الوجه
و صاحب الخدمة عليه زكاة الذي رد إذا كان^٤ بعد القبض^٥ ، وإذا كان
قبله فعليه زكاة الذي يرجع إليه . . .

• ولو أن عبدا^٦ وقعت عقدة البيع فيه قبل الفطر ثم مات يوم الفطر
قبل القبض والنقد انفسخ^٧ البيع ، وكلاهما ضاحب خدمة البائع والمشتري^٨
ليس الواحد منهما تاجرا فليس على واحد منهما زكاة ؛ ألا ترى أن المشتري
يزكى الثمن مع ماله ، والبائع لا يزكى^٩ الثمن ويزكى العبد^{١٠} .
قال أبو حنيفة : الصاع الأول ثمانية أرطال ، فيجزى نصف صاع
من الحنطة^{١١} ، والدقيق والسويق أر صاع من تمر أو شعير . وكذلك قال
محمد . فإن كان المختوم خمسين رطلا فهو^{١٢} « على اثني عشر إنسانا »^{١٣} .

(١) وفي هـ « لم يحاب » وفي م « لم يحف » تصحيف .

(٢) وفي هـ « الأولتين » وفي م « الأولين » تصحيف ، والصواب « الأوكس »
كما في ع ، ز .

(٣) وفي ز « لوضيعة » .

(٤) سقط لفظ « كان » من هـ .

(٥-٥) وفي م « ولو عبدا » .

(٦) وفي هـ ، م « ايفسخ » تصحيف .

(٧) وفي م « فلا يزكى » .

(٨) وفي هـ « ويزكى الثمن ويزكى العبد » سهو الناسخ .

(٩) وفي هـ « حنطة » .

(١٠-١٠) وفي هـ ، م « على اثني عشر إنسان » تحريف .

ونصف ، وإذا كان أربعين رطلا فهو على عشر أناسي^١ إذا كان حنطة ،
فإن كان شعيرا فهو عن^٢ خمسة وكذلك إن كان تمرا ؛ والزبيب
صاع في قول أبي يوسف ومحمد ، وفي قول أبي حنيفة نصف صاع .

قلت : أرايت الرجل يبيع العبد يبيعا فاسدا فلا يقبضه المشتري
٥ حتى يمضي يوم الفطر ثم يقبضه فيعتقه على من زكاة الفطر وقد كان
لغير التجارة ؟ قال : زكاة الفطر على البائع . قلت : فلو كان المشتري قد قبضه
قبل الفطر ثم رده بعد الفطر وهو لغير التجارة ؟ قال : تكون^٣ على البائع لأنه
قد رد عليه . قلت : فلو أعتقه المشتري أو باعه ؟ قال : زكاة الفطر على المشتري .

والحمد لله رب العالمين

في كتاب المجرد

قال أبو حنيفة : وإن عجل زكاة الفطر عنه وعن تجب عليه من
ولده ورفيقه لسنة أو سنتين أجزاء ذلك ، وإن لم يؤد ذلك عنهم حين
وجبت عليهم حتى مضت سنتان أو ثلاث وجب عليه أن يعطى عنهم
من حين مضى زكاة الفطر .

١٥ وقال أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي في كتابه^٤ : من أصبح

(١) لفظ « أناسي » ساقط من هـ .

(٢) وفي هـ « على » .

(٣) وفي ع ، ز « يكون » وهو في م غير منقوط .

(٤) كذا في هـ ؛ وفي م « الحمد لله وحده » وهو ساقط من ع ، ز .

(٥) أي مختصره . قالت : زاد بعض رواة الكتاب من الفقهاء مسألة المجرد لتوضيح
مسألة كتاب الأصل وتفسيرها .

في يوم^١ من شهر رمضان ولم ينو في الليلة التي قبله صوما ثم أكل أو شرب أو جامع متعمدا فإن أبا حنيفة كان يقول: عليه القضاء بلا كفارة؛ وكان أبو يوسف ومحمد يقولان: إذا كان ذلك منه قبل الزوال فعليه القضاء والكفارة، وإذا كان بعد الزوال فعليه القضاء بلا كفارة؛ وهو كما قال أبو حنيفة .

وقال أبو يوسف: الصاع خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى، وفي قول أبي حنيفة ومحمد^٢: ثمانية أرطال .

تمة نوادر الصوم^٣

باب ما يجب منه إفطار الصوم وما يجب فيه القضاء والكفارة وما يجب القضاء ولا تجب الكفارة وما يجوز من الشهادة على هلال رمضان وما لا يجوز

قال: وسئل محمد بن الحسن عن ابتلع جوزه^٤ رطبة وهو صائم،

(١) وفي «يوما» مكان «في يوم» .

(٢) وفي الأصول قول محمد مع أبي يوسف، والصواب أنه مع أبي حنيفة فذكرناه معه، ومن الاختلاف في مقدار الصاع في كتاب الصوم ص ٢٣١ .

(٣) قوله «تمة نوادر الصوم» ساقط من م، والمراد من التمة الباب الآتي فإن فيه مسائل النوادر التي رواها عن الإمام بطرق الأحاد تلاميذه مثل هشام بن عبيد الله ومحمد بن سماعة وأبي سليمان وسليمان بن شعيب الكيساني وداود بن رشيد وعلي بن الجعد وابن رستم ومحمد بن مقاتل وهشام وغيرهم - رحمهم الله - الذين جمعوا النوادر، فالباب الآتي مشتمل على تلك المسائل .

(٤) الجوز تعريب «كوز» بالكاف الفارسي، ثم معروف، الواحدة: جوزه .

قال: عليه القضاء، ولا كفارة عليه. قيل: فإن ابتلع لوزة رطبة أو حنطة صغيرة؟ قال: عليه القضاء والكفارة. فقليل له: فإن ابتلع هليلجة؟

(١) سقط لفظ «فإن» من م.

(٢) اللوز ثمر معروف، وهو بلسان الفرس «بادام».

(٣) (و لو اكل الحنطة يجب عليه القضاء والكفارة) لأن الحنطة تؤكل كما هي عادة فإنها ما دامت رطبة تؤكل، وبعد اليبس تغلى فتؤكل وتغلى فتؤكل - اهـ ما قاله السرخسي في ج ٣ ص ١٣٨ من شرح المختصر.

(٤) من قوله «لوزة...» ساقط من هـ. قال السرخسي في شرح المختصر: والأصل في هذا انه متى حصل الفطر بما لا يتغذى به أو يتداوى به عادة فعليه القضاء دون الكفارة لأن وجوب الكفارة يستدعي كمال الجناية والجنابة تتكامل بتناول ما يتغذى به أو يتداوى به لانعدام الإمساك صورة ومعنى، ولا تتكامل الجناية بتناول ما لا يتغذى به ولا يتداوى به لأن الإمساك ينعدم به صورة لا معنى ولأن الكفارة مشروعة للزجر، والطباع السليمة تدعو إلى تناول ما يتغذى به وما يتداوى به لما فيه من اصلاح البدن فتقع الحاجة إلى شرع الزاجر فيه، ولا تدعو الطباع السليمة إلى تناول ما لا يتغذى به ولا يتداوى به فلا حاجة لشرع الزاجر فيه؛ إذا عرفنا هذا فنقول: البلوزة الرطبة لا تؤكل كما هي عادة واللوزة الرطبة تؤكل كما هي عادة، وهذا إذا ابتلع البلوزة، فأما إذا مضغها وهي رطبة أو يابسة فعليه الكفارة - ذكره الحسن عن أبي حنيفة - لأنه تناول لبها ولب البلوز ما يتغذى به، وأكثر ما فيه انه جمع بين ما يتغذى به وبين ما لا يتغذى به في تناول ذلك موجب للكفارة عليه - اهـ ج ٣ ص ١٤٨.

(٥) وفي ج ٢ ص ٢٧٣ من المغرب: الهليلج معروف، عن الليث وهكذا في القانون، وعن أبي عبيد عن الأحرر: الهليلجة بكسر اللام الأخير، وكذا عن شمر، ولا تغلى: هليلجة، وكذا قال الفراء؛ قلت: =

قال: عليه القضاء والكفارة أراد به الدواء أو لم يرد به^١.
وكذلك إن أكل مسكا أو غالية^٢ أو زعفرانا فعليه القضاء والكفارة^٣.

= هو معرب هليله ، اسم عجمي ذواء معروف .

(١) لفظ « به » ساقط من هـ . وفي المختصر و شرحه للسرخسي : (و اذا ابتلع اهليلة فعليه القضاء والكفارة أراد به الدواء أو لم يرد) هكذا ذكره ابن سماعه وهشام عن محمد ، وذكر ابن رستم عن محمد : إن عليه القضاء دون الكفارة ، قال : لأنها لا تؤكل كما هي للتداوى عادة ؛ والأصح ما ذكره هنا فإن اهليلة مما يتداوى به فسواء أكلها على وجه المعتاد أو على غير الوجه المعتاد ؛ قلنا : إنه يجب عليه الكفارة - اهـ ج ٣ ص ١٣٨ .

(٢) الغالية اخلاط من الطيب ، جمعه غوال .

(٣) وفي المختصر و شرحه للسرخسي : (وكذلك إن أكل مسكا أو غالية أو زعفرانا فعليه القضاء والكفارة) لأن هذه الأشياء تؤكل عادة للتغذى أو للتداوى ، وذكر الحسن عن أبي حنيفة : إنه لو أكل بعجينا لا تلزمه الكفارة لأن العجين لا يؤكل عادة قبل الطبخ ولا يدعو الطبع الى تناوله ، وهكذا ذكره ابن رستم عن محمد ، وقال : لو أكل الدقيق أيضا لا تلزمه الكفارة لأنه يصير بعجينا في فمه قبل أن يصل الى جوفه ؛ قال : (ولو أكل حنطة يجب عليه القضاء والكفارة) لأن الحنطة تؤكل كما هي عادة فإنها ما دامت رطبة تؤكل وبعد اليبس تغلى فتؤكل وتغلى فتؤكل ؛ (ولو أكل طينا أرمنيا فعليه الكفارة) ذكره ابن رستم عن محمد ، قال : لأنه بمنزلة الغاريقون يتداوى به ؛ قال ابن رستم : قلت له : فإن أكل من هذا الطين الذي يأكله الناس ؟ قال : إني لا أعرف احدا يأكله ؛ وفي رواية أخرى عن محمد أنه لا تلزمه الكفارة في الطين الأرمني أيضا اذا أكله . كما هو الا ان يسويه على الوجه المعتاد الذي يتداوى به ، والأول اصح - اهـ ج ٣ ص ١٣٨-١٣٩ . قلت وقد مرّت مسألة اكل الطين الصائم في كتاب الصوم . قلت : والغاريقون =

محمد في رجل أفطر في شهر رمضان من عذر و الشهر ثلاثون يوما
 فقضى 'شهر رمضان آخر' وهو تسعة وعشرون يوما قال: عليه أن
 يقضى بعدد ما كان شهر رمضان، إن كان ثلاثين يوما فثلاثين، وإن
 كان تسعة وعشرين يوما فتسعة وعشرين^١ يوما، لقوله تعالى:
 "فعدة من أيام أخر".

محمد قال: إذا شهد رجل واحد و بالسما علة قبلت^٢ شهادته
 وحده إذا كان عدلا، وأما على الفطر فلا تقبل^٣ إلا شهادة رجلين
 إذا كان بالسما علة، وإن لم يكن^٤ بالسما علة لم أقبل شهادة رجل حتى
 يكون أمرا ظاهرا؛ وكذلك لو شهدت امرأة وهي عدلة فشهادتها

= بالغين والقاف رطوبات تتعفن في باطن ما تأكل من الأشجار حتى عن
 التين و الجوز، وقيل: هو عروق مستقلة أو فطر يسقط في الشجرة، والأنثى منه
 الخفيف الأبيض المش، والذكر عكسه - هكذا ذكره العلامة داود الأنطاكي
 في ج ١ ص ٢١١ من تذكرته. قلت: في ماهيته اختلاف كثير ذكره في محيط
 الأعظم، وهو دواء معروف عند الأطباء يولد في بعض الأشجار.

(١-١) قوله «شهر رمضان آخر» كذا في الأصول، وفي شرح المختصر
 «فقضى شهرا بالأهله» ولعل الصواب «شهرا آخر» ولفظ «رمضان» من
 تصرفات بعض النساخ - والله اعلم.

(٢) كذا في النسخ بالنصب، ويصح أيضا أن يكون «ثلاثون» و«عشرون»
 بالرفع.

(٣) كذا في هـ، وفي بقية الأصول «قبلت».

(٤) كذا في هـ «فلا تقبل» وفي البقية «فلا يقبل».

(هـ-هـ) كذا في الأصول الثلاثة، وفي هـ «وإذا كان» تحريف.

جائزة . و كذلك لو شهد رجل على شهادة رجل فهو جائز ، و يجوز في ذلك شهادة المحدود في القذف إذا كان عدلا ، و لا تجوز شهادة الفاسق ، و تجوز شهادة العبد إذا كان عدلا ' .

(١) قال السرخسي في شرح هذه المسألة في ج ٣ ص ١٣٩ : (ولو شهد رجل واحد برؤية هلال رمضان و بالساء علة قبلت شهادته إذا كان عدلا) و قد بينا هذه المسألة في كتاب الصوم و الاستحسان ، و شرط في الكتاب ان يكون الشاهد عدلا ، و الطحاوي يقول : عدلا كان او غير عدل ؛ قيل : مراده ان يكتفى بالعدالة الظاهرة و لا يشترط ان يكون الشاهد عدلا في الباطن ، و قيل : انما لا يشترط العدالة في هذا الموضع لانتهاء التهمة ، لأنه يلزمه من الصوم ما يلزم غيره ، و انما لا يقبل خبر الفاسق لتمكن التهمة ، و الأصح اشتراط العدالة فيه لأن هذا من امور الدين و لهذا يكتفى فيه بخبر الواحد ، و خبر الفاسق في باب الدين غير مقبول بمنزلة رواية الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ قال : (و اما على الفطر فلا تقبل الا شهادة رجلين إذا كان بالساء علة) و اشار في بعض النوادر الى الفرق فقال : المتعلق بهلال شوال الخروج من العباد و ذلك لا يثبت إلا بشهادة رجلين كما في الشهادة على ردة المسلم ، و اشار هنا الى فرق آخر فقال : (المتعلق بهلال شوال ما فيه منفعة للناس و هو الترخيص بالفطر فيكون هذا نظير الشهادة على حقوق العباد ، و المتعلق بهلال رمضان محض حق الشرع و هو الصوم الذي هو عبادة يؤخذ فيها بالاحتياط فلهذا يكتفى فيه بخبر الواحد إذا كان بالساء علة) و هذا صحيح على ما روى الحسن عن ابي حنيفة انهم يصومون بخبر الواحد و لا يفطرون اذا لم يروا الهلال ، و ان اكلوا العدة ثلاثين يوما بدون التيقن بانسلاخ رمضان للأخذ بالاحتياط في الحائنين ، فأما ابن سماعة يروى عن محمد انهم =

= يفطرون اذا اكلوا العدة ثلاثين يوما لأن صوم الفرض في رمضان لا يكون اكثر من ثلاثين يوما؛ وقال ابن سمانة: فقلت لمحمد: كيف يفطرون بشهادة الواحد؟ قال: لا يفطرون بشهادة الواحد بل بحكم الحاكم لأنه لما حكم بدخول رمضان وامر الناس بالصوم فمن ضرورته الحكم بانسلاخ رمضان بعد مضي ثلاثين يوما؛ والحاصل ان الفطر هنا مما تفضي اليه الشهادة لا انه يكون ثابتا بشهادة الواحد، وهو نظير شهادة القابلة على النسب فانها تكون مقبولة، ثم يفضى ذلك الى استحقاق الميراث والميراث لا يثبت بشهادة القابلة ابتداء، ويستوى ان شهد رجل او امرأة على شهادة نفسه او على شهادة غيره حرا كان او عبدا محدودا في القذف او غير محدود بعد ان يكون عدلا في ظاهر الرواية بمنزلة رواية الأخبار، فان الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يقبلون رواية ابي بكره رضى الله عنه بعد ما اقيم عليه حد القذف، وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة: لا تقبل شهادة المحدود في القذف على رؤية الهلال وان حسنت توبته لأنه محكوم بكذبه شرعا، قال الله تعالى "فان لم ياتوا بالشهادة فاولئك عند الله هم الكاذبون"، فأما إذا كان المتهم بالكذب وهو الفاسق غير مقبول الشهادة هنا فالمحكوم بكذبه اولى؛ (فأما إذا كان بالسوء علة فلا تقبل شهادة الواحد والمثنى حتى يكون امرا مشهورا ظاهرا في هلال رمضان، وهكذا في هلال الفطر) في رواية هذا الكتاب، وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة قال: تقبل فيه شهادة رجلين او رجل وامرأتين بمنزلة حقوق العباد؛ والأصح ما ذكر هنا فان في حقوق العباد انما تقبل شهادة رجلين اذا لم يكن هناك ظاهر يكذبهما، وهنا الظاهر يكذبهما في هلال رمضان وفي هلال شوال جميعا لأنها اسوة سائر الناس في النوقف والنظر وحده البصر وموضع القمر فلا تقبل فيه الشهادة الا ان يكون امرا مشهورا ظاهرا، وقد بينا اختلاف الأقاويل في ذلك في كتاب الصوم - انتهى

محمد في رجل جامع امرأته نهارا ناسيا في شهر رمضان ثم ذكر
وهو مخالطها - فقام عنها أو جامعها ليلا فانفجر الصبح وهو مخالطها فقام
عنها من ساعته قال : هما سواء ولا قضاء عليه ؛ وذكر عن أبي يوسف
أنه قال : يقضى الذي كان وطؤه بالليل ، ولا يقضى الذي كان
وطؤه بالنهار .

قلت : أ رأيت لو أن ٣ صائما ابتلع شيئا كان بين أسنانه ؟ قال :
ليس عليه القضاء . قلت : وإن كان سمسا بين أسنانه فابتلعها ؟ قال :

(١) وفي هـ ، م « وطيه » .

(٢) قال السرخسي في ج ٣ ص ١٤١ من شرح المختصر في شرح هذه المسألة :
ولم يذكر في الكتاب انه بعد ما نزع نفسه لو امنى هل يلزمه القضاء ام لا ؟
قال رضي الله عنه : والصحيح انه لا يفسد صومه لأن مجرد خروج المنى لا يفسد
الصوم وإن كان على وجه الشهوة ، كما لو احتلم ولم يوجد بعد التذكر
وطلوع الفجر الا ذلك ، وإذا تم الفعل بعد التذكر وطلوع الفجر فعليه القضاء
دون الكفارة - الخ ؛ قال (ولو انه نزع نفسه ثم اولج ثانيا فعليه الكفارة
بالاتفاق) لأنه وجد منه ابتداء المجامعة بعد صحة الشروع في الصوم مع التذكر ،
يكون عليه القضاء والكفارة ، وهذا على الرواية الظاهرة فيما اذا جامع ثانيا وهو
يعلم صومه لم يفسد به ثم افطر بعد ذلك متممدا فانه تلزمه الكفارة ، فأما على
الرواية التي رويت عن أبي حنيفة انه لا يلزمه الكفارة وإن كان عالما ، لشبهة
القياس ، فهنا أيضا يقول : لا تجب الكفارة - اهـ .

(٣) وفي هـ « لو كان » .

(٤) سقط لفظ « ليس » من هـ .

لا قضاء عليه ، لأن ذلك مغلوب لا حكم له كالذباب ، وإن تناول
سمسمها ابتداءً أفطر .

(١) قال المرخسى في شرح كتاب نواذر الصوم ج ٣ ص ١٤٢ : قال (ولو
ان صائما ابتلع شيئا كان بين اسنانه فلا قضاء عليه سمسمه كانت أو أقل منها ، لأن
ذلك مغلوب لا حكم له كالذباب) يطير في حلقه (وان تناول سمسمه وابتلعها ابتداءً
فهو مفطر) لأن هذا يقصد ابطال صومه ، ومعنى هذا انه اذا ادخل سمسمه في
فيه فابتلعها فقد وجد منه القصد الى ابطال المفطر الى جوفه ، والذي بقي بين
اسنانه تبع لريقه ولو ابتلع ريقه لم يفسد صومه ! فهذا مثله ؛ يوضح الفرق انه
لا يمكنه التحرز عن اتصال ما بقي بين اسنانه الى جوفه خصوصا اذا تسحر
بالسويق ، وما لا يمكنه التحرز عنه فهو عفو ؛ ألا ترى ان الصائم اذا تغمض
فانه يبقى في فيه بلة ثم تدخل بعد ذلك حلقه مع ريقه وأحد لا يقول بأن ذلك
يفطره ! وذكر الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف : لو بقي لحم بين اسنان الصائم
فابتلعه فعليه القضاء ؛ قال : وهذا اذا كان قدر الحمصة أو أكثر ، فان كان
دون ذلك فلا قضاء عليه ، فهذه الرواية يظهر الفرق بين القليل الذي لا استطاع
الامتناع عنه وبين الكثير الذي استطاع الامتناع عنه ، ثم في قدر الحمصة أو
أكثر اذا ابتلعه فعليه القضاء دون الكفارة عند أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة
ومحمد ، وعند زفر عليه القضاء والكفارة لأن ذلك مما يتغذى به ؛ ولو ادخله في
فيه وابتلعه كان عليه القضاء والكفارة ، فكذلك اذا كان باقيا بين اسنانه ، وليس
فيه أكثر من انه متغير وذلك لا يمنع وجوب الكفارة عليه ، كما لو افطر بلحم
متن ، ولكننا نقول : ما بقي بين الأسنانيان مما لا يتغذى به ولا يتداوى به في
العادة مقصودا فالفطر به لا يوجب الكفارة ، كالفطر بتناول الحمصة ؛ يوضحه انه
لم يوجد منه ابتداء الأكل في حالة الصوم لأن ابتداء الأكل بادخال الشيء في
فيه وإتمامه بالاتصال إلى جوفه^{٢٠} وحين ادخل هذا في فيه لم يكن فعله جنابة على =

وقال^١ أبو حنيفة : الصوم في رمضان لرمضان ولا يكون لغيره إذا كان مقيما ، وإن كان مسافرا^٢ فإن صامه^٣ من صوم واجب عليه أجزاء من الواجب^٤ ، و كان عليه قضاء رمضان ؛ وقال أبو يوسف ومحمد : هما سواء ، وهو من^٥ رمضان ، ولا يجزيه من غيره مريضا كان أو مسافرا .

وقال أبو يوسف في رجل قال « لله عليّ أن أصوم هذا اليوم شهرا^٦ » ، فعليه أن يصوم^٧ ذلك اليوم كلما^٨ دار حتى يتم شهرا أربعة أيام أو خمسة حتى يستكمل ثلاثين يوما منذ قال هذا القول^٩ .

= الصوم فتتمكن الشبهة في حقه في فعله ، والكفارة تسقط بالشبهة - اه . قلت : أما الذباب يدخل حلق الصائم روى فيه ابن أبي شيبة : ثنا وكيع عن أبي مالك عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس في الرجل يدخل حلقه الذباب قال : لا يفطر ؛ حدثنا وكيع عن إسرائيل عن جابر عن عامر قال : لا يفطر ؛ وكيع عن ربيع عن الحسن قال : لا يفطر - اه ، بحث (في الصائم يدخل حلقه الذباب) ص ١٢٥٤ .

(١) كذا في م ، وفي بقية الأصول « قال » بلا واو .

(٢-٢) وفي هـ « فصامه » .

(٣-٣) كذا في الأصول الثلاثة ، وفي هـ « أجزاء ذلك من الواجب » .

(٤) وفي م « في » مكان « من » .

(٥) كذا في شرح السرخسي ، وفي الأصول « شهر » بالرفع .

(٦-٦) وفي هـ « ذلك كلما » .

(٧) لأن معنى كلامه : لله عليّ أن أصوم هذا اليوم كلما دار في شهر ، ويعين له الشهر الذي يعقب نذره بمنزلة ما لو آجر داره شهرا - اه ما قاله السرخسي في ج ٣ ص ١٤٣ من شرحه .

ولو قال «لله على أن أصوم هذا الشهر يوما ، كان عليه أن يصوم ذلك الشهر بعينه متى شاء ، فهو في سعة ما بينه وبين أن يموت» .
 ولو قال «لله على أن أصوم هذا اليوم غدا» ، فإن كان قبل الزوال^٢ ولم يأكل ولم يشرب فعليه صوم ذلك اليوم ، وإن قال هـ هذا القول بعد الزوال أو أكل أو شرب^٣ فلا شيء عليه .
 ولو قال «لله على أن أصوم أمس» ، فلا شيء عليه .

(١) لأن معنى كلامه : لله على أن أصوم هذا الشهر وقتا من الأوقات ، فيكون موسعا عليه في مدة عمره ، وحقيقة الفرق ان اليوم قد يكون بمعنى الوقت ، قال الله تعالى «ومن يولهم يومئذ دبره» ، والمراد منه الوقت ، والرجل يقول : انتظر يوم فلان - أى وقت اقباله أو ادباره ، وقد يكون عبارة عن بياض النهار على ضد الليل ، وهذا ظاهر ، فاذا قرئ به ذكر الصوم عرفنا ان المراد بياض النهار لأنه وقت للصوم ومعياره له ، ففي المسألة الأولى قرن اليوم بالصوم فقال «أصوم هذا اليوم» فحملناه على بياض النهار ، ثم ذكر الشهر لبيان مقدار الأيام التي تناوها نذره ؛ وفي المسألة الثانية قرن الشهر بذكر اليوم فصار مقدار الصوم بذكر الشهر معلوما ثم ذكر اليوم بعد ذلك من غير ان يجعله معيارا للصوم ، فعرفنا ان المراد به الوقت فحملنا كأنه قال : أصوم هذا الشهر وقتا - انتهى ما قاله في شرح المسألة ج ٣ ص ١٤٤ .

(٢ - ٢) كذا في هـ ، وفي بقية الأصول «فإن كان نوى قبل الزوال» وفي متن الشرح «فإن قال هذا قبل الزوال» فيعلم منه ان لفظ «نوى» تصحيف «قال» .

(٣) وفي م «وشرب» .

ولو قال «لله على أن أصوم غدا اليوم» ، كان عليه أن يصوم غدا ، وإنما عليه الأول من اللفظ ليس الآخر ^١ .

ولو قال «لله على صوم الأيام» ، ولانية له كان عليه سبعة أيام لأنه كلما مضت الجمعة عادت ؛ وهذا قول أبي يوسف ومحمد ، وقال أبو حنيفة : عليه عشرة أيام لأن ^٢ أكثر ما يستحق اسم الأيام في اللغة . إنما هو عشرة أيام ؛ ألا ترى أنك تقول «ثلاثة أيام وعشرة أيام» ، ولا تقول «أحد عشر أيام» ؛ وإذا قال «لله على أن أصوم أياما» ، ولانية له فعليه صيام ثلاثة أيام ^٣ .

(١) لفظ «اليوم» ساقط من هـ .

(٢) لأنه ذكر الوقتين من غير أن يذكر بينهما حرف العطف فيكون المعتبر من كلامه أول الوقتين ذكرا ويأتوا آخر الوقتين ذكرا ، وقد بينا هذا الأصل في الطلاق إذا قال لامرأته «أنت طالق اليوم غدا» فهي طالق اليوم ، ولو قال «غدا اليوم» تطلق غدا ، ففي المسألة الأولى المعتبر من كلامه ذكر اليوم فكأنه اقتصر على قوله «لله على صوم هذا اليوم» فان كان قبل الزوال ولم يكن أكل صبح نذره وإلا فلا ، وفي المسألة الثانية المعتبر من كلامه قوله «غدا» فيكون ملتزما بصوم الغد بنذره وذلك صحيح ، فإن افطر في الغد فعليه القضاء - اهـ من الشرح ج ٣ ص ١٤٤ .

(٣) وفي «لكن» مكان «لأن» .

(٤) قال السرخسي في المسألة وشرحها : قال (ولو قال «لله على صوم الأيام» ولانية له ففي قول أبي حنيفة عليه صوم عشرة أيام ، وفي قولهما عليه صوم =

ولو قال «لله على صيام الشهور» ، كان عليه اثنا عشر شهرا ؛
وهذا قول أبي يوسف ومحمد ، وقال أبو حنيفة : يقع ذلك على
صيام عشرة أشهر .

ولو قال «لله على صيام الجمع على مدى الشهور» ، ولا نية له
فعليه أن يصوم كل جمعة تأتي عليه في ذلك الشهر .

ولو قال «لله على أن أصوم أيام الجمعة» ، فإن عليه سبعة أيام .

(= سبعة أيام) لأن حرف اللام حرف العهد ، والمعهود هي الأيام السبعة التي
تدور عليها الشهور والسنون كلما مضت عادت فاليها ينصرف مطلق لفظه ،
وأبو حنيفة يقول : ذكر الألف واللام دليل الكثرة فانما ينصرف كلامه
إلى أكثر ما يتناوله اسم الأيام في اللغة مقرونا بالعدد وذلك عشرة أيام لأنه
يقال لما بعد العشرة : أحد عشر يوما ؛ وإنما قلنا ان الألف واللام دليل
الكثرة لأنها لاستغراق الجنس ، وقد بينا هذا في كتاب الأيمان ، وعلى هذا
الأصل (إذا قال «لله على صيام الشهور» فعليه في قول أبي حنيفة عشرة اشهر)
لأنه أكثر ما يتناوله لفظ الجمع مقرونا بالعدد فإنه يقال : عشرة اشهر او شهور ،
ثم يقال لما بعده : أحد عشر شهرا ؛ (وعندهما يلزمه صوم اثني عشر شهرا
باعتبار المعهود) قال الله تعالى " ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا "
وهي التي تدور عليها السنون ؛ (وان قال «لله على صيام شهور» فعليه صيام
ثلاثة اشهر) لأنه ادنى ما يتناوله اسم الجمع لأنه ليس في كلامه حرف العهد
ولا ما يدل على الكثرة ؛ ولو قال «لله على صوم الجمع» فعند أبي حنيفة هذا على
عشر جمع ، وعندهما على جمع العمر - اه ص ١٤٤ .

(١) وفي « اثني عشر » وفي « صيام اثني عشر » .

(٢) وفي « يوم الجمعة » .

ولو قال « لله على صوم الجمعة ، فهذا يقع على وجهين ! على أيام الجمعة السبعة ، وقد يقع على الجمعة بعينها ، فأى ذلك نوى لزمه ؛ فان لم يكن له نية فهذا على أيام الجمعة السبعة » .

(١) كذا عند المرخسى ، وسقط لفظ « على » من الأصول .
 (٢) قال المرخسى فى شرح هذه المسألة بعد ذكره متن الكتاب مختصرا :
 (ولو قال « لله على صوم جمع هذا الشهر » فعليه أن يصوم كل جمعة غير عليه فى ذلك الشهر) لأن الجمع جمع جمعة وهو اسم لليوم الذى تقام فيه صلاة الجمعة ؛ وقد روى عن أبى حنيفة أنه يلزمه صوم جميع ذلك الشهر لأن الجمعة تذكر بمعنى الأسبوع فى العادة ، بقول الرجل لغيره : لم القك منذ جمعة . وإنما يريد به الأسبوع ، قال رضى الله عنه : والأصح ما ذكر فى ظاهر الرواية لأنه لا يلزمه بالنذر إلا القدر المتيقن به ، وكل واحد من هذين المعنيين من احتمالات كلامه فيلزمه المتيقن ؛ (ولو قال « لله على صوم أيام الجمعة » كان عليه صوم سبعة أيام) لأن الأيام اسم جمع ، فيه يتبين أن مراده الأسبوع دون اليوم الذى تقام فيه الجمعة خاصة ؛ (ولو قال « لله على صوم جمعة » فهذا على وجهين : قد يقع على أيام الجمعة السبعة ، وقد يقع على الجمعة بعينها ، فأى ذلك نوى عملت نيته ، وإن لم تكن له نية فهذا على أيام الجمعة سبعة أيام) وهذا يؤيد رواية أبى يوسف فى الفصل الأول فإنه لم يعتبر المتيقن هنا واعتبر ما تعارفه الناس ، ولكن الفرق بينهما فى ظاهر الرواية أن هنا ذكر الجمعة مطلقا ، ولو كان المراد بهذا اللفظ اليوم الذى تقام فيه الجمعة لقيد بذكر اليوم فترك القيد هنا دليل على أن مراده الأيام السبعة ، وفى الفصل الأول وإن لم يذكر اليوم فعلى لفظه ما يدل على أنه هو المراد لأنه أضاف الجمع إلى الشهر فذلك دليل على أن مراده أيام الجمعة التى تدور فى الشهر - اهـ ج ٣ ص ١٤٥ .

ولو قال « الله على أن أصوم كذا كذا يوما ، فهو على أحد عشر يوما ، وإن كان له نية صرف الأمر إلى نيته » .

ولو قال « الله على أن أصوم كذا و كذا » ، فهو على أحد وعشرين يوما إلا أن ينوي غير ذلك فيكون كما نوى .

ولو قال « الله على أن أصوم بضعة عشر يوما ، لزمه صيام ثلاثة عشر يوما لأن البضع ، من ثلاثة إلى سبعة فوضعناه على الأقل من اسم البضع » .

(١) سقط لفظ « على » من هـ .

(٢-٢) كذا في الأصول الثلاثة ، وفي هـ « وإن لم يكن » شر تحريف .

(٣) وفي نوادر الصوم وشرحه للسرخسي ج ٣ ص ١٤٥ : قال (ولو قال « على صوم كذا كذا يوما » فإن نوى) عددا هو من احتملات لفظه (كان على ما نوى ، وإن لم يكن له نية فهو على أحد عشر يوما) لأن « كذا » اسم لعدد مبهم فقد ذكر عددان مبهمين ليس بينهما حرف العطف ، وأقل عددان مفسرين ليس بينهما حرف العطف أحد عشر فعلى ذلك يحمل ما ذكر من العددان المبهمين ؛ (ولو قال « كذا وكذا يوما » لزمه صوم أحد وعشرين يوما) لأنه ذكر حرف العطف بين العددان المبهمين ، وأقل عددان مفسرين بينهما حرف العطف أحد وعشرون فعلى ذلك يحمل مبهم كلامه إذا لم ينو شيئا آخر - اهـ .

(٤) كذا في الأصول ، وفي متن شرح السرخسي « كذا وكذا يوما » .

(٥) سقط من قوله « كذا وكذا ... » س ٣ من هـ .

(٦) كذا في أكثر الأصول ، وفي هـ « فوضعنا ذلك » .

(٧) قال السرخسي : لأن البضع ادناه الثلاثة على ما روى أنه لما نزل قوله تعالى =

ولو قال «الله على صوم السنين» كان هذا صوم الدهر،
والسنون مخالف للشهور لأنه لا غاية للسنين تنتهيها، وأما الشهور
فلها غاية في كتاب الله تعالى «وهو قوله تعالى» إن عدة الشهور عند الله
اثنا عشر شهرا في كتاب الله «، على هذا يصرف^١ يمينه إن
لم يكن له نية^٢، فإن كانت له نية يصرف إلى نيته؛ وهو على قياس قول هـ
أبي يوسف ومحمد. «وأما في قياس^٣ قول أبي حنيفة يرى على ما وصفنا
قبل هذا^٤.

ولو قال «الله على صوم الزمان» فهو ستة أشهر إن لم يكن له نية،

= «وهم من بعد غلبهم سيفلون في بضع سنين» خاطر أبو بكر مع قریش
على أن الروم تغلب فارس في ثلاث سنين إلى أن قال له رسول الله صلى الله عليه
وسلم: كم تعدون البضع فيكم؟ فقال: من الثلاث إلى سبع، فقال عليه الصلاة
والسلام: زدني الخطر وابدع في الأجل؛ فقد بين أن ما يتناوله اسم
البضع ثلاثة فأنما يلزمه انقذر المتيقن فهذا كان عليه ثلاثة عشر يوما - ١٤٥.

(١-١) من قوله «وهو قوله تعالى...» ساقط من هـ.

(٢) وفي هـ «تصرف» وفي م «انصرف نيته».

(٣) سقط لفظ «نية» من ع.

(٤-٤) وفي م «وأما قياس»؛ وفي هـ «وأما على قياس».

(هـ) قال السرخسي: (ولو قال «فه على صوم السنين» فهو على عشر سنين
في قول أبي حنيفة) للأصل الذي بينا له (وفي قولها أن نوى شيئا فهو على ما نوى،
وإن لم يكن له نية فهو على جميع العمر) لأنه ليس في السنين شيء معهود فيحمل
لفظه على استغراق الجنس وذلك جميع عمره في حقه - ١٤٦.

(٦) وفي هـ «وإن».

و كذلك « الحين » .

تمت النوادر ، و الحمد لله وحده رب العالمين ، و صلى الله على سيدنا محمد
و على آله و صحبه أجمعين . (و يتلوها كتاب المناسك)

(١) قال السرخسى فى شرح نوادر الصوم : قال (ولو قال « لله على صوم
زمان - أو : صوم الزمان » فهذا على ستة اشهر) لأن الزمان والحين يستعملان
استعمالا واحدا فن الرجل يقول لغيره : لم القك منذ زمان ، لم القك منذ حين ،
ولفظ « الحين » يتناول ستة أشهر سواء قرن به الألف واللام أو لم يقرن ،
فكذلك لفظ « الزمان » وإنما حملنا لفظ « الحين » على ستة أشهر لقوله تعالى :
” تؤتى اكلها كل حين باذن ربها “ ؛ قال ابن عباس رضى الله عنهما : المراد ستة
أشهر ، ثم لفظ « الحين » فى كتاب الله تعالى ورد بمعنى اشياء ، بمعنى الوقت :
قال الله تعالى ” حين تمسون و حين تصبحون “ والمراد وقت الصلاة ، و بمعنى
أربعين سنة : قال الله تعالى ” هل اتى على الانسان حين من الدهر “ والمراد
أربعون سنة ، و بمعنى قيام الساعة : قال الله تعالى ” فذرهم فى نعمرتهم حتى حين “
يعنى قيام الساعة ، و قد علمنا انه لم يرد بنذره ساعة واحدة و لا أربعين سنة
لأن بقاء الآدمى إلى هذه المدة الطويلة للصوم فيها نادر فعرفنا ان المراد ستة
أشهر و هو المتوسط فى هذه الأعداد ، و خير الأمور اوسطها ؛ (و لو قال
« على صوم ابد - أو : الأبد » فهو على جميع العمر) لأن الأبد ما لا غاية له
و لكن علمنا انه لم يرد به زيادة على مدة عمره ؛ (و ان قال « صوم الدهر »
فأبو حنيفة رحمه الله لم يوقت فيه شيئا و قال : لا أدرى ما الدهر ؟ و أبو يوسف
و محمد رحمهما الله جعلا لفظ الدهر كلفظ الحين و الزمان) و قد بينا ذلك فى
كتاب الأيمان و النذور ؛ و الله سبحانه و تعالى أعلم بالصواب و إليه المرجع
و المآب - ٥١ ، ج ٣ ص ١٤٦ .